

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: وسام علي الطواشي

Signature:

التوقيع: وسام الطواشي

Date:

التاريخ: 2015/3/23م



الجامعة الإسلامية - غزة
شؤون البحث العلمي الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة

إعداد الطالبة

وسام علي الطواشي

إشراف الدكتور

سامي علي أبو الروس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1436هـ - 2015م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ وسام علي عمر الطواشي لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم إدارة الأعمال وموضوعها:

عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 03 جمادى الآخر 1436هـ، الموافق 2015/03/23م الساعة

العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....

مشرفاً ورئيساً

د. سامي علي أبو الروس

مناقشاً داخلياً

د. يوسف عبد عطية بحر

مناقشاً خارجياً

د. محمد جودت فارس

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم إدارة الأعمال.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

.....
.....

أ.د. فؤاد علي العاجز





﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا

يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر الآية 9

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (سورة إبراهيم :7).

يطيب لي بعد إنجاز هذا العمل المتواضع أن أسجد لله تعالى حمداً وشكراً على ما وهبني من عون وصبر من أجل اتمام هذه الدراسة والذي أرجو أن يكون خالصاً لوجهه، وأن يرزقني أجره وبعد،

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان للدكتور/ سامي علي أبو الروس، لجهوده المخلصة، وتوجيهاته القيمة التي ساعدتني في كل مراحل الدراسة حتى خرج على هذا النحو، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

ويسرني أن أتقدم بكل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة د. يوسف عطية بحر و د محمد جودت فارس على ما بذلاه من وقت وجهد في تقويم هذا البحث، وسيكون لتوجيهاتهما أكبر الأثر في إثراء هذه الدراسة، راجية أن أكون أهلاً للإفادة منها.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، وإلى كل من قدم لي عوناً أو مساعدة أثناء مراحل إعداد هذه الدراسة، وكان مصدراً للدعم المتواصل والتشجيع، وسهّلوا أمامي كل الصعوبات، فأرجو من الله أن يحفظهم.

إلى جميع هؤلاء أقول: جزاكم الله عني خير الجزاء، وسدد على الحق خطاكم، ووفقكم لما يحبه ويرضاه، وآخر كلماتي أن الحمد لله رب العالمين.



إلى روح أمي وأبي في السماوات العلا
والذي لم تمنعهما إرادة الله أن يشاكراني فرحتي لهذا الإنجاز العلمي
إلى زوجي الذي منحني كل الدعم والمحبة
إلى أولادي الأعزاء مرواد الغد أحمد وكمال الدين ونمير
إلى كل أطفال فلسطين المحر ومين من أبسط حقوق الطفل
إلى كل الأطفال الشهداء على هذه الأرض الحبيبة
إلى كل الأطفال المحر ومين والمشردين في أنحاء العالم
إلى كل مسؤول وصاحب ضمير على أرض هذا الوطن وخارجها
أهدي هذا العمل المنواضع

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عمالة الأطفال في قطاع غزة، وتوضيح أثر هذا الواقع على المستقبل المهني للأجيال القادمة، وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة من حيث الآثار السلبية الناتجة عنها، ومدى تأثير هذه الظاهرة على ضعف قدرة الموارد البشرية في فلسطين على تحقيق التنمية المنشودة على المدى الطويل وما يصاحبها من آثار سلبية تعود عليهم وعلى القوى العاملة والتي تؤدي إلى تقصير فترة انتاجيتهم المفترضة، ويضعف قدرتهم على العطاء والعمل في سن متقدمة، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأبعاد الخطيرة لعمل الطفل على المجتمع والتنمية كونه يضعف الإمكانيات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر سلباً على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من 225 موظف يعملون في مجال حماية الطفل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية، وتكونت عينة الدراسة من 161 موظف، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عمالة الأطفال هي مشكلة لها وجود حقيقي في المجتمع الفلسطيني، ووجود أثر سلبي واضح لعمالة الأطفال على المستقبل المهني للأجيال القادمة في قطاع غزة، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لعمالة الأطفال على تدني مستوى التطور المعرفي للأطفال العاملين، وأن هناك أسباب مختلفة تقف وراء عمالة الأطفال، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي للعمل على تدني الخبرة الحياتية والمهنية للطفل العامل، وتدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل لهؤلاء الأطفال.

ولقد أوصت الباحثة في دراستها بمجموعة من التوصيات لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تبني استراتيجيات وطنية بعيدة متوسطة وقصيرة المدى وترجمتها إلى أنظمة ملحقة بقانون العمل للقضاء على هذه الظاهرة ومكافحة الآثار السلبية المدمرة لها على مستقبل الطفل والمجتمع معاً، والقيام بحملات توعية مستمرة للمواطنين لتوضيح مخاطر عمالة الأطفال، وتفعيل دور النقابات العمالية ومؤسسات حقوق الإنسان، ووزارة العمل والتربية والتعليم في محاربة عمالة الأطفال، كما أوصت الباحثة بالقيام بمسح شامل لظاهرة عمالة الأطفال كل 3 سنوات.

Abstract

This study aims at recognizing children labor in Gaza Strip and highlights the effect of this reality on the professional future of the coming generations. It also aims at clarifying the aspects related to this phenomenon in terms of negative effects resulted from it and its effect on the weakness of human resources ability to achieve the required development in Palestine on the long term. This is also discussed with the negative effects on them and on the workforce that reduce their productivity and weaken their ability of work and giving later on, also the study aims at highlighting the consequences of children labor on the community and development since it weakens the abilities and future generations. It negatively affects the human resources development and its development ability.

The researcher uses the descriptive analytical method and the population study consists of 225 employees who work in the field of protecting children in the governmental, non-governmental and international institutions. The study sample consists of 161 employees and questionnaire is the tool that is used by the researcher to collect data.

One of the most important conclusions that the study concludes is that children labor is serious problem in the Palestinian society. There is an obvious negative effect on the professional future of the coming generations in Gaza Strip. The results show that there is negative effect between children labor and low level of cognitive development of children. There are many reasons behind children labor. The conclusion also shows that there is negative effect between work and low life experience of working child. The chance of having better jobs for those children in the future is really low.

The researcher recommends in the study that long, medium and short range national strategies should be adopted to fight this phenomenon and its negative effects on the future of both children and society. Those strategies are to be rendered to systems attached to labor law. The researcher recommends that continuous awareness campaigns are to be conducted to highlight the risks of children labor. The role of syndicates, human rights organizations, ministry of education and ministry of labor should be activated in fighting children labor. The researcher recommends that there should be a survey for this phenomenon every 3 year.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	شكر وتقدير
ج	الإهداء
د	ملخص الدراسة
هـ	Abstract
و	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
6-1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	متغيرات الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
39-7	الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة
8	المقدمة
10	واقع عمالة الأطفال عربياً و عالمياً
12	الواقع الديموغرافي للطفل الفلسطيني
12	واقع عمالة الأطفال في فلسطين
14	أسباب ظاهرة عمل الأطفال
16	عمالة الأطفال وأثرها على التطور المعرفي عند الأطفال
18	عمالة الأطفال والتسرب المدرسي
19	عمالة الاطفال واثرها على مهارات وقدرات وإبداع الطفل

الصفحة	الموضوع
25	عمالة الأطفال وأثرها على الخبرة الحياتية عند الاطفال
32	عمالة الأطفال وأثرها على الخبرة المهنية للطفل
34	عمالة الأطفال وفرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للطفل
65-40	الفصل الثالث الدراسات السابقة
41	المقدمة
41	الدراسات المحلية
45	الدراسات العربية
54	الدراسات الأجنبية
59	الدراسات الخاصة بالمؤسسات والمراكز والجهات الحقوقية
63	التعليق على الدراسات السابقة
80-66	الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة
67	المقدمة
67	منهج الدراسة
67	مصادر المعلومات
68	مجتمع الدراسة
70	عينة الدراسة
71	أداة الدراسة
80	الأساليب الإحصائية المستخدمة
117-81	الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها
82	المقدمة
82	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية
85	تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات
110	الفصل السادس النتائج والتوصيات
111	المقدمة
111	النتائج
115	التوصيات

الصفحة	الموضوع
117	الدراسات المقترحة
118	المصادر والمراجع
128	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(2.1)	التوزيع النسبي لأطفال الفئة العمرية (4-14) حسب حالة العمل وبعض المتغيرات المختارة في العام 2012.	13
(2.2)	التوزيع النسبي للفئة العمرية (10-17) سنة حسب الالتحاق بالتعليم والعلاقة بقوة العمل والمنطقة والجنس لعام 2013.	17
(4.1)	درجات مقياس ليكرت الخماسي.	71
(4.2)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (التطور المعرفي عند الاطفال العاملين) والدرجة الكلية للمجال.	73
(4.3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل) والدرجة الكلية للمجال.	74
(4.4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (الخبرة المهنية للطفل العامل) والدرجة الكلية للمجال.	75
(4.5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (الخبرة الحياتية للطفل العامل) والدرجة الكلية للمجال.	76
(4.6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال (فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل) والدرجة الكلية .	77
(4.7)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.	78
(4.8)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.	79
(4.9)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.	80
(5.1)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	82
(5.2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر .	83
(5.3)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	83
(5.4)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	84
(5.5)	توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية.	84
(5.6)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال (التطور المعرفي عند الأطفال العاملين).	86
(5.7)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال (القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل).	90
(5.8)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال (الخبرة المهنية للطفل العامل).	94

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
97	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال (الخبرة الحياتية للطفل العامل).	(5.9)
101	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال (فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل).	(5.10)
104	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لجميع فقرات الاستبانة.	(5.11)
105	نتائج اختبار " T لعينتين مستقلتين " - الجنس.	(5.12)
106	نتائج اختبار " التباين الأحادي " - العمر.	(5.13)
107	نتائج اختبار " التباين الأحادي " - سنوات الخبرة.	(5.14)
108	نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المؤهل العلمي.	(5.15)
109	نتائج اختبار " التباين الأحادي " - الدرجة الوظيفية.	(5.16)

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
5	العلاقة بين متغيرات الدراسة.	(1.1)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم الملحق
129	المؤسسات عينة الدراسة.	(1)
130	طلب تحكيم الاستبانة.	(2)
131	قائمة بأعضاء لجنة التحكيم.	(3)
132	الاستبانة.	(4)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.

المقدمة:

الاهتمام بالطفل من مقومات النهوض بأي أمة فنية في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل، فالأطفال يشكلون جيل الغد، والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات التنمية الشاملة، ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية وإن تفاوتت درجات الاهتمام بين الدول لما أقرته الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيه تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه.

أن ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع الفلسطيني والتي تقدر بنسبة 47.6% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية البالغ عددهم 4.29 مليون فرد في منتصف عام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013) يتطلب مزيداً من الاهتمام بهذه الشريحة نواة وقوام ومستقبل التنمية والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي، وفي ضوء الاهتمام بالطفل الفلسطيني والذي عانى وحرّم من ممارسة طفولته الطبيعية نتيجة الاحتلال ظهر عدد من المعوقات منها ظاهرة عمالة الأطفال والتي تقف عائقاً أمام متطلبات تنمية الطفل الممارس للعمل ومتطلبات التنمية البشرية المطلوبة (جمال، 2000).

وتعد عمالة الأطفال من الانتهاكات الصارخة التي تعمل على زلزلة المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها، وتحرم الطفل من أبسط حقوقه الأساسية وتلقي به إلى الضياع ضمن متاهة الفقر والجهل والمرض، وغالباً ما يفشل الطفل العامل في تحسين أوضاعه المهنية، ويندرج عادة ضمن مهن هامشية لا تساعده على اختراق الإطار المأساوي الذي يتخبط فيه (بسيوني، 2000).

وتعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من المشاكل العالمية الموجودة في معظم دول العالم، وخاصة الدول النامية، وإن كانت تختلف في حجمها وأسبابها وتأثيرها من دولة لأخرى، حيث يعتمد انتشارها على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة والمرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذا المجتمع أو ذلك، وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والاعلانات الدولية والتشريعات القانونية الهادفة إلى الحد من توسع هذه الظاهرة وانتشارها، ووجود العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية العالمية التي تناولت موضوع عمل الطفل، والتي من أبرزها الاتفاقيات العديدة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم

المتحدة، إلا أن الواقع العملي والممارسة العملية تعكس انخفاضاً في درجة الحماية المنخفضة للأطفال من الاستغلال والاضطهاد الذي يمارس بحقهم (الحري، 2001)،

ونظراً للآثار السلبية التي تفرزها هذه الظاهرة على المستويات كافة وخاصة في الدول النامية، فقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام هذه الدول بدراسة أسباب هذه الظاهرة وتأثيرها، بهدف التوصل إلى صياغة سليمة لبرامج واستراتيجيات قادرة على مكافحتها والحد من انتشارها، وقد تضافرت جهود العديد من الاطراف المهتمة بالظاهرة من حكومات ومنظمات غير حكومية، كمنظمة العمل الدولية اليونيسيف، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في التصدي لهذه الظاهرة (أبو زيد، 2002).

وفي فلسطين تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم من الظواهر القديمة، وبالرجوع إلى عقود ماضية سنجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة داخل المجتمع الفلسطيني بمختلف طبقاته وأماكن سكناه (المصري، 2003).

إن وجود الأطفال العاملين خارج العملية التعليمية نتيجة التحاقهم بسوق العمل يؤدي إلى إضعاف ما تملكه الدولة من رأس المال البشري والذي يعرف على أنه عنصر العمل الذي يملك مهارات عالية ولديه القدرة على استخدام الآلات والمعدات المتقدمة تكنولوجياً، وأيضاً لديه القدرة على الإبداع وخلق أفكار جديدة وحديثة في إدارة مؤسسات الدولة.

هذه المواصفات لا يمتلكها الفرد إلا من خلال التعليم والتدريب بحيث يؤدي حصول الفرد على التعليم والتدريب المناسبين إلى تنمية القدرات الذهنية لديه ورفع مستوى الكفاءة والمهارة التي يمتلكها، هذا بدوره يؤثر على المستقبل المهني للطفل وبالتالي على قدرات الموارد البشرية للدولة (جاد، 2001).

مشكلة الدراسة:

إن المجتمع الفلسطيني بأشد الحاجة إلى الدراسات والبحوث التي تتناول مرحلة الطفولة والتي تمثل ثلث أو ربع عمر الإنسان، وهي مرحلة خطيرة تترك آثارها الواضحة في شخصية الطفل المستقبلية، ويظل جوهر الشخصية الذي تكون فيها المحرك الرئيسي فيما بعد، والطفل هو اللبنة الأولى في بناء المجتمع، لأنه رجل وأب المستقبل، وعلى الجميع أن يتعهد بالرعاية، ويمهد له سبل النمو السليم والصحة النفسية والتربية والتعليم (أبو زيد، 2002).

ويشكل الأطفال في الفئة العمرية (10-17) سنة في فلسطين خلال العام 2012 ما نسبته 19.7% من مجموع السكان وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة 2012 أن نسبة الأطفال في الفئة

العمرية (10-17) سنة العاملين سواء بأجر أو بدون أجر بلغت 4.1% من إجمالي عدد الأطفال، 5.8% في الضفة الغربية، 1.5% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وتشير الإحصاءات إلى حجم هذه المشكلة، حيث أنه وبحسب مؤشرات وزارة العمل الفلسطينية في مطلع عام 2014، هناك حوالي 100 ألف طفل تحت سن 18 عاماً يعملون في مواقع العمل المختلفة (وزارة العمل الفلسطينية، 2014).

إن عمل الأطفال يسبب العديد من المشكلات والتأثيرات السلبية التي تصيب المجتمع والطفل على حد سواء، وله أبعاده الخطيرة على المستقبل المهني للأجيال القادمة وعلى المجتمع كونه يضعف الطاقات والقدرات والإمكانات لجيل المستقبل، ويؤثر بشكل سلبي ومباشر على الموارد البشرية للدولة وقدراتها (دحلان، 2000).

كما يؤدي ذلك إلى تدني مستوى الكفاءة ونقص في الخبرة المهنية، وكذلك نقص في الخبرة الحياتية من وعي وإدراك ونمو وتطور معرفي، والتي يمكن أن يمتلكها، الأمر الذي يحول دون تقدم قطاعات مختلفة من مؤسسات الدولة وتعطيل عمليات الابتكار والإبداع التي يمكن إنجازها، مما يحول دون الوصول إلى كادر بشري فعال ومؤهل ومؤثر في بناء مؤسسات الوطن وشغل الوظائف المناسبة.

كما أن عمل الطفل يجبره على العمل في مهن لا تتفق مع قدراته أو ميوله أو رغباته ويحول دون توفر فرص ووظائف مستقبلية أفضل لهذا الطفل، وإلى الآن يعتبر الاهتمام بظاهرة عمالة الأطفال من حيث الدراسات والبحوث العلمية قليل جداً وغير كاف، مما شكل حافزاً للقيام بهذه الدراسة للشعور بأهمية التصدي لهذه الظاهرة وتسارع انتشارها في المجتمع الفلسطيني والتقليل من آثارها على المستقبل المهني لهؤلاء الأطفال ، " لكل ما سبق وغيره يبرز التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة على النحو التالي "ما تأثير عمالة الأطفال على مستقبلهم المهني؟".

متغيرات الدراسة:

فيما يلي متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل: عمالة الأطفال.

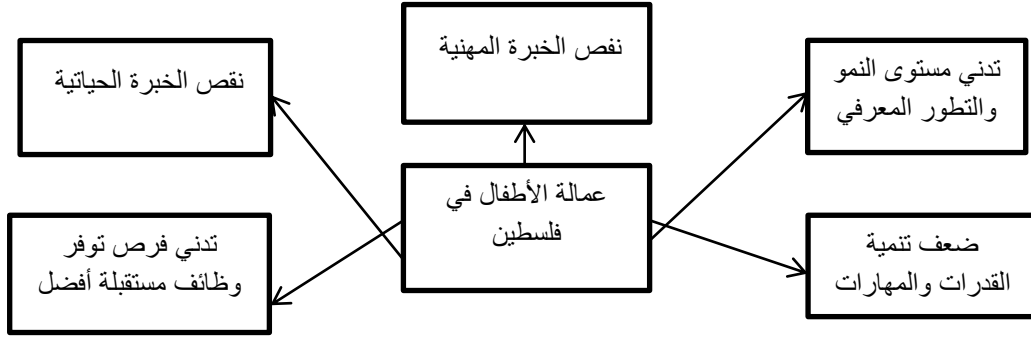
2- المتغيرات التابعة:

أ- تدني مستوى النمو والتطور المعرفي.

ب- نقص الخبرة المهنية.

- ت- نقص الخبرة الحياتية.
 ث- ضعف تنمية القدرات والمهارات.
 ج- تدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.

شكل رقم (1.1) علاقة المتغير المستقل بالمتغيرات التابعة



المصدر: (جرد بواسطة الباحثة، 2015)

فرضيات الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني مستوى التطور المعرفي للأطفال.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة المهنية للأطفال.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة الحياتية للأطفال.
4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على ضعف تنمية القدرات والمهارات للأطفال.
5. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للأطفال.
6. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات الباحثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في قطاع غزة وتوضح أثر هذا الواقع على المستقبل المهني للأجيال القادمة، مع دراسة الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح الأسباب المختلفة التي تقف وراء هذه الظاهرة وانتشارها، وتحديد حجمها في قطاع غزة.
2. توضيح الآثار المترتبة على عمل الأطفال على المجتمع وعلى الأطفال أنفسهم، وفرصهم المستقبلية في إمكانية الوصول إلى مكانة اجتماعية جيدة، والحصول على وظيفة مناسبة.
3. توضيح الأبعاد الخطيرة لعمالة الأطفال على الموارد البشرية الفلسطينية والتنمية، كونه يضعف الإمكانيات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر سلباً على تنمية الموارد البشرية وقدرتها التنموية.
4. الخروج بمجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساهم في وضع حلول لمشكلة عمالة الاطفال والتخفيف من أثرها السلبي على تنمية قدرات الموارد البشرية في قطاع غزة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

1. أهمية المعلومات والنتائج والتوصيات التي توفرها هذه الدراسة مما قد تشكل من قاعدة للمعنيين والمسؤولين وأصحاب القرار.
2. أهمية هذه الدراسة للمجتمع المحلي من خلال توضيح أهمية وخطورة الموضوع المبحوث وما له من آثار سلبية على المجتمع بشكل عام وعلى الطفل بشكل خاص.
3. ما يمكن أن تشكله هذه الدراسة من قاعدة معلوماتية للمهتمين والباحثين في مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية في فلسطين.
4. أهمية هذا الموضوع بالنسبة للباحثة على الصعيد الشخصي والعملية ، نظراً لاهتمامها بمواضيع الطفولة عامة وعمالة الأطفال بشكل خاص، وما قد تشكله هذه الدراسة من مساعدة في العمل في مجال حماية الطفولة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تهتم المجتمعات الانسانية المتحضرة اليوم بأفرادها اهتماماً ملحوظاً، فهي تسعى جاهدة إلى بناء الإنسان فيها بناءً متكاملًا بدنياً ونفسياً وعقلياً، وقد أدركت هذه المجتمعات أن طريقة تقدمها ورفقيها لا بد أن يمر أولاً عبر بناء الشخصية المتكاملة القادرة على البناء والعطاء والإبداع، وهم يؤمنون بأن العقل السليم في الجسم السليم (أبو زايد، 2010).

وكل الدول اليوم تلهث نحو التقدم والرقي لتلبية متطلبات مجتمعاتها، وتحقيق متطلبات مجتمعاتها وتحقيق توازن حضاري وعلمي واقتصادي بينها وبين المجتمعات المتحضرة الأخرى، وقد أيقنت هذه الدول أن السبيل الأوحده لخوض معركة التحضر والتقدم والرقي والحصول على الحياة الكريمة هو الاهتمام بالنشء وبخاصة اللبنة الأساسية، والبذرة الأولى، وهي الطفل، من حيث تربيته ورعايته وبنائه جسمياً ونفسياً وعقلياً (رمزي، 2004).

وفي فلسطين ننهج هذا السبيل أسوة بباقي المجتمعات، من أجل بناء مجتمعنا الفلسطيني، وتحقيق المتطلبات الأساسية للنهوض بهذا المجتمع، والسمو به من مستنقع الجهل والمرض والفقر، والعديد من المشكلات المترابطة، إلى مجتمع متحضر يعرف ما له، وما عليه ويبصر ما حوله من أطر سياسية وعسكرية وعلمية واقتصادية، ويعرف كيف يتعامل معها بطريقة حضارية لائقة (أبو زيد، 2002).

ومن هذا المنطلق كان لزاماً على جميع الباحثين والدارسين الاهتمام بدراسة الطفولة، فالاهتمام بالطفولة بحق هو صنع المستقبل الأفضل، وإن الأمر يحتم النظرة الواعية نحو هذا المستقبل بالإعداد والدراسة العلمية لكل ما يكفل تهيئة المناخ للنمو، إذ تشكل الطفولة شريحة واسعة من شرائح المجتمع، فهي تشكل الجيل المقبل، لذلك فإن جميع الجهود التي تبذل من أجلها تعتبر مطلباً من متطلبات التغيير الاجتماعي المدروس، والذي تعتبره التنمية الشاملة جزءاً لا يتجزأ منها، وهناك شرائح من الأطفال لا تصل إليها يد العون رغم أن أعدادهم تتزايد يوماً بعد يوم، هؤلاء هم الأطفال العاملون الذين يتعرضون للمخاطر داخل المصانع والمزارع والورش وفي الشوارع، والذين أصبح الشارع هو المأوى الوحيد لهم (الشافعي، 2000).

فاشتراك الطفل في النشاط الاقتصادي ليس بالأمر الحديث، فقديماً كان الطفل يقوم بأعمال بسيطة داخل الأسرة، بحيث يتعلم، ويندمج في دوره الذي سيبلغه عندما يكبر من خلال الملاحظة والمشاركة والتقليد، وبذلك فهو ينمو جسمياً وعقلياً، وينضج بدون ألم أو سوء استغلال (عبدالله، 2000).

ولا شك أن ظروف الحصار والحرب واختلاف الأوضاع التي تتعرض لها بعض المجتمعات تعرض الطفل للخروج من حياة الطفولة إلى حياة العمل بجميع أشكاله، ومواجهة المخاطر التي لم ينضج بعد لمواجهتها، فيترك المدرسة ولا يحظى بالحد الأدنى من التعليم والرعاية المجتمعية، ومن اكتساب القيم والعادات السليمة، وأكثر هؤلاء الأطفال معاناة هم أطفال الشوارع الذين لا يحظون بدفء الأسرة ورعايتها، وهم ضحية عصابات الاستخدام والاستغلال التي لا تراعي طفولتهم، وبذلك يصبح هؤلاء الأطفال بؤرة خطورة على المجتمع، لأنهم حرموا من التعليم، وحرموا من القدوة والمثل الأعلى، وتعرضوا للحرمان والعنف الجسدي والفكري، فهم ناقمون على المجتمع، لا يبادلونه الحب لأنه مجتمع ظلمهم وسلبهم حريتهم وطفولتهم (أبو زيد، 2002).

مفهوم عمالة الأطفال:

يشير مفهوم "عمالة الأطفال" إلى كل عمل يضر بصحة الطفل أو بنموه أو رفايته، إذا لم يكن هذا العمل من الأعمال النافعة التي تتناسب مع عمر الطفل، ويساعد على تطوره الجسدي والعقلي والروحي والأخلاقي والاجتماعي، دون أن يؤثر على دراسته أو راحته أو متعته.

إن حجم تأثير العمل على نمو الطفل هو المعيار الرئيسي لتحديد متى يصبح العمل مشكلة، فقد تنطوي الأعمال غير المناسبة إلى إلحاق الضرر بنمو الطفل جسدياً أو عاطفياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً (مركز المعلومات الفلسطيني وفا، 2014).

وقد اعتبرت منظمة الأمم المتحدة عمل الأطفال استغلالياً، إذا اشتمل على أيام عمل كاملة، ساعات عمل طويلة، أعمال مجهدة، العمل والمعيشة في الشوارع في ظروف صعبة، أجر غير كاف، مسؤوليات تفوق الحد الطبيعي، عمل يؤثر على التعليم، عمل يحط من كرامة الأطفال مثل الأعمال التي تحول دون تطور الأطفال العقلي والاجتماعي والنفسي (منظمة العمل الدولية، 2006).

وفي محاولة لتعريف عمالة الأطفال، يشار عادة إلى مفهومين أحدهما سلبي، والآخر إيجابي، وهما (الحركة العالمية للدفاع عن الطفل، 2011):

1- المفهوم السلبي لعمالة الأطفال: ويقصد بهذا المفهوم، ذلك العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، أي العمل الذي يهدد سلامة الطفل وصحته ورفاهيته، بحيث يكون أساس العمل هو

الاستفادة من ضعف الطفل، وعدم قدرته على الدفاع عن نفسه، والاعتماد عليه كعمالة رخيصة بديلة عن عمالة الكبار، أو بعبارة أخرى: "العمل الذي يحول دون تعليم الطفل وتدريبه".

2- المفهوم الإيجابي لعمالة الأطفال: ويتضمن هذا التعريف كافة الأعمال التطوعية أو المأجورة التي يقوم بها الطفل، والتي تتناسب عمره وقدراته، والتي يكون لها آثار إيجابية تنعكس على نموه العقلي والجسمي والذهني، إذ يتعلم الطفل من خلال العمل المسؤولية والتعاون والتسامح.

إن عمل الطفل يؤثر سلباً على نمو الأطفال الجسدي، ويقلل من التطور المعرفي لقدراته وفقدان احترامهم لذاتهم مما يؤدي إلى عدم التطور الاجتماعي والأخلاقي نتيجة العزلة والإقصاء، ويتجلى هذا الجزء في الأعمال التي يسخر الأطفال للقيام بها بأجور رمزية للتهرب من دفع أجور ونفقات العمال بحسب قانون العمل النافذ، وذلك بحجة تعليمهم مهنة ينتفعون منها مستقبلاً (الجرواني، 2009).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاطفال العاملين بأنهم الأطفال الذي يمارسون العمل في سن مبكرة، وبأعمال لا تتناسب مع أعمارهم ولا قدراتهم الجسدية والعقلية، وهناك انتهاك واضح لأبسط حقوقهم المتعلقة بالعلم والنماء والراحة نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة.

واقع عمالة الأطفال عربياً و عالمياً:

خروج الأطفال للعمل من أكبر المشاكل التي تواجه الدول العربية، فثمة منظمات أو تنظيمات تستغل الأطفال، وكأنهم مصدر لجني الأرباح وحسب، وثمة أهل يدفعون بأولادهم إلى العمل على تقاطع الطرق لجمع غلة يعودون بها ليلاً إلى المنزل.

والظاهرة تعد من أخطر الأزمات التي يتعرض لها العالم بأسره فتشغيل الأطفال وتسخيرهم في أعمال غير مؤهلين جسدياً للقيام بها له مضار على المجتمع بأكمله وليس الطفل العامل فحسب، فهو عمل يهدد سلامة وصحة ورفاهية الطفل، كما عمل على استغلال ضعفه وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، وتسخير الأطفال كعمالة بديلة عن عمل الكبار (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2011).

ويقدر عدد الأطفال العاملين حول العالم بنحو 250 مليون طفل، 120 مليون منهم يعملون كل الوقت، وأكثر من ثلثهم (حوالي 70.4%) يعملون في الزراعة، ويتركز الأطفال العاملون في آسيا بنسبة 61%، تليها أفريقيا بنسبة 32%، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 7% (منظمة العمل الدولية، 2010).

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة عالمية، ولكن كان للدول النامية النصيب الأكبر في هذه الأزمة، حيث يبلغ نصيب الدول العربية من عمالة الأطفال 10 ملايين طفل طبقاً لدراسة أعدتها الدكتورة ناهد رمزي عن ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية، والتي أشارت من خلالها إلى أن بعض الدول العربية تضم ما بين 9-10 ملايين طفل يعملون في قطاعات مختلفة قبل بلوغ السن القانونية للعمل، إذ تصل النسبة في العراق إلى 10.3%، وفي سوريا، 5.12%، وفي اليمن إلى 3.30% (بدوي، 2010).

وفي تقرير المجلس العربي للطفولة والتنمية، الذي يرأسه الأمير طلال بن عبد العزيز، حول عمل الأطفال في البلدان العربية، نجده يظهر صورة قاتمة لوضع الأطفال في هذه الدول، حيث انتشر ظاهرة عمل أبناء الفقراء وحرمانهم من حقوقهم، وهو ما يؤدي إلى إهدار طاقات مبدعة وخلاقة، وبالتالي تكريس التخلف (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2010).

ووفقاً لأرقام منظمة العمل الدولية لسنة 2013، فقد انخفضت عمالة الأطفال بين عامي 2008 و2012 إلى 168 مليوناً، بعدما كانت 250 مليون طفل عامل، من بينهم 9.2 مليون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوضحت المنظمة أن أكثر من نصف الأطفال العاملين يعملون في بيئات خطيرة للغاية، تعرض حياتهم وصحتهم وأمنهم وسلامتهم للخطر بشكل مباشر، ويقترب عدد الأطفال الذين يعملون في أوضاع خطيرة جداً من 85 مليون طفل عامل، بينما كان عددهم عام 2000 نحو 171 مليوناً.

وبحسب تقارير منظمة العمل الدولية لعام 2013، فإن أكبر نسبة من الأطفال تعمل في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغ عدد الأطفال العمال في تلك المنطقة نحو 78 مليون طفل، أما أكثر المناطق خطورة على الأطفال العمال التي شهدت أكثر الحوادث، فهي منطقة جنوبي الصحراء الكبرى، وتشكل الإناث 25% من عمالة الأطفال، بعدما كانت 40% في العام 2000، ويعد القطاع الزراعي أكبر القطاعات المستفيدة من عمالة الأطفال، حيث يعمل أكثر من 98 مليون طفل في هذا القطاع ويشكلون ما نسبته 59% من عمالة الأطفال (منظمة العمل الدولية، 2013).

وبحسب الأرقام فقد شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر نسبة انخفاض في عمالة الأطفال عموماً، خصوصاً للفئة العمرية من 5 إلى 17 عاماً، وتراجعت أعداد العمال من الأطفال فيها من 114 مليوناً عام 2008 إلى 78 مليوناً عام 2012، كما انخفضت عمالة الأطفال في دول جنوبي الصحراء بحدود 6 ملايين طفل عامل، وفي منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي بحدود 1.6 مليون طفل (منظمة العمل الدولية، 2013).

الواقع الديموغرافي للطفل الفلسطيني:

الطفل كما عرفته اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989، المادة رقم (6) هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، بموجب القانون المنطبق عليه"، وفي ضوء هذا التعريف فإن هذه الشريحة في المجتمع الفلسطيني تضم أكثر من نصف عدد السكان، إذاً هي شريحة تمثل قطاعاً هاماً في المجتمع، وتشكل أهم مصدر للبناء والتنمية، لكونها مورد الأيدي العاملة الشابة، التي يعتمد عليها المجتمع في بنائه وتطوره، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتى (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2014).

وقال جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في تقرير أصدره بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني 2014/4/5، أن التقديرات السكانية المبنية على نتائج التعداد 2007 تشير إلى أن عدد الأطفال دون سن 18 عاماً في فلسطين بلغ حوالي 2.04 مليون طفل، وأشار التقرير إلى أن تلك النسبة من الأطفال في فلسطين من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 4.5 مليون فرد، وتظهر البيانات ارتفاع الأفراد دون سن الثامنة عشرة حيث تشكل هذه الفئة حوالي النصف 47.6% من إجمالي السكان، وتبين الإحصاءات الديموغرافية واتجاهاتها في المجتمع الفلسطيني، أن الأطفال سيشكلون الأغلبية في المجتمع لعدة سنوات مقبلة، حيث تعتبر خصوبة المرأة الفلسطينية العالية ومعدلات وفيات الأطفال المتدنية سبباً رئيسياً لاستمرار تشكيل الأطفال للأغلبية في المجتمع الفلسطيني، وبلغ عدد الفلسطينيين في العالم حوالي 11.8 مليون فلسطيني، 4.5 مليون في فلسطين، وحوالي 1.4 مليون فلسطيني داخل الخط الأخضر، وما يقارب 5.2 مليون في الدول العربية، ونحو 665 ألف في الدول الأجنبية، أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة والذي يقدر بحوالي 1.7 مليون فرد، وحوالي 2.8 مليون في الضفة الغربية، وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 44.2% من مجمل السكان المقيمين في فلسطين، 41.2% من إجمالي اللاجئين في فلسطين في الضفة الغربية، 58.8% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

واقع عمالة الأطفال في فلسطين:

تشير الإحصاءات التالية إلى حجم هذه المشكلة، إلا أن هذا لا يمثل الواقع، حيث أن العاملين من الأطفال يتزايدون بفعل التردّي المستمر في الظروف السياسية التي تزيد الوضع الاقتصادي تردياً وسوءاً، وبحسب مؤشرات وزارة العمل الفلسطينية في مطلع عام 2014، هناك

حوالي 100 ألف طفل تحت سن الـ 18 عاماً يعملون في مواقع العمل المختلفة (وزارة العمل الفلسطينية، 2014).

جدول رقم (2.1) التوزيع النسبي لأطفال الفئة العمرية (10-17) سنة حسب حالة العمل وبعض المتغيرات المختارة في العام 2012

المنطقة والجنس والعمر	يعمل	لا يعمل	
فلسطين	%4.1	%95.9	100
الضفة الغربية	%5.8	%94.2	100
قطاع غزة	%1.5	%98.5	100
الجنس			
ذكور	%7.5	%92.5	100
إناث	%0.6	%99.4	100
الفئة العمرية			
14-10	%2.1	%97.9	100
17-15	%7.7	%92.3	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

أما بالنسبة لموقف قانون العمل الفلسطيني من تشغيل الأطفال، فقد أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون العمل رقم (4) لسنة 2000، في جلسته المنعقدة في رام الله، بتاريخ 2000/3/29، وصادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على القانون بتاريخ 2000/4/30 وذلك بمناسبة اليوم العالمي للعمل، ورغم ذلك لم يتم نشر القانون في الوقائع الفلسطينية، وهي الجريدة الرسمية، وبما أن النشر مرحلة دستورية ضرورية ليصبح القانون ملزماً، فقد خلق هذا الوضع إشكالية قانونية حول نفاذ أو عدم نفاذ القانون، وفيما يتعلق بقانون الطفل الفلسطيني للعام 2004 المعدل فقد تضمن نصوصاً تضمن حق الطفل في البقاء والنمو، ومنع أشكال الاستغلال للأطفال أو حرمانهم من حقهم في التعليم أو الأعمال التي تحد من نموهم وتطورهم الطبيعي (بوليفيه، 2000).

وهناك أيضاً الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989، وهي اتفاقية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، لتضع مجموعة من الحقوق المختلفة (الاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية) للأطفال، وذلك إلى جانب المادة 32 منها والتي تعترف بحق الأطفال في

الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن الأعمال التي تهدد صحتهم أو تؤثر في نموهم ، فضلاً عن إلزام الدول الأعضاء بوضع حد أدنى لسن العمل (أبو زيد، 2002).

وعن رأي الدين الإسلامي في عمل الطفل فالأصل في مرحلة الطفولة أنها مخصصة لحفظ الطفل وتربيته وتعليمه، من أجل بناء شخصية إسلامية مميزة لهذا الطفل في المستقبل، ومراعاة لقدراته الجسمية والعقلية والنفسية، وإنما جاء الحكم بجواز عمل الطفل على سبيل الاستثناء لا الأصل، وإن جواز عمل الطفل منوط بمراعاة عدد من الضوابط منها، مشروعية العمل الذي يمارسه الطفل، إذن ولي الطفل أو وصيه، تحقيق مصلحة ظاهرة للطفل من العمل، عدم تأثير العمل على تعليم وأخلاق الطفل، وأن يكون العمل مناسباً لقدرات الطفل البدنية والعقلية والنفسية (عزام، 2007).

ولقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة، آية 286)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا" (الترمذي، حديث رقم 1921) ، وقال عليه السلام أيضاً " رفع القلم عن ثلاث المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ" (سنن أبي داود، حديث رقم 4398) ، وعن ابن عمر رضى الله عنه قال " عرضت على رسول الله العمل في الجيش وأنا ابن أربع عشر ، فلم يقبلني " (الترمذي، الجامع الصحيح).

أسباب ظاهرة عمل الأطفال:

ينمي العمل طاقات وقدرات الأشخاص البالغين، كما تم النص عليه كحق من حقوقهم، غير أن آثاره تختلف بالنسبة للأطفال، وذلك بسبب عدم اكتمال نموهم العقلي والجسمي والنفسي، وكذلك بسبب سهولة تأثرهم سلباً بالضغوط التي تفوق طاقاتهم، وبالإضافة إلى كون العمل يحرم الطفل أبسط حقوقه، كالتعليم واللعب، والبيئة المادية والمعنوية المناسبة، غير أنه لا يجوز القول أن كافة الأعمال التي يقوم بها الأطفال مضرّة لصحتهم وتعيق نموهم النفسي والعقلي، بل إن الأعمال الخفيفة والتي لا تؤدي إلى انقطاع الطفل عن المدرسة أو تراجع تحصيله العلمي، والتي تتم في بيئة صحية وأخلاقية ونفسية سليمة، تساعد على إدراك الطفل للمسؤولية، وتعزز إحساسه بالتعاون وقيمة العمل والاعتماد على النفس، كما أنها قد تشكل مدخلاً لحرفة أو مهنة قد يزاولها مستقبلاً بمهارة واثقان

(Boland, MF, Fidelis ON, 2005)

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تسبب عمالة الأطفال فهي كالتالي (Nivedita T, Roy G, 2005) :

1-العوامل الاقتصادية: تنصدر العوامل الاقتصادية القائمة كأحد أهم الأسباب والعوامل المؤدية لانخراط الأطفال بالعمل نظراً لوجود علاقة وثيقة بين الفقر وتدني دخل الأسرة والبطالة وبين عمل الأطفال، ويعتبر الفقر أعظم قوة تدفع الأطفال إلى مكان العمل، وتعتبر البطالة أيضاً إحدى أخطر المشكلات التي تزيد من عمالة الأطفال، وتشكل العوامل الاقتصادية السبب الرئيسي لعمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويحتل الفقر مركز الصدارة بين هذه العوامل "حيث تبين أن (67.7%) من الأطفال المتوجهين لسوق العمل يقومون بذلك لأسباب اقتصادية، أي بدافع الحاجة المادية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

2-العوامل التعليمية: حيث يرتبط عمل الأطفال بعدم الالتحاق بالمدارس ارتباطاً وثيقاً، حيث يشكل التعليم وخاصة الجيد والمجاني والإلزامي حتى الحد الأدنى لسن الدخول لسوق العمل (التعليم الأساسي) وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية للعمل، عنصراً أساسياً في منع عمل الأطفال، وقد تبين أنه في الدول التي تم فيها فرض التعليم الإلزامي حتى سن الرابعة عشرة انخفضت معدلات عمل الأطفال بشكل فعلي، ويكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في البلاد العربية في مشكلة تردي نوعية التعليم، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي الإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، وضع المعلمين، المناهج وأساليب التعليم، الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر إلى ترك الأطفال المدرسة والبحث عن تعلم مهنة تؤمن لهم المستقبل الأفضل بدل من الانتظار للانتهاء من المراحل الدراسية وبالنتيجة قد لا يحصلون على فرصة عمل بعد التخرج.

3-العوامل الاجتماعية: لا تعتبر العوامل الاجتماعية أقل أهمية من سابقتها، حيث تعتبر سيطرة مجموعة من المعتقدات الاجتماعية المتعلقة بعدم جدوى الاستثمار في التعليم وعدم متابعة الأطفال لدراساتهم بسبب الرغبة في تعليمهم مهنة تؤمن لهم مستقبل آمن، من الأسباب المؤدية إلى انخراط الأطفال بالعمل بسن مبكرة، حيث لا تزال تسود بعض المجتمعات التقليدية خاصة الزراعية معتقدات خاطئة تبيح تشغيل الأطفال، لان في ذلك مصلحة فضلى لهم، وفي المجتمع الذي يكون فيه عمل الأطفال مقبولاً اجتماعياً ينخفض الطلب على التعليم ولا تطبق القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل والزامية التعليم، كما وتسيطر فكرة تعليم الأبناء مهنة الآباء والأجداد في المجتمع العربي الأمر الذي يؤدي إلى نزول الأطفال إلى العمل بحرفة الأهل للمحافظة عليها

والقيام بها مستقبلاً، وطبعاً تكون بدون أجر وحقوق، ويحرم هؤلاء الأطفال من حقهم باختيار مستقبلهم ومهنتهم.

4- **العوامل القانونية:** أما بالنسبة للعامل القانوني، فرغم تصديق معظم الدول العربية على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل عموماً وحقوق الطفل العامل خصوصاً واتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بعمالة الأطفال، لم تتم مراجعة القوانين الوطنية أو لم يتم اعتماد تشريعات فعالة وجديدة لتنفيذ تلك الاتفاقيات الدولية، وعلى الرغم من وجود قوانين تحدد سن لعمل الأطفال، وتحظر عملهم بالأعمال الخطرة وإن كانت أحياناً متناقضة ومربكة وتحتوي على ثغرات كثيرة تتيح لأصحاب العمل وللأهالي التلاعب فيما يخص عمل خطر أو غير خطر تحت السن القانوني أو فوقه، وهي قوانين معقدة وقديمة، كما وتغيب الآليات القانونية الكفيلة بتنفيذ تلك القوانين وحتى أن وجدت فهي غير كافية، مثل مؤسسة تفتيش العمل التي لم تصل بعد لناعية الكفاءة والامكانية اللازمة لتنفيذ مهامها، وليست قوانين العمل فحسب، بل الموضوع يرتبط بالنهج القانوني المتكامل والقائم على مبادئ حقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفل خصوصاً.

ويساهم الوضع القانوني في كل من الضفة وقطاع غزة في تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال، حيث أن النصوص القانونية لم تبلغ الضمانات الكافية لحماية الأطفال من الاستغلال، كما لم تنص على إيقاع عقوبات رادعة للمخالفين لأحكامها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2012).

عمالة الأطفال وأثرها على التطور المعرفي عند الأطفال:

هناك علاقة متينة بين عمل الأطفال ومستوى التعليم وإمكانية الحصول عليه، والظروف الاقتصادية للعائلة، والموقف الاجتماعي من التعليم، فعمل الأطفال يستلزم تركهم المدرسة، ويجبرهم على الانخراط في سوق العمل (Boyden, Jo, Bietgitta Ling, 2008)، وقد أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2012م إلى أن عدد طلبة المدارس في فلسطين بلغ ما مجموعه 1.129.538 طالباً وطالبة، تشكل الإناث منهم ما نسبته 50.2%، وتختلف هذه النسبة باختلاف المرحلة، فبلغت نسبة الإناث في المرحلة الأساسية 49.6% وفي المرحلة الثانوية 54.4%، وشكل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي ما نسبته 13.2% من مجموع الطلبة في مرحلة التعليم المدرسي، في حين شكل طلبة المرحلة الأساسية 86.8% (وزارة التربية والتعليم، 2013).

وبلغت نسبة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي في فلسطين 2.8% للذكور، و2.6% للإناث، أما في مرحلة التعليم الثانوي فبلغت نسبة الرسوب 2.4% للذكور، و2.1% للإناث في

نفس العام الدراسي 2012، وبلغت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في العام 2012 في فلسطين 1.3% للذكور، و0.6% للإناث، أما في المرحلة الثانوية فكانت 3.2% للذكور، و3.3% للإناث، وأشارت البيات إلى أن 28.5% من الأطفال غير الملتحقين بمقاعد الدراسة يعملون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وتبقى فرص التحصيل المادي لهؤلاء الأطفال متدني، فيدوم الفقر ويتحول إلى دائرة مفزعة، وقد يضطر هؤلاء الأطفال عندما يكبرون إلى العمل أيضاً، وفي بعض الحالات، يشترك الأهل والأطفال في اعتبار التعليم مضيعة للوقت، أو قد يضطر الوالدان أحياناً إلى التضحية بواحد أو اثنين من أولادهم وتركهم دون تعليم، وإرسالهم إلى العمل للمساهمة في نفقات تعليم إخوتهم.

وبينت نتائج مسح القوى العاملة 2012م، أن 2.2% من الأطفال الملتحقين بالمدرسة يعملون: 3.4% في الضفة الغربية، و0.3% في قطاع غزة (4.0% من الذكور، و0.5% من الإناث)، مقابل 28.5% من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة يعملون، 34.3% في الضفة الغربية، و18.2% في قطاع غزة، و38.5% من الذكور، و2.8% من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

جدول رقم (2.2) التوزيع النسبي للفئة العمرية (10-17) سنة حسب الالتحاق بالتعليم والعلاقة بقوة العمل والمنطقة والجنس لعام 2013

غير ملتحق بالتعليم		ملتحق بالتعليم		المنطقة والجنس
لا يعمل	يعمل	لا يعمل	يعمل	
71.5%	28.5%	97.8%	2.2%	فلسطين
5.7%	34.3%	96.6%	3.4%	الضفة الغربية
81.8%	18.2%	99.7%	0.3%	قطاع غزة
				الجنس
61.5%	38.5%	96.0%	4.0%	ذكور
97.2%	2.8%	99.5%	0.5%	إناث

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

ولعل من أهم أسباب ضعف قدرة الموارد البشرية في فلسطين على تحقيق التنمية المنشودة على المدى المنظور يعود إلى عمالة الأطفال وما يصاحبها من آثار سلبية تعود عليهم وعلى القوى العاملة، فانخراط الأطفال في الأعمال الشاقة يؤدي إلى تقصير فترة انتاجيتهم المفترضة، ويضعف قدرتهم على العطاء في سن متقدمة، كما أن انخفاض مستوى الوعي للأطفال العاملين قد يؤدي إلى تدني مستوى الإدراك والثقافة باعتبارهما أساسيات التعلم والتدريب لأي حرفة أو مهنة، وترتبط ظاهرة عمالة الأطفال بظاهرة التسرب من المدارس، وهو ترك الطلاب المدرسة قبل ان ينهوا فترة التعليم الإلزامية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الأساسية، ويفقدون القدرة على تحسين مستوى الأداء والتكيف مع التطور التكنولوجي، فضلاً عن انتشار الأمراض الاجتماعية المصاحبة لتعطل الأطفال عن دراستهم والتحاقهم بسوق العمل (دحلان، 2000).

ان العمل يؤدي إلى وجود الفجوة التكنولوجية أي عدم قدرة الأطفال العاملين المعطلين عن الدراسة عن مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في مجال عملهم التي تؤدي إلى سوء تنمية العنصر البشري ، فأى حرمان للفرد من الحصول على المهارات الفكرية والإنسانية والمعرفية تجعله غير قادر على مواكبة الأنماط الحياتية والإنتاجية المعاصرة ، فضلاً عن مقاومته أو على الأقل بطء تكيفه مع أساليب التغير والإنتاج الحديثة المتمثلة في "التقنية العالية" ، مع الأخذ بالحسبان أن الفجوة لا تبقى في نطاق ثابت ، كونها في تزايد مستمر نظراً لسرعة عملية التطور التقني المعاصر، مما يجعل الفجوة تزداد اتساعاً (داوود، 2009).

عمالة الأطفال والتسرب المدرسي:

ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال بظاهرة التسرب من المدارس، وهو ترك الطالب المدرسة قبل أن ينهي فترة التعليم الإلزامي الممتدة من الصف الأول ولغاية الصف العاشر، وتعرضه لأعمال تفقده طفولته وتشوه شخصيته ، وترجع الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة التسرب، إلى التوجه للعمل بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعاني منها الأسر الفقيرة، مما اضطرها إلى إخراج أبنائها من المدارس وإلحاقهم بأسواق العمل الفلسطينية والإسرائيلية قبل أن يتموا السابعة عشرة من أعمارهم (غازي، 2000).

وتعتبر ظاهرة التسرب من المدارس الناتجة عن النواقص في نظام التعليم الأساسي من عدم ملائمة وكفاءة المناهج التعليمية وتلبية احتياجات الأطفال وإشباع رغباتهم وميولهم وراء نقشي ظاهرة عمالة الأطفال، وبالتالي لا بد ان يأخذ القائمين على إعداد المناهج التعليمية الجديدة ظاهرة عمالة الأطفال بالحسبان للحد منها، وأن يتم تطبيق نظام التعليم الإلزامي (عدوان، 2001).

ويمكن الاستنتاج بان عمالة الأطفال ظاهرة غير إنسانية للطفل الفلسطيني الذي حرم طفولته الطبيعية بسبب ظروف الاحتلال والظروف المعيشية الصعبة، فعمل الأطفال له ابعاده الخطرة على المجتمع والتنمية كونه يضعف الإمكانيات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية، كما ان عمالة الأطفال تعد انتهاكا لحقوق الطفولة في التعلم والحياة الصحية والنفسية والاجتماعية المستقرة، وبالتالي على المعنيين والمسؤولين العمل على اجتناب ظاهرة عمالة الأطفال (الشامي و أبو عيطة، 2002).

والتسرب هو إهدار تربوي هائل وتأثيره سلبياً على جميع نواحي المجتمع وبنائه، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، ويمكن تصنف أسباب التسرب في ثلاثة مجالات رئيسية هي (اليوسفي، 2011):

1. أسباب تعود للطالب المتسرب نفسه: وتشمل تدني التحصيل الدراسي وصعوبات التعلم، وعدم الاهتمام بالدراسة وانخفاض قيمة التعليم، والخروج إلى سوق العمل.
2. أسباب تعود للأسرة في تسرب أبنائهم: مثل سوء الوضع الاقتصادي للأسرة، وإجبار الأسرة للطالب على ترك الدراسة، وعدم وجود شخص يساعد الطالب والطالبة على الدراسة داخل الأسرة، وعدم اهتمام الأسرة بالتعليم.
3. أسباب تعود للمدرسة: مثل النفور من المدرسة، واستخدام العقاب المعنوي والبدني من قبل المعلمين بحق الطلبة، وعدم وجود مدرسة مهنية قريبة من السكن.

عمالة الاطفال وأثرها على مهارات وقدرات وإبداع الطفل:

تظهر أهمية المهارات الحياتية من خلال طبيعة حياة الإنسان ذات المواقف المتغيرة، التي تجعل الفرد بحاجة إلى التعامل مع تلك التغيرات بالأسلوب الصحيح، ولأجل التعامل والتصرف السليم، كان لا بد على الإنسان أن يتعلم الأسس السليمة التي تجنبه الفشل في التعامل مع هذه المواقف، ويتم ذلك من خلال اكتساب المهارات الحياتية المختلفة (عمران، 2001).

ولقد تناول الكثير من الباحثين أهمية اكتساب المهارات الحياتية بشكل مطول، مما يزيد من أهميتها، فذكروا أنها تحقق التكامل بين المدرسة والحياة، وتجسد وظيفة التعلم؛ حيث تربطه بحاجات المتعلمين ومواقفهم اليومية، واحتياجات المجتمع، وإعطاء الفرد الفرصة لأن يعيش حياته بشكل أفضل، خاصة في هذا العصر الذي يتسم بانفجار معرفي وتكنولوجي متلاحق، الأمر الذي يتطلب إعداد أفراد قادرين على التكيف والتفاعل مع هذه المتغيرات، واكتساب الخبرة المباشرة عن

طريق التفاعل المباشر بالأشخاص والظواهر، وتجعل للتعليم معنى، وتوفر فيه الإثارة والتشويق، وتولد لدى الفرد الإحساس بمشكلات مجتمعه، وتولد له الإحساس بحلها، وأنها تساعد الفرد على تعزيز الثقة بالنفس، والتغلب على المشكلات الحياتية، والتعامل معها بحكمة، كما أنها سبيل لسعادة الفرد، وتقبله للآخرين، والعيش معهم وحبهم، وتعد سبباً من أسباب النجاح، وتساعد على تفعيل المهارات التي يمتلكها الفرد، كما تنمي شخصيته، وتساعد على اكتساب الخبرات، وتهينته للإبداع، والتفكير الناقد، وتتيح له الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة التي تسهم في تنمية شاملة على جميع المستويات (Jones, R,2004) .

ويمكن تعريف المهارات الحياتية بأنها مجموعة الأداءات والاختيارات الشخصية التي تسبب أو تزيد من سعادة وفائدة وراحة الفرد، وتعرف أيضاً بأنها القدرات العقلية والحسية المستخدمة في تحقيق أهداف مرغوبة لدى الفرد (Solso,1999) .

وقيل في تعريف المهارات الحياتية للأطفال إنها مجموعة من المهارات التي يحتاجها الطفل لإدارة حياته، وتكسبه الاعتماد على النفس، وقبول الآراء الأخرى، وتحقيق الرضا النفسي له، وتساعد في التكيف مع متغيرات العصر الذي يعيش فيه، مثل مهارات التواصل، والقيادة، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، واتخاذ القرار (Hegner ,2002) .

كما تعرف منظمة اليونسكو المهارات الحياتية بالنسبة لمرحلة المراهقة بأنها "وسيلة لتمكين الشباب من مواجهة الشباب مما يتعرضون له من مواقف، ويشير هذا التعريف إلى عملية تفاعلية بين التعليم والتعلم تمكن المتعلمين من اكتساب المعارف، وتطوير التوجهات التي تدعم تبني الأنماط السلوكية الصحيحة والسليمة (اليونسكو، 2000).

وتركز جميع تعريفات المهارات الحياتية على المتعلم والسعي لإعداده الإعداد الشامل الذي يهدف إلى نجاحه في التعامل، والتكيف مع مواقف الحياة المختلفة، فقد تناولت هذه التعريفات ما ينبغي أن يتقنه الفرد، حتي يتمكن من العيش بفعالية، سواء كان ذلك على مستوى المهارة الاجتماعية من تعامل مع الآخرين، أو التواصل معهم، أو كان ذلك على مستوى المهارات العقلية من تفكير، وقدرة على حل المشكلات، واتخاذ القرار، أو كانت مهارات تتعلق بربط المتعلم بالبيئة المحيطة، وحفاظه على حياته، وذلك يبرهن السبب الذي يجعل العديد من الباحثين التربويين مقتنعاً تمام الاقتناع بوجوب الاهتمام بالمهارات الحياتية، من خلال المؤسسات التربوية والتدريبية في المجتمع، مساندة للدول والمؤسسات العالمية المتقدمة (تركمان،2001).

ولأهمية اكتساب المهارات الحياتية لجميع مراحل التعليم العام ، لزم المربين القيام بتنقيف الطلاب بها، والاجتهاد الجذري لأساليب وأنشطة التعلم المستخدمة في مدارسنا اليوم، والتي يغلب عليها مع الأسف الطابع التقليدي الممل، الذي جعل الطالب كسول مستمع لما يلقي عليه من المعلومات والمعارف، دون ربطها بجوانب حياته المختلفة، السبب الذي جعل هذه المعارف تنتهي بانتهاء الحصة الدراسية، ولعل في تفعيل مجال المهارات الحياتية لديهم، والتحول من الاهتمام بالكم إلى الكيف، ومن الجمود في العملية التعليمية إلى المشاركة والفاعلية، خروجاً من هذه التقليدية، وتحقيقاً للأهداف بجميع أنواعها(عياد وآخرون،2010).

إن مهارة السلوك يشترط لها شرطان جوهريان، أولهما أن يكون موجهاً نحو إحراز هدف أو غرض معين، وثانيهما أن يكون منظماً بحيث يؤدي إلى إحراز الهدف في أقصر وقت ممكن، وقد اشتملت تعريفات المهارة بشكل عام على ثلاثة عناصر أساسية لأي مهارة: هي الجهد والوقت والاتقان، كما يسبق القيام بأي مهارة من المهارات قوة الاتجاه وضعفه نحو المهارة المقصودة، فالمتتبع للحرفيين على سبيل المثال يجد أنهم ينقسمون إلى قسمين: الأول: الحرفي الذي يميل إلى حرفة معينة من الحرف، نجده مبدعاً فيها، حتى لو لم يخضع لأي دراسة، أو تدريب نظري أكاديمي، والثاني: ذلك الحرفي الذي يتعلم الحرفة عن طريق الدراسة، والدورات الأكاديمية النظرية، والتدريب المستمر، فهذا يكون أقل كفاءة من الأول وأقل إتقاناً، وأكثر استهلاكاً للوقت، مع أنه أكثر مثالية في ما يلزم لتلك الحرفة التي يؤديها من وسائل وتجهيزات، والتزام بوسائل السلامة، مما ينعكس على الانتاج، وما ذلك إلا لأن تنفيذ هذه المهارة نابع من اتجاه إيجابي نحو المهارة المقصودة، ومع ذلك لا يمكن أن ننفي كون المهارة تتصف بأنها تكتسب من خلال التدريب والتكرار، حتى مع ضعف الاتجاه والميول (عبدالرازق،2006).

ومن جهة أخرى فإن المهارة ليست مقتصرة على العمل المؤدى بشكل مهني فقط ، بل إنها تشمل أيضاً الكفاءة التي يمتلكها أي شخص في أي مجال، سواء كانت كفاءة عقلية، أو بدنية، أو اجتماعية، فعلى سبيل المثال نجد أن بعض الأشخاص يتميز عن غيره بمهارات القيادة، والآخر بمهارات التفكير، وثالث بمهارات العلاقات الحسنة مع الآخرين، بينما تقل فيمن عداهم نسبة التقدير(عبد الحميد،2001).

والمهارات الحياتية كمفهوم واحد ، له عدد من الخصائص منها (الناشف،2001):

1. أنها متنوعة، وتشمل جميع الجوانب المادية كالمهارة الأدائية، وغير المادية كمهارات التفاعل في مواقف الحياة.

2. اختلافها من مجتمع لآخر، تبعاً لاختلاف المجتمعات والاتجاهات.
3. تعتمد على طبيعة العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع، ودرجة تأثير كل منهما على الآخر.
4. أنها تستهدف تفاعل الفرد التفاعل الناضج مع الحياة، وتطوير أساليب معايشة الحياة.
5. أنها إنمائية تجمع بين المعرفة والفعل بقدر الكفاءة.
6. إن اكتسابها في سن مبكرة أفضل، لان ذلك يساعد على تمكن المتعلم من المهارة.
7. لا يرتبط اكتسابها بشهادة معينة، أو مستوى تعليمي محدد.

إن تفعيل الذات للفرد وسيلة من وسائل التنمية البشرية للمجتمع، وتعد مرحلة الطفولة من المراحل المهمة في حياة الفرد، وذلك لأثرها البالغ في تكوين شخصيته، فهي الفترة التي تنمو فيها قدراته، وتتفتح مواهبه، وتتحدد اتجاهاته، ويتحدد مفهومه عن ذاته (زهران، 2000) ومفهوم الذات هو الشيء الوحيد الذي يجعل للفرد الإنساني فرديته الخاصة به، ولعله المخلوق الوحيد الذي يستطيع إدراك ذاته، بحيث يجعل من الذات موضوعاً لتأمله وتفكيره وتقويمه، فمعرفة الذات تمكن صاحبها من إدراك قيمتها، ورسم مسارها، وتحديد علاقاتها بالذوات الأخرى (القطان، 2008).

الذات هي فاعل، بمعنى أنها تتكون من مجموعة نشيطة من العمليات كالتفكير والتذكر والإدراك (الزهراني، 2009) وإن مفهوم الذات لا يولد مع الطفل، ولا يرثه عن أبويه كما يرث لون عينيه وشعره، وإنما يكتسبه من البيئة حوله من خلال تفاعله مع الآخرين، وخاصة الأشخاص المهمين بالنسبة إليه، وعندما يكبر الطفل تتبلور صورته عن ذاته، وإحساسه بالرضا أو عدم الرضا عنها من خلال تفاعل الأسرة معه، ثم بعد ذلك يأتي دور المدرسة لتكرس الصورة التي كونها الطفل عن نفسه، كذلك إن مفهوم الطفل لذاته يكون مرناً وهو صغير، وكلما كبر الطفل اتجه مفهومه نحو الثبات والرسوخ، ومن المهم جداً أن نبدأ في تطبيق برامج تنمية الثقة بالنفس، وتنمية مفهوم الذات مع الأطفال منذ الصغر، والذي يعني كيفية إدراك الطفل لنفسه، وهذه الإدراكات يتم تشكيلها من خلال خبرة الأطفال في البيئة، وتتأثر بتدعيمات البيئة والآخرين المهمين في حياته (أبو زيد، 2001).

وهناك قدرات عديدة تساعد في تفعيل الذات لدى الطفل وهي على النحو التالي (Ryan, etal, 2001):

1. المهارات الحركية، حيث تتيح القدرة على إعمال الذات.

2. اللغة والقدرات المعرفية، حيث تمكن الطفل من التفكير والتخطيط وحل المشكلات بطرق مبتكرة.

3. الارتباط الآمن بالآخرين، حيث يؤهل الطفل للاتجاه نحو الاستقلالية.

ويمكن القول أن مفهوم الذات بمثابة تقييم عام لصورة الطفل عن نفسه ينتقل إلى الآخرين بالأساليب التعبيرية المختلفة، ويظهر في صورة سلوك، وأنه لا يستطيع إدراك ذاته إلا من خلال إدراك ردود أفعال الآخرين تجاه أعماله وتصرفاته، ويستطيع الأفراد المؤثرين في حياة الطفل مساعدته على تكوين صورة ذات إيجابية تمكنه من النجاح والتكيف الحسن مع المطالب الخارجية (Dice & Rayan, 2008).

ولا جدال في أن المهارات الحياتية ضرورة حتمية لجميع الأفراد في أي مجتمع، فهي من المتطلبات الأساسية التي يحتاج إليها الفرد كي يتوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، ويتعايش معه، حيث أنها تمكنه من التعامل الذكي مع المجتمع، وتساعد على مواجهة المشكلات اليومية، والتفاعل مع مواقف الحياة، وبالتالي فإن مفهوم الذات يتأثر كثيراً بالخبرات الحياتية (عمران وآخرون، 2001).

واستناداً لما سبق يمكن القول أن تنمية مفهوم ذات إيجابي للطفل يتأثر كثيراً بالأنشطة التي تشعر الطفل بالقدرة الجسمية، والقدرة على مشاركة الآخرين، والتفاعل الاجتماعي مع الكبار، وعلاقته بأقرانه واللعب، والقدرة على التحكم والالتزان الانفعالي من خلال أدائه المهارات الحياتية التي تحفز شجاعته وإيجابيته، وتظهر اعتماداً على نفسه، فيتصرف باستقلالية، ويتحمل المسؤولية (Brehm & Kasser, 2002).

ولا شك في أن الذي يحدث ببلدنا الحبيبة فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حياة الشعب الفلسطيني، لذلك نحن في أمس الحاجة إلى الاهتمام بطاقتنا البشرية وتنميتها، واستغلالها، وذلك لخصوصية شعبنا الذي يعاني من ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وهدم ثقافي، وكل هذا يؤثر على عقول أبنائنا وقدراتهم وإبداعاتهم، ويجعلنا في الركب المتأخر حضارياً، فلا بد أن يأتي اليوم الذي نهتم به بطاقتنا وإبداعاتنا وتطويرها وتنميتها، حتى نتحرر من أي تبعية سياسية أو فكرية، ونأخذ قرارنا في مصيرنا بأنفسنا ويعقول أبنائنا المبدعة (القاسم، 2001).

إن كل عمل جديد يستطيع الإنسان صغيراً أو كبيراً أن يفعله فهو إبداع، فالإبداع لا حدود له ولا نهاية، فهو أساس كل تطوير جديد في حياتنا فكل ما حولنا هو نتيجة طبيعية للإبداع، في مدارسنا وشوارعنا ومصانعنا ومختبراتنا، في كل مكان، فالإبداع شكل راق من أشكال النشاط

الإنساني، وصورة خصبة من صور السلوك البشري، لأنه هو الطريق لتطوير البشرية ونمو الإنسانية وتقدم العالم بأسره (الخليبي، 2005).

ونحن في حاجة إلى الإبداع سواء كان في العلم أو الفن أو الشعر أو السياسة أو الاقتصاد، أو أي مجال آخر، ومن المعلوم أن الحضارة الإنسانية وما وصلت إليه من رقي وتحضر، وما حققته من انتصارات واكتشافات في كافة الأنشطة والمجالات هي وليدة عملية الإبداع، إن هذه العملية تعتبر الوجه المشرق للجانب الإنساني لهذا كان واجباً على الإنسان أن يستثمر ما أودعه الله فيه من قوى وطاقات وقدرات ومهارات، وأن يستثمرها لصالح الإسلام والمسلمين، وألا تقف عند منفعة شخصية، لذلك أوجب على الإنسان أن يطور قدراته وإبداعاته، ولأن الله يختص من عباده بملكات معينة وهي ما يطلق عليها بالموهبة الفطرية - الإبداع - وهذه الموهبة إذا لم يتم اكتشافها في وقت مبكر وتناولتها أيد خبيرة وتعهدها بالعناية والرعاية، فإنها سوف تضمحل وتفتى ويصبح صاحبها مثيلاً لغيره من المغمورين، ويفقد المجتمع والأمة بكاملها تلك المنح الإلهية، ذلك فعلى المسؤولين وأولياء الأمور أن يهتموا بها ويشجعونها، لأنها الذخيرة التي تغذي الأمة فكرياً واقتصادياً وسياسياً تكنولوجياً من خلال العقول المبدعة (غانم، 2004).

فالإبداع أصبح مطلباً رئيسياً وهاماً لتطور الأمة وتقدمها بكل المستويات وفي كل الجوانب، فالإبداع كما يعرفه سمبسون بأنه "هو المبادرة التي يبديها الشخص بقدرته عن الانشقاق عن التسلسل العادي في التفكير إلى مخالفة كلية" (محمود، 2004)، ويرى جيلفورد Gilford، "بأن الإبداع هو استعداد الفرد لإنتاج أفكار أو نواتج سيكولوجية جديدة، ويتضمن ذلك إنتاج الأفكار القديمة في ارتباطات جديدة" (عبدالعزيز، 2006).

ويرى الجمادي بأن الإبداع يمكن أن يكتسب بالعلم والمعرفة والتدريب والاجتهاد، وأن التربية الصحيحة هي التي تقود إلى الإبداع مع الأخذ بعين الاعتبار تربية الأطفال كلهم، انطلاقاً من النظرية التي تقول: إن تربية الإبداع ممكنة لدى شخص طبيعي وعادي من وجهة نظر عقلية، وتوجد هناك براهين كثيرة على أن أي شخص عادي يمكن تطوير الإبداع لديه بهذا الاتجاه أو ذلك (روشكا، 2000).

وعند الحديث عن الواقع الفلسطيني، نحد أنه على الرغم من وجود المبدعين والأفكار الإبداعية في المجتمع الفلسطيني إلا أن البيئة الفلسطينية وما تزخر به من هموم ومشاكل تعيق الإبداع، والطفولة أينما كانت، لا يمكن لها أن تزدهر وتتطور إبداعياً خارج فضاؤها التربوي السليم، فالمجتمع بمكوناته يتحمل مسؤولية التنشئة، فضياع المواهب المبدعة تتحملها عملية

التربية المتعاقبة التي تجبر الفرد على تشرب وقبول مفاهيم وتصورات وآراء اجتماعية تقف كعامل مضاد للإبداع، والتخلف له آليات قسرية تتبع من خلال أساليب التنشئة والتربية والتكوين والإعلام، وسلطة العائلة وسلطة المدرسة، التي تشترك جميعها كحلقة تخلف تعمل على إخماد جذوة الإبداع، الذي لا يتكون من تلقين المعارف التي هي عطاء مشترك، وإنما يتأتى من اكتشافه أولاً، ثم العمل على تنميته وفق طرق علمية وتشجيع أصحابه وتوفير الشروط المساعدة على جعله إبداعاً يرقى بأصحابه فكرياً من جهة، وبالمجتمع فيما بعد من جهة أخرى (عبد المعطي، 2005).

وترى الباحثة بأنه لا يمكن أن ينمو ويتطور الإبداع إلا عن طريق عملية منظمة ومخطط لها، تساعد الفرد ضمن خطوط عريضة إلى أن ينمو ويتطور حتى يصل إلى قمة الإبداع، ويساعد نفسه على تنمية شخصيته، ليحقق التوافق مع بيئته ويستغل إمكاناته ليصبح أكثر قدرة على التوافق مستقبلاً.

وبعد هذا الحديث المطول عن المهارات والقدرات والإبداع، يجدر بنا أن نتساءل أين الطفل العامل من كل هذا الحديث ، وتحديدًا الطفل الفلسطيني العامل، الذي يستيقظ من نومه مبكراً وكل همه هو محاولة توفير مصروف يومه وقوت أهله لهذا اليوم، فبال تأكيد هذا الطفل لن يأخذ حقه الطبيعي في حياة طبيعية تنمي مهاراته وقدراته وإبداعه، وينمو ويكبر طفلاً ضائعاً بدون أدنى مقومات الحياة الطبيعية، ولا ينال أي شيء مما يناله الأطفال في عمره من تعليم ولعب وبناء الشخصية ، هذا كله بسبب عمالة الأطفال وما لها من أثر بالغ الخطورة على مهارات الطفل وقدراته وسلوكه.

عمالة الأطفال وأثرها على الخبرة الحياتية عند الاطفال:

يظهر التسارع المعرفي والمعلوماتي في عصر الثورة التقنية المعلوماتية الحاجة المستمرة للتطوير، وذلك نظراً لظهور مفاهيم جديدة في عملية التعليم وهذا يتطلب مواكبة هذا التطور المستمر بتنمية الخبرات الحياتية اللازمة والمتكاملة التي تمكن الفرد من التصرف والتعامل مع مواقف الحياة اليومية المتكررة والمتنوعة بما يساعد على حل المشكلات اليومية، لذلك من الضروري معرفة الخبرات الضرورية التي تساعد الفرد على مواجهة متطلبات الحياة اليومية ودراسة العوامل التي تؤثر فيها وتنميتها، وتم تعريف الخبرات الحياتية بأنها الرغبة والمعرفة والقدرة على حل مشكلات يومية حياتية شخصية واجتماعية أو مواجهة تحديات يومية، أو إجراءات تعديلات وتحسينات في أسلوب ونوعية حياة الفرد والمجتمع، وهي أيضاً مجموعة العمليات والإجراءات التي من خلالها يستطيع الفرد حل مشكلة أو مواجهة تحدي أو إدخال تعديلات في مجالات حياته، وهي

مجموعة من السلوكيات التي تعتمد على معارف ومعلومات ومهارات، واتجاهات وقيم، يحتاج كل فرد إلى إتقانها وفقاً لعمره وطبيعة مجتمعه وموقعه في هذا المجتمع، ليتفاعل بإيجابية وموضوعية مع متغيرات العصر (خليل والبياز، 2005).

وتكمن أهمية اكتساب الخبرات الحياتية في أنها (محمود، 2004):

- 1- تكسب الفرد خبره مباشرة، وتنتج هذه الخبرة عن طريق الاحتكاك المباشر بالأشخاص والأشياء والظواهر والتفاعل معها مباشرة، مما يجعله قادراً على مواجهة مواقف الحياة المختلفة، والقدرة على التغلب على المشكلات الحياتية والتعامل معها بحكمة.
- 2- إن الخبرات الحياتية هي التي تجعل الفرد قادراً على إدارة التفاعل الصحيح بينه وبين الآخرين، وبينه وبين البيئة والمجتمع، ومثال ذلك أن الفرد لا بد من أن يكون لديه الخبرة للاتصال اللغوي، وهذا الأمر يساعده على عرض أفكاره بسهولة ووضوح، لذلك فإن نجاح الفرد في حياته يتوقف بقدر كبير على مدى امتلاكه للمهارات والخبرات الحياتية التي تساعده على مواجهة مواقف الحياة المختلفة، والقدرة على التعامل معها.
- 3- إن امتلاك الفرد العديد من الخبرات الحياتية وممارستها في حد ذاته يشعر الفرد بالفخر و الاعتزاز بالنفس، فعندما يطلب منه أن يؤدي عملاً ويتقنه، فإنه حتماً سيشعر الآخرين بالثقة فيه ويزيد من ثقته بنفسه ويرفع من تقديره لذاته، ومن ثم فإن الفرد يحاول دائماً أن يحتفظ بتقدير الآخرين ويحظى دائماً بنظرات الإعجاب.
- 4- أن تمكن الفرد من خبرة معينه، يشجعه دائماً على الارتقاء بمستوى الخبرة من أجل فتح أفاق جديدة للعمل، و بالتالي تحقيق مكاسب وموارد أكثر، بل أن انتقال الفرد بالخبرة من مستوى لمستوى أفضل حتى يصل لدرجة التمكن، يساعد الفرد بالارتقاء في مستواه المهني والنفسي والاجتماعي.
- 5- تساعد الخبرات الحياتية على الربط بين الدراسة والتطبيق للفرد، وذلك لكشف الواقع الحياتي والسير الواعي على هدى من قوانين العلم والمعرفة، إلى جانب كثرة التدريب والمران على استخدام وتطبيق تلك القوانين في الحياة، حيث يعمل ذلك على زيادة انضباط الذهن، ويجعل التفكير أقوى حجة وفعالية، إن متطلبات الحياة في المجتمعات الحديثة، والتقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر أدت إلى التأكيد على ضرورة توفير حد مقبول من الخبرات الحياتية، تمكن الفرد من التعايش والتكيف مع تلك المتطلبات والتغير والتقدم، بما يتلاءم مع تلبية احتياجاته الحياتية، ولعل سبب الاهتمام بالخبرات الحياتية، هو إعداد

- الفرد للحياة في المجتمع المحلي بصفه خاصة والعالمي بصفة عامه من خلال ما تسعى لتحقيقه من أهداف عامه والتي تدور حول أربعة محاور أساسيه وهي:
- أ- إكساب الفرد الثقة بقدراته على التعامل بنجاح مع متغيرات الحياة.
- ب- حل المشكلات الحياتية في البيئة المحلية والعالمية.
- ج- تنمية قدره الفرد على التواصل مع الآخرين.
- د- تنمية قدره الفرد على الاستدلال المنطقي والتفكير العلمي.

6- كل خبرة لها أساسها النظري الذي يرتبط بجانب وجداني وآخر أدائي فالفرد حينما تتاح له فرصه تعلم خبرة ما والتدريب عليها، لا بد له من دراسة نظريه، فهو يكتسب الخبرة بناءً على معرفة وعلم مسبق، تجعله مقبلاً ومهتماً وحريصاً على تعلم هذه الخبرة.

وعند التمعن في معالم طرق الحياة التي تحياها المجتمعات البشرية، يتضح أنها تشكل كياناً من أساليب السلوك التي تقوم على معايير وقيم ومعتقدات واتجاهات ومهارات ونتائج فكرية ويدوية ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية وعائلية وتربوية مع معارف وقوانين وأساليب في التعبير، ويعبر عن هذا الكيان بالثقافة (حجازي، 2008).

وهذا يعني أن الثقافة تشتمل على أنماط السلوك التي يكتسبها الإنسان مشاركاً فيها أعضاء مجتمعه، أو هي بتعبير آخر كل ما يتعلمه الإنسان ويتصرف على أساسه، مشاركاً الآخرين فيه، إذ أنها نمط للسلوك الإنساني يتبعه أعضاء المجتمع، إضافة إلى كونها نمطاً من الأفكار والقيم التي تدعم ذلك السلوك، حيث أن كل عنصر من عناصر الثقافة يتضمن سلوكاً (روحي، 2002).

والثقافة ذات بعد اجتماعي، وهي ليست نتاج فرد أو بضعة أفراد ولا جيل أو بضعة أجيال، بل هي نتاج المجتمع، رغم أن هناك أفراداً أثروا ويؤثرون في ثقافات مجتمعاتهم، والثقافة متغيرة في العادة، حيث أنها تشهد تعديلات متعددة إضافة إلى استبعاد أو استحداث عناصر معينة أو إبدال عنصر مكان آخر بصورة جزئية أو كلية (حمزة، 2010).

وللأطفال في كل مجتمع مفردات لغوية متميزة وعادات وقيم ومعايير وطرق خاصة في اللعب، وأساليب خاصة في التعبير عن أنفسهم، وفي إشباع حاجاتهم، ولهم تصرفات ومواقف واتجاهات وانفعالات وقدرات، إضافة إلى ما لهم من نتاجات فنية ومادية، أي لهم خصائص ثقافية ينفردون بها، ولهم أسلوب حياة خاصة بهم، وهذا يعني أن لهم ثقافة هي ثقافة الأطفال (القيم، 2010).

وثقافة الأطفال هي إحدى الثقافات الفرعية في المجتمع، وهي تتفرد بمجموعة من الخصائص والسمات العامة، والأطفال لهم قدرات عقلية وجسمية ونفسية واجتماعية ولغوية خاصة بهم، وما دامت لهم أنماط سلوك متميزة، وحيث أنهم يحسون ويدركون ويفكرون في دائرة ليست مجرد دائرة مصغرة من تلك التي يحس ويدرك ويتخيل ويفكر فيها الراشدون، لذا فإن ثقافة الأطفال ليست مجرد تبسيط أو تصغير للثقافة العامة في المجتمع، بل هي ذات خصوصية في كل عناصرها وانتظامها البنائي، وتظهر في ثقافة الأطفال الملامح الكبيرة لثقافة المجتمع في العادة، فالمجتمع الذي يولي أهمية كبيرة لقيمة معينة تظهر في العادة ثقافة الأطفال (الخندي، 2010).

وهناك عوامل عديدة تؤثر في تكوين ثقافة الأطفال منها نظرة المجتمع نفسه إلى الطفولة، ووسائل المجتمع في نقل الثقافة إلى الأطفال، وطبيعة نظم المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وآماله، أي أن ثقافة المجتمع ترسم إلى حد كبير الإطار العام لثقافة الأطفال، وإن شخصية الطفل لا تتشكل مع ولادة الطفل، بل يكتسبها بفعل تفاعله واتصاله ببيئته، لذا تتخذ شخصية الطفل الصيغة التي تطبعها بها المؤثرات الثقافية، أي أن شخصية الطفل تتحدد له بفضل ما يمتصه من مجمل عناصر الثقافة، لذا فإن هذه الشخصية هي وليدة الثقافة أولاً، وهذا يعني أنه لولا البيئة الثقافية لما تبلورت شخصيات للأطفال، حيث تهيئ هذه البيئة أسباب نمو الشخصية من خلال تكوين ذلك النسق من العناصر التي يتميز بها الطفل، وبذا تكون شخصية الطفل صورة مقابلة لثقافته التي ترعرع في أحضانها إلى حد كبير، حيث تعتبر عملية تكون شخصية الطفل بالدرجة الأولى عملية تم فيها صهر العناصر الثقافية المكتسبة مع صفاته التكوينية لتشكلاً معاً وحدة وظيفية متكاملة تكيفت عناصرها بعضها ببعض تكيفاً متبادلاً، لذا فإن الطفل يعد صنيعة للثقافة إلى حد كبير (محمود، 2007).

ويتضمن السلوك كل ما يمارسه الشخص ويحس به ويفكر فيه، بصرف النظر عن الهدف الذي تنطوي عليه الممارسة أو الإحساس أو التفكير، وعلى هذا فإن السلوك يشتمل على ما يقوم به الفرد من أعمال أو أنشطة أو تعبيرات أو استجابات، ومن السلوك ما هو ظاهر ومنه ما هو مستتر، والسلوك هو محصلة للتفاعل بين الشخصية التي عملت الثقافة على بلورتها، وبين الثقافة نفسها، حيث أن الشخص يحس ويدرك ويستجيب ويفكر ويعمل بطريقة تحدد عناصر الثقافة الي يحيا في حضانها ويتشكل سلوكه ليتلاءم معها (مهدي، 2000).

والطفل على هذا الأساس يمتص خلال أطوار طفولته أنماط السلوك المختلفة السائدة في المجتمع، لذا لو عزل عن الثقافة لاتباع سلوكاً مختلفاً، يمكن أن يوصف بأنه ساذج وبدائي، وعلى

أي حال فإن سلوك الأطفال هو وليد الثقافة، حيث يتعلم الطفل أنماطاً محددة من السلوك، وتهيئ له الثقافة مقابلة المواقف الجديدة التي يواجهها لأول مرة من خلال تعليمه نمطاً سلوكياً محدداً، وينطبق هذا على ما هو سلوك عملي، أو سلوك انفعالي من خلال ما يبيده من أنماط سلوكية في المواقف المتماثلة أو المتقاربة (الهيبي، 2000).

وللثقافة أثرها في أوجه نمو الأطفال المختلفة، كالنمو العقلي والانفعالي والحركي والاجتماعي، وهذا التأثير لا يتخذ نسباً واحدة بل يتباين إلى حد كبير، ولا تؤثر البيئة الثقافية في النمو الجسمي إلا في نطاق محدود، بينما تؤثر تأثيراً كبيراً في النمو الانفعالي والاجتماعي.

ففي مجال النمو العقلي الذي يتمثل في الذكاء وكفاية العمليات العقلية كالإدراك والتصور والتخيل والتفكير ونمو اللغة، يمكن التذليل على أثر الثقافة فيها من خلال الإشارة إلى ما تفعله في هذه الجوانب، فالذكاء الذي يرتبط بالنجاح في التكيف مع البيئة الطبيعية والثقافية، والذي يقاس عادة بما لدى الطفل من مهارات ترتبط في الوقت نفسه بما يتعلمه الإنسان من بيئته الثقافية، إذ يتأثر بتلك البيئة ومدى ما تقدمه من عناصر، فالوكالات الاجتماعية التي يحيا فيها الطفل كالأُسرة والمدرسة وجماعات اللعب، ذات تأثير كبير في ذكائه (Edward, 2010).

أما بالنسبة إلى العمليات العقلية والمعرفية، فإنها تتأثر جميعاً بالحيز الثقافي، وما يهيئه للأطفال من ظروف، حيث أن ما يكتسبه الطفل من خبرات ومهارات تفعل فعلها في رسم العوالم الإدراكية للأطفال، وفي توجيه تخيلاتهم نحو الإنشاء أو الهدم، وفي تحديد أنماط ومجالات تفكيرهم، لذا يمكن أن تكون البيئة الثقافية عاملاً من عوامل إنضاج ذكاء الأطفال وعملياتهم العقلية أو عامل كبت لها، إذ أن القدرات العقلية والعمليات المعرفية هي خصائص طبيعة أي قابلة للتغيير، لذا يمكن للمجتمع أن يطفئها فتخمد، أو يلهبها فتتمو (Renate & Vanwik, 2004).

وعلى هذا كله فإن للثقافة دورها الكبير في نمو الأطفال عقلياً من خلال تأثر النشاط العقلي بما يستمده الطفل من البيئة الثقافية، وفي نموهم عاطفياً وانفعالياً من خلال تنمية استجاباتهم للمؤثرات المختلفة وإكسابهم الميول والاتجاهات وطرق التعبير عن انفعالاته، وفي نموهم اجتماعياً من خلال بناء يسبق علاقاته بالآخرين، وفي نموهم حركياً من خلال تنظيم حركاتهم ونشاطاتهم ومهاراتهم وينطوي ذلك كله على بناء شخصياتهم وتحديد سلوكهم (مهدي، 2000).

وتعمل حزمة من العوامل البيئية والوراثية على تشكيل شخصية الطفل، وتعتبر البيئة الثقافية من أبرز هذه العوامل التي تحدد طبيعة سلوكه وأسلوبه في التعامل مع الناس والأشياء من حوله، حيث يؤثر نمط الثقافة السائدة في المدرسة وفي الأسرة وفي الحي على تشكيل شخصية

الطفل من جميع جوانبها العقلية والمهارية والوجدانية والاجتماعية، وفي المجال العقلي تساعد المعارف التي يحصل عليها الطفل والخبرات التي يكتسبها في بناء عملية إدراكه لما يدور حوله، وفي توجيه تفكيره وتخيلاته تبعاً لهذه المعارف والخبرات التي يمر بها، كما أن الثقافة تعمل على زيادة النمو العقلي للطفل، ويتمثل هذا التأثير في زيادة قدرته على التفكير العلمي والتخيل الصافي والإدراك الواعي والتفويج السليم (Oberg , C .S , 2008)

وفي المجال الوجداني تعمل الثقافة على تشكيل أحاسيس الطفل ومشاعره وتحديد نوع الانفعالات التي تعتريه، وتعمل على بلورتها وتنميتها وتطويرها، ومن ثم التعبير عنها بوسائل التعبير المعروفة، وهنا تعمل الثقافة السليمة على تحرير نفس الطفل من مشاعر القلق والخوف والعدوان، تؤهله لعمل الخير ولرد الظلم ودفع الأذى، هذه القدرات لن تكون لديه إلا إذا كان واثقاً بنفسه، ومطمئناً إلى أن حاجاته الأساسية سوف تشبع، ولن تنمو الثقة لديه إلا إذا غمرته الأسرة بفيض من الحنان والرعاية (الكندري، 2008).

وفي المجال المهاري تعمل الثقافة على صقل قدرات الطفل على القراءة وعلى التعبير عن أفكاره ومشاعره بأسلوب مقبول، كما توجهه لاختيار المهنة التي من شأنها أن تجعله إنساناً منتجاً ونافعاً لنفسه وللمجتمع (العبيدي، 2010).

أما عن النمو الاجتماعي فإن الطفل يتأثر بما يراه أو يسمعه من أفراد أسرته ومن معلميه وأقرانه في المدرسة، ومن سائر الناس المحيطين به في الحي وفي وسائل الإعلام، ويكتسب الكثير من القيم والاتجاهات والعادات من هذه المصادر ويتصرف تبعاً لذلك (العبيدي، 2010).

وبناء عليه فإن المربين المستثمرين في البيت وفي المدرسة يحرصون على أن يظلوا قدوة صالحة لأطفالهم في كل ما يصدر عنهم من أقوال، وفيما يقومون به من أفعال، فإذا توفرت للطفل هذه الظروف فإنه غالباً سيتمتع بشخصية سوية من أبرز خصائصها، إدراك واقع الحياة والتوافق معه، ومعرفة رسالته في الحياة، والاستقلالية، والشعور بالانتماء للمجتمع الإنساني، وتقبل الذات والآخرين، والقدرة على الإبداع والابتكار، وإذا تمتع الطفل بكل هذه السمات فإنه غالباً ما سيكون مواطناً صالحاً قادراً على خدمة نفسه والمجتمع الذي ينتمي إليه، وسيكون مهيباً للدفاع عن حقه في العيش في مجتمع آمن ومزدهر (شحاده، 2006).

وعند الحديث عن أطفال فلسطين الذين لهم خصوصيتهم عن أطفال العالم، لما يدور حولهم من ظروف سياسية صعبة، لأن الطفل الفلسطيني، دائماً يجتذب ثقافته من محيطه الاجتماعي، بكل مكوناته، فإذا كان المجتمع الفلسطيني يعيش فترة من الضياع والتوهان بسبب تلك

السياسات العنصرية المتطرفة الهادفة إلى أن تخرج للمجتمع أناس جاهلون يحملون ثقافات مشوهة، لا تصلح لزمانهم وزمان غيرهم، والتي جسدها الاستعمار منذ قدومه إلى أرض فلسطين واحتلالها، ولأن الوعي الثقافي لدى أطفال فلسطين يشكل أزمة حقيقية لدى المستعمر الجبان، فتراه يومياً يرسم صور الدمار والقتل لما يخص الأطفال ويحرك حياتهم الثقافية، سواء كانت العائلة التي يزرع بين طياتها الخوف والجزع، أو المدرسة من خلال فرض أساليب تتماشى مع متطلباته ورغباته بتعليمها للطفل الفلسطيني، أو من وسائل الإعلام التي يشرف عليها الاستعمار ويحركها حسبما يشاء (القاسم، 2001).

نستنتج مما تقدم أن الأسرة الفلسطينية، تلعب الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية وغرس الثقافات لأبنائها، إذ هي التي تحدد ملامح هوية الفرد وتعزز انتماءاته الدينية والوطنية، كما أنها تبلور ثقافته السياسية والعلمية، وتعزز أفكاره وترسم له طريقاً للتعامل داخل المجتمع، وتعمل أيضاً على ضبط سلوكيات هذا الفرد، كما ترسم له شبكة العلاقات والتفاعلات والالتزامات، ليصبح انتماءه الأول والأخير لهذه الأسرة، وتصبح مرجعيته الأولى في الأخلاق والقيم والعادات السلوكية والثقافية، فهي التي ترشده إلى طريقة بناء ثقافته بإيحاءاتها وإرشاداتها اليومية لهذا الطفل الذي قد يصبح مسؤول المستقبل (الهوراني، 2002).

لذلك يمكن القول إن عملية معالجة هذا الإيذاء التربوي الثقافي هي مسؤولية الأسرة التي يسيطر عليها الأبوان، حيث يحاول الوالدان إملاء أسلوبيهما الثقافي على الطفل بغض النظر عن كون الطفل مخالفاً لأسلوب معلمه أو معارضاً له، وهنا فإن الأطفال غالباً يأخذون أسلوب والديهم الأمر الذي يخلق من التناقض والشك والريبة وعدم الارتياح الذي ينتهي إلى الإيذاء الثقافي والتربوي، وإن الوالدين اللذين لا يهتمهما المعالم المهمة لنمو أطفالهما في الحقيقة يجهلان ما يتوقعانه، ونتيجة لذلك فإنه غالباً ما تكون توقعاتهما خاطئة وغير واقعية عن ثقافة الطفل وأسلوبه الثقافي المستقبلي ونظرته إلى الأشياء وتحليلها بعد الاحتكاك بمحددات الثقافة الأخرى (ذبابنه، 2000).

إن المعلمين هم المسؤولون بالدرجة الثانية عن صنع الثقافة المتوازنة والمستقلة والواضحة لدى الطفل، بحكم احتكاكهم بالأطفال، ولأن الأطفال يقلدون من هم أكبر منهم، إذ ترى أن الأطفال غالباً يتبعون طريقة أو فلسفة معلمهم، وهنا كل ما يحمله المعلم من ثقافة هي ثقافة الطفل المستقبلية مهما كانت هذه الثقافة لأنهم يغزونها في أذهان هؤلاء الأطفال مبكراً، سواء كانت هذه الثقافة من النوع الجيد أو الرديء (القاسم، 2010).

وترى الباحثة أن عمل الطفل يؤثر بشكل سلبي وخطير على ثقافة ووعي وإدراك الطفل العامل، حيث ينشأ الطفل في بيئة لا تراعي طفولته ولا ثقافته، فينمو الطفل وتنمو معه ثقافة العنف والجهل والتخلف، ويحمل فكراً مشوهاً يؤثر بشكل خطير على مستقبل هذا الطفل الذي من المفروض أن يكون الأساس للمستقبل الواعد.

عمالة الأطفال وأثرها على الخبرة المهنية للطفل:

تعتبر الخبرة المهنية أحد الموضوعات التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين، كونها عملية تساعد آلاف الأفراد من جميع الأعمار وفي مختلف المستويات التعليمية والتكوينية على رسم معالم مستقبلهم المهني، وذلك بإكسابهم مجموعة من الخبرات والكفاءات التي تسمح لهم بالتعرف على العمل ومسارات الالتحاق به في المستقبل والتكيف معه، ويعتبر العمل المصدر الأساسي لتلبية الكثير من الحاجيات الأساسية والضرورية للإنسان نحو هوية الشخص ومكانته، وتحقيق ذاته وقيمه كفرد في مجتمعه، إضافة إلى أنه يتيح الفرصة لصاحبه للتعامل مع الآخرين وتكوين علاقات قد تمتد مدى الحياة (أبو سل، 2002).

وتعتبر المؤسسة الاجتماعية بمثابة الطرف المفوض من المجتمع ليزيل ما أمكن من المجهودات لتأمين فرص أو حاجات الأفراد الذاتية والمهنية، وبعبارة أخرى تعتبر الخبرة المهنية غير مستقلة عن المحيط الذي يؤثر في النمو المهني للفرد من خلال نسق من العلاقات الخاصة به كطفل، أو مراهق، أو راشد، وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تبلور هذه التطورات وتسمح له باكتساب الكفاءات المهنية والسلوكيات الضرورية، ولا شك في أن الخبرة هي أفضل معلم فهي تساعد على تحديد المعوقات المحتملة في العمل وتعمق معرفة المرء بها، وتساعد على تشخيص الأسباب المحتملة لهذه المعوقات ومن ثم العمل على تجاوزها، فالخبرة في العادة تنقل الإنسان من حال إلى حال أفضل (أبو سل، 2002).

ويمكن تعريف الخبرة المهنية على أنها العملية التي تختص بتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات وعادات العمل وتقديره، وتشمل المعارف والخبرات التي يحتاجها العامل للالتحاق بالعمل والتقدم فيه، في الوقت الذي تسهم فيه في تنمية المواطن الصالح، عن طريق تنمية كفاءته وصلاحيته الجسمية والاجتماعية والقومية والثقافية والاقتصادية (الأحمد، 2005).

وتفرض الخبرة المهنية على الإنسان في كل مراحلها النمائية ضرورة مسايرة انجازات العلم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر والتواصل الدائم معها، واكسابه الثقافة العلمية والعملية التي توفر عقلية منفتحة مقترنة بسلوك عصري، ولن يأتي ذلك إلا من خلال تنمية كل الإمكانيات والقدرات

الناشئة وعدم الاقتصار على المهارات الذهنية لدى العاملين، مما يعدم للتكيف مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون فيها، فنحن نعيش في عالم متحرك يقاس فيه قيمة الإنسان بما ينتجه (الاحمد،2005).

إضافة لما سبق نجد أن الخبرة المهنية قد تعالج ضعف الثقافة المهنية لدى العاملين، كما تذلل صعوبات توصيف المهن المختلفة وما تتطلبه كل مهنة من قدرات ومهارات، وتمكنهم من تحديد قدراتهم الذاتية والعقلية والجسدية، ومن مهام الخبرة المهنية أيضاً أنها تزود العاملين بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة فيه، وكذلك حجم العروض في كل من هذه المهن وحجم الطلب عليها، وكذلك تفتح مجال الإبداع في المهن في مجال تعلمهم وأدائهم المستقبلي، إذ تمكنهم من تعلم الأسس التي تبنى عليها هذه الأعمال والمهن، وتساعد في ممارسة المهنة بمستوى عالي من الكفاءة، وتكسب العاملين الخبرة والمهارة والمرونة والقدرة على مواجهة مختلف مواقف الممارسة المهنية، كما ويبرز دور الخبرة في تقديم معرفة جديدة وإضافة معلومات متنوعة وإعطاء مهارات وقدرات، ويؤثر على الاتجاهات، وهو بذلك يعمل على التطوير الذاتي للفرد (Guichard J,H uteau M:2001).

ويمكن القول أن الخبرة المهنية هي المجال الأساسي الذي يتيح الفرصة للعامل أو الموظف ترجمة المعارف العلمية والنظرية تطبيقياً، وبالتالي اكتساب الخبرة العملية، والقيم والمهارات والاتجاهات المختلفة التي تمثل الأدوات في العمل المهني، وبالتالي تعتبر الخبرة المهنية البوتقة التي ينصهر فيها كل ما تعلمه الإنسان من معارف نظرية متفاعلة مع خبراته الحياتية في الأسرة والمجتمع (الخطيب، 2003).

ومن أهم مزايا الخبرة المهنية (Bernes,K.&Magnusson,K:2004):

1. تساعد الخبرة المهنية على رفع كفاءة العاملين مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأداء المهني.
2. تنمي الخبرة الروح المعنوية عند العاملين، حيث يؤدي إلى الشعور بالنمو في المعرفة أو المهارات أو الخبرات، وهذا يشعرهم بالسعادة والاحترام لأنفسهم.
3. تسهل العمل وتجعل المهنة أكثر فائدة، وتوفر الوقت إلى نواحي أكثر إيجابية.
4. تساعد على التخطيط والتوجيه، بحيث تجعل الممارسة المهنية موحدة، وتسير بطريقة علمية وأسلوب مهني.
5. اكتساب العامل أو الموظف الثقة في نفسه والقدرة على العمل دون الاعتماد على الآخرين.

6. اكتساب العامل لخبرات جديدة تؤهله إلى الارتقاء وتحمل مسؤوليات أكبر.
7. اكتساب المرونة في الحياة العملية.

عمالة الأطفال وفرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للطفل:

تعد مسألة اختيار مهنة المستقبل من أهم القرارات والقضايا التي تهم الفرد في الوقت الحاضر، لما تحمله من تأثيرات إيجابية أو سلبية في حياته، ولم تكن في الماضي مسألة تحديد مهنة العمل للفرد تشكل قضية حياتية محورية ذات قيمة كبيرة كما هي اليوم؛ إذ كان الأبناء يحترفون حرف آبائهم ويعدون أنفسهم لها منذ نعومة أظافرهم، ولكن تطورات الحياة في الوقت الراهن، واتساع دائرة المعارف الإنسانية، وتعدد الخبرات، وظهور وسائل جديدة للعمل، وظهور مهن كثيرة ومتنوعة، أدى إلى إبراز الحاجة إلى إدخال الجوانب المهنية ضمن البرامج التعليمية وأهداف مؤسساتها، وذلك للمواءمة بين توجهات الأفراد المهنية، ونوعية متطلبات سوق العمل من المهن وحجمها استجابة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، إضافة إلى رفع مستوى وعي الشباب ومهاراتهم بها (خمش، 2004).

وقد أصبحت المهنة اليوم تشكل أهمية كبيرة تحدد لصاحبها فرص اندماجه وأنماط علاقاته وتفاعله في المجتمع مع الآخرين، كما تحدد الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسلم الوظيفي للفرد، وتؤثر في مجمل جوانب حياته، أضف إلى ذلك تأثيرها في العملية الإنتاجية وفي العملية التنموية برمتها في المجتمع (عبدالله، 2004).

ومن المعروف أن العمل في مهنة مرغوبة للفرد وملائمة لقدراته يؤدي به إلى حالة من الارتياح والرضا النفسي، مما ينعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية، وعلى انسجامه واندماجه في الحياة الاجتماعية، وعلى مستوى إبداعه في تطوير العمل، كما أن توجيه الشباب واختيارهم للمهن المطلوبة في سوق العمل ضمان لوجود قوى عاملة تلبي حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كمال، 2007).

وينظر علماء الاجتماع إلى المهنة على أنها أدوار اجتماعية يؤديها الأفراد في المجتمع، وينجم عن هذه الأدوار مؤثرات وظيفية مباشرة وغير مباشرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان (الزيات، 2001)، والجدير ذكره أن هذه الظاهرة ترتبط على نحو كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة، والتوجيه المباشر وغير المباشر للمهنة، وذلك يتم عبر عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، وأن الاختلاف في توجهات الأفراد نحو

المهن وتصنيفاتها يرتبط بالجوانب القيمية، والثقافة، والمكانة الاجتماعية، داخل التنظيم الاجتماعي (الزيات، 2007).

وقد أدرك دونالد سوبر Donald Super أن الأفراد مختلفون في كثير من السمات والخصائص الشخصية، وكذلك في الميول والاتجاهات والقدرات والاستعدادات، وكل فرد قد يصلح للعمل في عدد من المهن على أساس ما لديه من هذه الخواص، وكل مهنة تتطلب نموذجاً محدداً من القدرات والاستعدادات والميول وسمات الشخصية ، وإن أغلب مشكلات التكيف السليم بين العامل وعمله تعود إلى سوء الاختيار، وغياب التوجيه المهني السليم، حيث لا يوضع كل فرد في مكانه الوظيفي المناسب؛ ليصل إلى أفضل كفاءة مهنية وإنتاجية ممكنة (Super and Jordaan , 2002) .

ولقد طرح العديد من الباحثين بعض القضايا الرئيسية التي يجب توافرها عند اختيار الفرد لمهنة المستقبل وخاصة من هم في سن الشباب، والمقبلين على مزاوله مهنة، أو عمل من نوع ما، وهي أيضا تساعده على تكوين توجهه المهني على نحو سليم، كما تساعد الاخصائي على إرشاد الناس إلى المهن التي يحتمل أن يحوزوا بها أكبر قدر من النجاح.

وكان من أبرز تلك القضايا القناعة بعدم الاعتقاد بأن الفرد ولد ليعمل في مهنة ما فقط ، فالفرد ليس معداً كذلك، إذ إن لدى الإنسان القدرة على التكيف والتوافق ويمتلك المرونة، مما يجعله قابلاً وقادراً على التغيير، والتعديل الفكري، والسلوكي، كما يمتلك القدرة على تعديل، وتطوير مهارات جديدة لم يكن قد اعتاد عليها، ولكن في الغالب علينا اختيار المهنة التي تناسب ميولنا وتجلب لنا الرضا والسعادة، كما يجب أن يكون هناك توجه وتوجيه مهني في المدرسة، والجامعة، بعد التخرج؛ لأن التوجيه المهني عملية مستمرة ودائمة، وقد تأخذ منحنيات متعددة وتختلف من فترة زمنية لأخرى وفقاً للتطورات العلمية، والحياتية، والتقنية، والتكنولوجية، ووفقاً لتطورات الأعمال، والمهن، وأهميتها والحاجة إليها في المجتمع (العيسوي، 2004).

ويجب على الشباب ألا يختار المهنة لمجرد نجاحها في المجتمع، أو لمجرد نجاح أحد الأفراد بها، أو لكونها تدر دخلاً عالياً في فترة زمنية معينة، أو للاعتقاد بأنه لا يوجد بديل عنها، أو لمجرد التقليد، ومحاكاة للآخرين، أو لأن أباه يعمل بها، أو بناءً على شهرتها، فالتوجيه يجب أن يكون نابعاً عن رغبة صادقة جادة (Super, D.E, 2002) .

وتوجب عملية التنمية المهنية أخذ الاعتبار لقضايا مهمة لها علاقة بقدرات الشباب الذاتية التي تتسجم مع متطلبات ذلك العمل، وعدم تكوين توجه نحو العمل الذي لا تتسجم قدراته الذاتية مع متطلباته، كما يشترط أن يتم تنمية أفكار الشباب وقيمهم بما يتناسب وتطورات المهن المعاصرة ويواكب تطورات سوق العمل وفرصه، وحاجاته، وتوجيهه نحو الأعمال والتخصصات التي تناسب ميوله ورغباته وتشبع حاجاته، وتتاسب مع ما لديه من القدرات الذاتية (كمال، 2007).

ويعد قرار اختيار مهنة المستقبل من أهم القرارات التي يتخذها الفرد في حياته، إذ تؤثر هذه المهنة تأثيراً مهماً في اكتسابه للخصائص الشخصية بحيث يصبح شبيهاً بالأفراد الذين يزاولون هذه المهنة، فضلاً عن أنها سوف تحدد له فرص التفاعل الاجتماعي ونمط علاقاته مع الآخرين، كما أنها تحدد مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبعبارة أدق وضعه في المجتمع (Barak & Shiloh, 2000).

ويتفاعل الفرد من خلال المهنة مع بيئته وعن طريقها يقضي حاجاته ويحقق أهدافه وطموحاته، وقد نذهب أبعد من ذلك في التأكيد على أن المهنة وما يترتب عليها من اهتمامات وواجبات ومسؤوليات سوف تشكل المنظومة القيمية له والتي سوف تحدد لاحقاً نمط سلوكه في المجتمع، مما حدى بالمعنيين في تطبيق مبادئ وقوانين علم النفس في المجالات العملية للحياة (الإرشاد والتوجيه المهني) للاهتمام بها كونها تعكس مجمل حياة الفرد فالإنسان يعكس الظروف التي عاشها في طفولته في اختياره لمهنة المستقبل، والتي سوف تشبع حاجاته وتحقق آماله، وهي بالتالي نتاجاً لتجربة اجتماعية خاصة تتفاعل فيها مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، والتي تشكل في مجملها المحددات الرئيسية التي تقف وراء اختياره للمهنة، أن هذه التغيرات سوف تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوكيات الأفراد والأسرة والشرائح الاجتماعية المختلفة في اختيار مهنة المستقبل، لأن المهنة تعد أفضل مؤشر للمكانة الاجتماعية العامة للفرد في المجتمع، وهي بالتالي سوف تحتم على المؤسسات الاجتماعية المختلفة وبخاصة الأسرة والمدرسة أن تؤثر تأثيراً كبيراً في أعداد هذا الجيل للمستقبل (أبوسل، 2005).

أن قيمة العمل بالنسبة للمجتمع لا تقل أهمية عن قيمتها للفرد، فعلاوة على أهميته المادية ودوره الاقتصادي، فإن دوره في تنظيم العلاقات الاجتماعية وترسيخها وتحقيق الاستقرار والطمأنينة للمجتمع يشكل أحد المظاهر الحضارية للمجتمعات السائرة في طريق تحقيق أهدافها في الازدهار والتطور، وإن اختيار العمل الأنسب للشخص الأنسب مسألة حياة سعيدة منتجة، أو حياة تعيسة غير مجدية بالنسبة للفرد، مسألة سعادة وشقاء بالنسبة للأهل، أو مسألة تخلف بالنسبة للمجتمع (Gillberta Khi, 2002).

وتتضافر الكثير من العوامل في تكوين الميول المهنية لدى الفرد، حيث تتأثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية التي توجد في البيئة، والخبرة الشخصية حيث تجعل هذه العوامل الفرد يميل إلى بعض المهن على حساب المهن الأخرى (النصير وابو السعود، 2000).

ويمكن استعراض أهم العوامل المؤثرة في الميول المهنية على النحو التالي:

1- **العوامل الذاتية:** وتشمل العوامل الذاتية مجموعة من العوامل منها الصفات الوراثية، والرضا عن المهنة، وكل هذه العوامل تتبع من ذاتية الفرد ومن داخله وهي:

أ- صفات الفرد الوراثية: إن الصفات الوراثية التي يرثها الأبناء عن الآباء لا تقتصر فقط على الصفات الجسمية كلون البشرة ولون الشعر وغيره بل إنها قد تتخطاها إلى بعض الصفات الأخرى كالميول إلى مهنة معينة، فالصفات التي لها أساس وراثي وجزيري قوي كصفة الذكاء العام، والمواهب الخاصة وبعض الدوافع النفسية الغريزية كدافع الانتماء إلى جماعة، وما إلى ذلك؛ فهذه الصفات من شأنها أن تمهد لظهور ميول مناسبة لها، وذلك كالميل نحو الأمور الاجتماعية وغيرها، ويتضح أن هناك أثرًا للوراثة في الميول، والتسليم بتأثير الوراثة في الميل لا ينفي أن عامل البيئة له تأثير أيضًا في الميول (حجازي، 2010).

ب- الرضا عن المهنة: من أهم العوامل المؤثرة في الميول المهنية للفرد هو الرضا عن هذه المهنة التي ينتمي إليها؛ فالميل نحو مهنة ما يرتبط ارتباطًا قويًا بمدى الرضا عن هذه المهنة، فالناس يكونون أكثر سعادة في الأعمال الأكثر تنوعًا والتي تتيح لهم الاستقلالية، وكذلك عندما يؤمن بأهمية وقيمة العمل وأن قيمة المرء يحكم عليها من خلال عمله، كما أن النجاح يولد متعة أكبر في أداء العمل ودافعاً للمضي قدماً فيه، ويؤدي النجاح في العمل إلى الإنجاز وهذا يؤدي إلى الاستمتاع بالعمل والاندماج فيه (الحمدي، 2010).

2- **العوامل البيئية:** وهي عبارة عن كل المؤثرات التي تحيط بالفرد والتي تتمثل بالأسرة والمدرسة والأصدقاء والمجتمع بصورة عامة، كما تشمل ميول الآباء والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تصنيف العوامل البيئية إلى:

أ- عامل الأسرة: إن الأسرة هي الحاضنة الأولى للفرد منذ ولادته؛ لذلك فالأسرة تعتبر البيئة الأولى للفرد بل إنه يعتبرها في بداية حياته أنها كل شيء، لذلك فالفرد يتأثر بأسرته بصفة عامة وبالوالدين بصفة خاصة، فالظروف الاجتماعية الأسرية التي يعيشها الفرد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لها أثر كبير في ميوله، فمعتقدات الأطفال عن ميول آبائهم لها أهمية كبرى في تشكيل ميولهم الحقيقية (عبد الوهاب، 2008).

ويؤثر الآباء تأثيراً كبيراً في اختيار أبنائهم لمهنتهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالآباء الذين لهم ميول نحو هواية الرسم أو التصوير الشمسي أو الموسيقى أو جمع الطوابع أو فلاحية البساتين أو نحو عمل معين من شأنهم أن ينقلوا مثل هذه الميول إلى أبنائهم ومن المحتمل جداً أن يكتسب أبنائهم نفس هذه الميول تقريباً (الشيباني، 2009).

ب- عامل المدرسة: المدرسة هي العامل البيئي الثاني بعد الأسرة من ناحية تأثير الفرد بها، فهي المكان الذي ينتمي إليه الفرد في مرحلة مبكرة من حياته، حيث تسهم المدرسة في تشكيل شخصيته وصلتها وتزويده بالكثير من الصفات والاهتمامات، ففي المدرسة تتسع دائرة المؤثرات على شخصية الفرد، ففيها المدرسون والأقران وغيرهم، وتؤثر المدرسة تأثيراً أساسياً في نمو الميول حيث تبقى هذه الميول ثابتة في الحياة اللاحقة بحيث يجد الكثيرون في المدرسة فرصاً لاستعراض وممارسة عينة واسعة من المهن الأكاديمية والمهن التطبيقية الأخرى ويقررون أياً من هذه المهن يرغبون الاستمرار بها في حياتهم العملية بعد إنهاء سنوات الدراسة (عبد الهادي، 1999).

ج- عامل المجتمع: يتأثر الفرد تأثيراً كبيراً بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فالمجتمع يسهم إسهامات كبيرة في بناء شخصية الفرد في كثير من نواحي حياته السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك باحتكاك الفرد المباشر وغير المباشر بما يحيط به في مجتمعه.

والمقصود هنا بالمجتمع، هو ثقافة المجتمع وأفكاره، حيث يلعب المجتمع دوراً لا بأس به في توجيه الميول والاهتمامات لدى الأفراد، وقد يتمثل هذا الدور عند الطلبة في تأكيد المجتمع على بعض التخصصات، كالعلوم مثلاً دون التخصصات الأخرى، والتي تدفع أعداداً كبيرة من الطلبة للانجذاب نحو تلك المواد العلمية والرغبة في دراستها سواء الأساسية منها أو التطبيقية المهنية، وكذلك العادات والتقاليد والمثل السائدة في المجتمع، والطابع الثقافي الذي يميز الجماعة والمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، والعصر الذي يعيش فيه، ويبدو ذلك جلياً في اختلاف ميول أبناء البيئات الصناعية عن ميول أبناء البيئات الساحلية والريفية، وكذلك اختلاف ميول الأشخاص الذين نشأوا في بيئات يغلب عليها الحرمان، وميول الأشخاص الذين نشأوا في بيئات يغلب عليها الاعتدال والحرية والمسؤولية (Werst , c,e,1999).

3- القيم: وهي الأشياء التي تؤمن بها وتعتبرها هامة، حيث أن لكل شخص مجموعة من القيم والتي تأثرت بشخصيته وفلسفته في الحياة، فبعض المهن تساعدنا في التعبير عما نؤمن به بينما البعض الآخر تعمل بشكل مناقض لهذه القيم، فقد تجد مهنة تعزز مجموعة القيم التي تؤمن بها وتحفزك أكثر بكثير من مهنة تعمل فيها بعكس قيمك، وبما أن هناك صلة كبيرة ما بين المهن

وأسلوب الحياة، فالأشياء التي نقيمها في أسلوب حياتنا مثل الراتب، والموقع قد تلعب دوراً هاماً في خيارنا المهني في حال توفر هذا الخيار (أبو مشايخ، 2008).

وبعد كل هذا الحديث المطول عن المهنة واختيارها، فمن الذي لا يفكر في الحصول على وظيفة مناسبة أو ممارسة مهنة تعود عليه بالفائدة؟ لا أظن أحداً لا يفكر بذلك؟ لأن الجميع يفكرون في هذه الأمور مع تفاوت في طبيعة التفكير والطموح الوظيفي، فالبعض لا يفكر بأكثر من الوظيفة أيًا كانت، والبعض يفكر في طبيعة الوظيفة والجدوى من ورائها، والفائدة المرجوة من ورائها، وهل الفرد تتاح له فرص الاختيار، أم يضطر اضطراراً للعمل في تلك الوظيفة؟ وهل هناك أفراد يختارون وظائفهم؟ وبالمقابل هل هناك أفراد يضطرون إلى القبول بأي وظيفة؟ ولماذا هذا التفاوت بين الاختيار والاضطرار عند البحث عن الوظيفة؟

وعند الحديث عن الطفل العامل الذي لا يمتلك حتى الخيار في أن يمارس حياته بشكل طبيعي مثله مثل باقي الأطفال في مثل عمره، يعمل طول يومه وبالكاد يستطيع أن يوفر قوت يومه، فماذا ينتظر هذا الطفل في المستقبل، وما سيكون عليه حاله وهو ينمو ويكبر دون تعليم ودون وعي وإدراك بأمور الحياة اليومية والمستقبلية.

إن عمل هذا الطفل سوف يؤثر على حياته الحالية والمستقبلية ولن يصبح هذا الطفل في المستقبل إلا عالة على المجتمع وربما خطراً كبيراً، حيث تكون فرص الانحراف والضياع كبيرة أثناء عمل هذا الطفل، دون مراعاة أو توجيه أو رعاية أسرية أو مجتمعية، هذا الطفل الذي هو رجل المستقبل والذي من المفترض أن يكون طبيباً أو مهندساً أو مديراً، كيف سيكون كذلك وهو يفتقر إلى أبسط مهارات التعلم من قراءة وكتابة، ما ينتظر هذا الطفل هو مستقبل مجهول محفوف بالمخاطر والمشاكل، والتي سوف تؤثر على تنمية المجتمع ومستقبله وعلى تنمية الموارد البشرية في وطننا الحبيب.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- المقدمة.
- الدراسات المحلية.
- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية
- الدراسات الخاصة بالمؤسسات والمراكز والجهات الحقوقية.
- التعليق على الدراسات السابقة.

المقدمة:

نقدم فيما يلي بعض الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تم الحصول على هذه جزء من هذه الدراسات من بعض المواقع على الانترنت، والجزء الآخر تم الحصول عليه من المكتبات الجامعية في قطاع غزة، وعن طريق المكتبة الالكترونية في الجامعة، وسيتم عرض 32 دراسة سابقة تتعلق بعمالة الأطفال، منها 6 دراسات محلية، و13 دراسة عربية، و9 دراسات أجنبية، و4 دراسات للجمعيات والمراكز الحقوقية التي تعنى بشؤون الطفولة، وقد تم إضافة هذا البند نظراً لأهمية هذه الدراسات وما تضيفه من أهمية ومصداقية للبحث موضوع الدراسة، كما تم ترتيب الدراسات السابقة في كل قسم حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وتم التعليق على هذه الدراسات بشكل عام.

الدراسات المحلية:

1- دراسة أبو زايد (2010) "الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي للأطفال العاملين في المحافظات الوسطى".

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الرضا عن العمل بالتوافق النفسي لدى الأطفال العاملين في المحافظة الوسطى من خلال إلقاء الضوء على واقع الطفل العامل، والتعمق في الجوانب المختلفة لعمل الأطفال، والتعرف على الفروق الجوهرية بين درجات الأطفال العاملين في مجالات مقياس الرضا عن العمل، ومجالات مقياس التوافق النفسي بين الذين لديهم الرغبة في التعليم والذين ليس لديهم الرغبة فيه، وكذلك بين منخفضي ومرتفعي المستوى التعليمي في مجالات مقياس الرضا عن العمل، ومجالات مقياس التوافق النفسي لدى الأطفال العاملين.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة بين مجالات مقياس الرضا عن العمل والتوافق النفسي، في حين توجد علاقة في مجال الرضا عن ظروف العمل والتوافق النفسي لدى الأطفال العاملين، وأيضاً لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات مقياس التوافق النفسي لدى الأطفال العاملين تعزى للرغبة في التعليم وعدم الرغبة فيه، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال العاملين الذين لديهم الرغبة في التعليم والذين ليس لديهم الرغبة في الرضا عن العمل ، وأظهرت النتائج أن عمل الطفل يؤدي إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي وزيادة نسبة التسرب المدرسي، ويؤدي إلى تدني الرغبة في التعليم.

وأوصت الدراسة بتقديم العديد من الطرق لعلاج هذه الظاهرة، وذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات ذات الصلة الوثيقة والمؤثرة في المجتمع، فعلى وزارة العمل متابعة الأطفال المتسربين الذين أصبح

أمر عملهم أمراً واقعاً، ومحاولة علاج الظاهرة وتوجيههم إلى مدارس مهنية مجانية، وعلى وزارة الإعلام توعية الأسر بأهمية التعليم، ورأي الدين في الحث عليه وأضرار الجهل وانعكاساته السلبية على الأسرة والمجتمع، وعلى وزارة التربية التعليم أن تضع مناهج دراسية تتناسب مع روح العصر وتخلو من الحشو الزائد الذي يشكل عبئاً على المدرس والتلميذ حتى تتحقق أهداف المرحلة التعليمية وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات شاملة حول ظاهرة عمالة الأطفال.

2- دراسة عبد الهادي (2009) "عمل الأحداث في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى البحث العام في موضع عمل الأحداث من حيث الواقع الفعلي في فلسطين، والبحث في الجانب القانوني للنصوص التي تحمي الطفل بشكل عام والطفل العامل بشكل خاص، وركزت الدراسة على الأحداث في المرحلة العمرية من 15 - 18 سنة باعتبار أن القانون أجاز العمل لهذا الفئة بشروط خاصة.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، أن غالبية الأطفال والأحداث العاملين لدى أفراد الأسرة بدون أجر وعدد ليس بالقليل يعملون لحسابهم الخاص، ويوجد تزايد في الانتهاكات التي تلحق بالأطفال والأحداث في الأجر الزهيد وساعات العمل الطويلة والحرمان من الإجازة، وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للعمل على الخبرة الحياتية للطفل من حيث الوعي والإدراك والميول والاتجاهات وتنمية القدرات العقلية وتحسين الفرص الحياتية للطفل العامل.

وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق الحماية ليشمل جميع الأطفال العاملين ورعاية الأسر الفقيرة، وتمكين الجهات الرقابية على التسرب من المدارس، وتخويلها صلاحية إرجاعهم للمدارس وتفعيل دور وزارة العمل في الرقابة على تنفيذ القوانين.

3- دراسة أبو هين (2005) "عمالة الأطفال وتأثيرها على صحتهم النفسية في محافظات قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار النفسية لظاهرة عمل الأطفال على الأطفال أنفسهم، وتوضيح مخاطر هذه الظاهرة على المجتمع، وتوضيح الأسباب والعوامل المؤدية لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في قطاع غزة، كما هدفت الدراسة إلى توفير المعلومات التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار في التخطيط للتخفيف من حدة آثار هذه الظاهرة.

وخلصت الدراسة إلى أن الأطفال العاملين يعانون من ضغوطات نفسية واجتماعية قد تؤدي إلى عدم تكيفهم النفسي والاجتماعي، إضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وما تؤثره هذه الظروف القاسية على شخصية أطفال هذا المجتمع وخبرتهم في الحياة،

وتكوين صورة إيجابية عن ذاتهم ، كما ويؤثر العمل سلباً على قدرة الطفل على الاستجابة للمؤثرات الخارجية من حوله. وأظهرت الدراسة أن متوسط عمر الأطفال العاملين هو 14 عاماً وهذه المرحلة تعد من المراحل الخطيرة في حياة الطفل، والتي يحتاج فيها إلى توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، وأن نسبة عالية من الأطفال يقيمون في المخيمات، أما عن المستوى التعليمي فقد أظهرت النتائج أن الأطفال العاملين حاصلين على الشهادة الإعدادية فقط، وأن نسبة عالية من الأطفال كان سبب تركهم المدرسة هو ضعف التحصيل الدراسي.

وأوصت الدراسة بالقيام بعمل دراسة مقارنة بين الأطفال العاملين وغير العاملين لمعرفة الآثار النفسية المترتبة على عمل الاطفال، وإجراء دراسة على أسر الأطفال العاملين بهدف فهم أعمق لآثار هذه الظاهرة، والقيام بعمل دراسة حول علاقة الوضع الاقتصادي للأسرة بعمل الأطفال، والقيام بعمل دراسة حول علاقة مستوى التحصيل الدراسي للطفل بعمل الأطفال.

4- دراسة أبو مطر (2005) "ظاهرة عمالة الأطفال في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى توضيح الأسباب والعوامل المؤدية لانتشار ظاهرة عمل الأطفال في قطاع غزة، ومعرفة نسبة انتشار المشاكل السلوكية والانفعالية لدى الأطفال العاملين، ومعرفة سبب انتشار القلق والاكتئاب لدى الأطفال العاملين، ومعرفة العلاقات بين المشاكل السلوكية والنفسية والقلق والاكتئاب.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب عمل الأطفال ترجع إلى زيادة دخل الأسرة، وإلى الفشل في الدراسة، وإلى المساعدة في مشروع الأسرة، وإلى خلافات أسرية ، كما أظهرت النتائج أن العمل يؤدي إلى تدني الرغبة في التعليم ويزيد من نسبة التسرب المدرسي ، ويؤثر سلباً على تكوين السلوك الشخصي لدى الطفل ومستوى الوعي والإدراك ، والقدرة على تحسين الفرص الحياتية . .

وأوصت الدراسة بضرورة جعل التعليم الأساسي تعليماً ملزماً والاهتمام بالأنشطة المدرسية واللامنهجية، ورفع كفاءة العملية التعليمية، وزيادة الاهتمام بالتعليم المهني، وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني حيث يساهم في الحد من انتشار ظاهرة عمل الأطفال.

5- دراسة الشامي وأبو عيطة (2003) "عمالة الأطفال في فلسطين - دراسة تحليلية".

هدف هذه الدراسة التعرف على ظاهرة عمل الأطفال من حيث مسبباتها وطرق معالجتها من أجل الحد من هذه الظاهرة، للإسهام في الإبقاء على حق الطفل في التمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكره وروحه، دون معوقات للوصول إلى شخصية متكاملة قادرة على تحمل أعباء الحياة ومتطلبات التنمية، من خلال التعرف على الظروف الأسباب التي دفعت الطفل إلى دخول

ميدان العمل، وما الآثار السلبية المترتبة على علم الأطفال، وكيف يمكن تجنب هذه الآثار السلبية والحد منها.

وأظهرت نتائج الدراسة أن من الأطفال العاملين من هم مستمرين في دراستهم إلى جانب العمل، والبعض منهم ترك مقاعد الدراسة وتوجهوا إلى سوق العمل، وأظهرت النتائج إلى تدني المستوى التعليمي للأطفال العاملين، كذلك أظهرت النتائج فيما يتعلق بأسباب التوجه للعمل، أن تعلم مهنة هو الدافع الأساسي والأهم الذي يدفع الأطفال للتوجه لسوق العمل، وأن العمل لا يوفر لهم الفرصة للتدريب والتزود بالقدر الكافي من المعلومات عن المهن المختلفة، إضافة إلى المشاركة في دخل الأسرة، فيما يرى آخرون أن الفشل في الدراسة وعدم الرغبة في التعليم هو السبب وراء ترك مقاعد الدراسة والتوجه للعمل، وأظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأطفال راضون عن عملهم ويتمنون أن تزول الأسباب التي دفعتهم للعمل للعودة إلى مقاعد الدراسة، كما أظهرت النتائج أن ظاهرة التسرب من المدارس الناتجة عن النواقص في نظام التعليم الأساسي وعدم ملائمة وكفاءة المناهج التعليمية وتلبية احتياجات الأطفال وإشباع ميولهم ورغباتهم، تعتبر وراء تفشي ظاهرة عمالة الأطفال.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تضمن التشريعات الخاصة بالأطفال حقوق الطفل في البقاء والنمو والحياة الكريمة، وإعداد استراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال بمشاركة هيئات حكومية وغير حكومية، كذلك أوصت الدراسة بأن يأخذ القائمين على إعداد المناهج التعليمية ظاهرة عمالة الأطفال بالحسبان للحد منها، وأن يتم تطبيق التعليم الإلزامي، والقيام بمسح شامل لظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين كل ثلاث سنوات.

6- دراسة أبو زيد (2002) "ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها".

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في الضفة الغربية وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها وتحديد المدى الذي يمكن عنده اعتبار هذه الظاهرة من ضمن المشاكل والتحديات الملحة التي تواجه المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال معرفة حجم الظاهرة في الضفة الغربية، والأسباب الكامنة وراء وجود هذه الظاهرة، وطبيعة التأثيرات التي تركتها الظاهرة على مستقبل الطفل والمجتمع.

وكان من أهم النتائج أن هناك ارتفاع في نسبة الأطفال من 12 - 16 سنة المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، أن هناك علاقة طردية بين عمر الطفل وامكانية توجهه للعمل، وأن هناك انتهاك واضح لقانون العمل الفلسطيني المنظم لعمل الأطفال والذي نص على

عدم جواز تشغيل الاطفال أكثر من 6 ساعات يومياً، كذلك أظهرت النتائج أن التسرب المدرسي هو أحد الأسباب التي تقف وراء توجه الأطفال نحو سوق العمل ، وهذا بدوره ينعكس سلباً على مستوى التطور المعرفي عند الطفل العامل ، وهذا يظهر حجم الدور الذي يمكن لوزارة التربية والتعليم القيام به مساهمة منها في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال من خلال تنني خطط تهدف إلى تخفيض معدلات التسرب من المدرسة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات اهمها أن يقوم صانعو السياسة والجهات المعنية بوضع تعريف معين لعمالة الأطفال، بهدف تحديد السياسات لتطوير برامج فعالة للتصدي لهذه الظاهرة، كذلك الاهتمام بالعملية التعليمية لتحسينها وتطويرها لما يخفض من تسرب الأطفال من المدرسة من أجل البحث عن العمل، والقيام بتنظيم حملات للتوعية العامة بهدف زيادة وعي صانعي السياسة والمشرعين وأصحاب العمل والآباء والأمهات والمعلمين والأطفال أنفسهم بشأن حقوق الطفل وظاهرة عمل الأطفال وأثرها السلبي على مستقبل الأطفال والمجتمع.

الدراسات العربية:

1- دراسة دندان (2013) "ظاهرة تشغيل الأطفال في الوسط الحضري في الجزائر".

الهدف من هذه الدراسة معرفة العوامل المؤدية لعمل الطفل الجزائري، ومعرفة العلاقة بين عمل الطفل وتحسين ظروف الأسرة المعيشية، ومعرفة العلاقة بين الرسوب المدرسي وزيادة عدد الأطفال العاملين في المجتمع الجزائري، ومعرفة العلاقة بين ميل الآباء لفرض سيطرتهم ورقابتهم في شكل حماية عائلية وبين عمل الطفل الجزائري.

وأكدت نتائج الدراسة أن نسبة الأطفال العاملين ترتفع كلما ازدادت نسبة التسرب المدرسي، الذي يعتبر نتيجة ضعف نظام التعليم الجزائري، وأن عمل الأطفال في بعض الأحيان يشكل عائقاً لدخولهم في المنظومة التربوية، وأن أولياء الأمور لا يبدون أي اهتمام في حال تسرب أبنائهم من المدرسة، وأن المستوى الثقافي والاقتصادي المتدني للأسرة ساهم في توجه الأطفال نحو سوق العمل، وتدني المستوى التعليمي للآباء يلعب دوراً في توجه الأطفال للعمل، وأظهرت النتائج أن الميول والاتجاهات المهنية للآباء تساهم لحد كبير في توجه الأطفال للعمل لتعلم مهنة وترك المدرسة.

أوصت الدراسة بضرورة توعية الأسر بخطورة عمل الأطفال وآثاره المدمرة على الطفل بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وضرورة التركيز على موضوع التسرب المدرسي ومحاولة الحد

من هذه الظاهرة التي تؤدي إلى زيادة عمالة الأطفال، كذلك تحسين جودة وكفاءة النظام التعليمي في الجزائر بما يكفل تقدم العملية التعليمية وازدهارها.

2- دراسة مجيد (2012) "الأبعاد النفسية والاجتماعية والتربوية لظاهرة عمالة الأطفال في مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على عمالة الأطفال في المجالات التي تمثل استغلالاً وخطورة في سن مبكرة، خاصة الأطفال العاملين في الورش الانتاجية والخدمية الصغيرة التي يمثل فيها العمل خطورة، ويفتقد فيها الرقابة الكافية والتفتيش الدقيق، كما تناولت هذه الدراسة الأسباب التي تدعو الأطفال للتسرب من التعليم وتلك التي تدعوهم للانخراط في سوق العمل، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الصحية والنفسية المترتبة على عمالة الأطفال، والتعرف على بيئة العمل في هذه الورش.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الأطفال الذين يعملون يتسربون من التعليم ينتمون لأسر تعيش تحت خط الفقر، حيث أن من الأسباب التي دعتهم إلى الانخراط في سوق العمل هي الحاجة لمساعدة الأسرة مادياً، وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التدريب المهني لا يعتبر بديلاً عن التعليم، بل يعتبر مرحلة تالية ومكملة له، لذلك تتجه نظم التعليم المعاصر إلى تحقيق أكبر قدر من المرونة في مناهج التعلم بحيث يليه دور التدريب المهني في إعداد العمالة وفق احتياجات سوق العمل، وأظهرت النتائج أن النمط الثقافي السائد في بيئة العمل في هذه الورش يؤثر سلباً على تشكيل شخصية الطفل، وعلى التزود بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة، وتدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد، ولا تتيح له فرصة للتعلم والتدريب على هذه المهن بطريقة مفيدة.

وأوصت الدراسة بأن يكون التعليم الأساسي إجبارياً، وأن يكون التعليم الفني والمهني متاحاً بشكل عام، وتوجيه التعليم نحو تنمية الشخصية تنمية متكاملة، كما أوصت الدراسة بالحاجة الملحة لرسم سياسة طويلة الأجل لمحاربة هذه الظاهرة، كما أوصت بإقامة برنامج للخدمات المتكاملة، بحث يشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية.

3- دراسة محافظه (2011) "العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفال في الأردن".

تهدف الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية للأطفال العاملين في الأردن، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي دفعت بهؤلاء الأطفال للانخراط في سوق العمل في سن مبكرة، وما هي النتائج الناجمة عن عمالة الأطفال في الأردن.

وكانت أهم نتائج الدراسة، أن أهم أسباب عمالة الأطفال في الأردن هي مساعدة الأسرة مادياً، وضعف مستوى التحصيل الدراسي، وسوء معاملة الإداريين والمدرسين، والرغبة في تعلم مهنة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك الكثير من الآثار والمخاطر الصحية والاجتماعية التي تنجم عن عمل الأطفال في سن مبكرة، وأن عمل الطفل يؤثر سلباً على قدرات ومهارات ابداع الطفل، ويؤثر بشكل جيد على قدرة الطفل على الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.

ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، تطوير نظام فاعل لمراقبة عمل الأطفال، وتعزيز قسم التفتيش في وزارة العمل وذلك بزيادة عدد المفتشين وتدريبهم وتأهيلهم، ليمكنوا من التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال، ومعالجة مشكلة عمالة الأطفال ضمن المشكلات الأخرى، إذ أن عمل الأطفال لا يمكن النظر إليه بمعزل عن المشكلات الأخرى التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجتها قدر المستطاع، بوصفها من المنابع الرئيسية لعمل الأطفال، والقيام بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال، وتشجيع المتخصصين والخبراء في الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بالقيام بمثل هذه الدراسات.

4- دراسة علي وأطوز (2011) "أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سوريا".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول حجم عمالة الأطفال في سوريا، وأسبابها ونتائجها، ومدى تأثير بعض الخصائص الديموغرافية لهؤلاء الأطفال على دخولهم سوق العمل، والكشف عن الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال، ودراسة المستوى التعليمي للوالدين ومدى ارتباطه بحجم هذه الظاهرة، وتأثير عمالة الأطفال على وضعهم للدخول إلى المدرسة ومتابعة الدراسة أو تركها من أجل العمل، والنتائج السلبية لعمالة الأطفال وانعكاساتها الخطيرة على مستوى الفرد والمجتمع، ودراسة مدى تأثير العمل على اكتساب الطفل للقدرات والمهارات في بيئة العمل.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ظاهرة عمالة الأطفال أصبحت خطر تهدد مستقبل الطفولة وتمس كيان المجتمع، وتحول الطفل من شخص معال إلى شخص معيل، ومن شخص بحاجة إلى أشكال الرعاية الأسرية المختلفة، إلى شخص معرض إلى كل أشكال الامتهان والخطر الجسدي والنفسي والاجتماعي والأخلاقي، وكان من بين النتائج أن خروج الطفل في سن

مبكرة للعمل يحرمه من فرصة التعليم التي تقوم بدور أساسي في تكون شخصيته وتنمية قدراته ومملكاته الذهنية، ويؤثر بشكل سلبي على ثقافة الطفل ومستوى وعيه وإدراكه، ويعرضه لمخاطر وسلبيات العمل التي تترك آثارها على صحته الجسمية والنفسية والعقلية وينشأ الطفل كإنسان غير سوي، يواجه في مستقبله صعوبات كثيرة في العيش والتأقلم مع محيطه، إضافة إلى انعدام ثقافته وخبراته الحياتية والاجتماعية، وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للعمل على اكتساب الطفل للمهارة والقدرات وقدرته على الإبداع، وأظهرت النتائج التأثير السلبي للثقافة السائدة في بيئة العمل في التأثير على تشكيل شخصية الطفل.

وكان من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة وجود سياسة واضحة من قبل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها، وضرورة توعية المجتمع بأخطار هذه الظاهرة آثارها السلبية الخطيرة على الطفل ومستقبله وعلى المجتمع ككل.

5- دراسة كاظم (2011) "عمالة الأطفال في العراق - الأسباب والحلول".

يهدف البحث الحالي الى معرفة اسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة اسبابها من وجهة نظر الاطفال العاملين انفسهم، ثم الحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر منها بين الإناث، وأن أعلى نسبة منهم توجد في سن الـ15، وأن أعلى نسبة تسرب الأطفال من المدرسة توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور، إذ يترك الطفل المدرسة ويذهب إلى العمل، وأن كثرة الحروب التي تعرض لها العراق حصدت الكثير من الرجال، وتركت الكثير من الأسر بدون معيل، مما دفع الأطفال للتوجه إلى سوق العمل، كما توصلت النتائج إلى أن وضع الأسرة الثقافي يلعب دوراً مهماً وأساسياً في عمالة الأطفال، وأشارت النتائج إلى عمل الطفل يؤثر بشكل سلبي على مهارات وقدرات الطفل العامل، وخبراته المهنية ويؤدي إلى تدني قدرة الطفل على اتقان عمله والتدريب عليه، ورأت الدراسة أن العمل يزيد من قدرة الطفل على التعامل مع المشكلات التي يواجهها أثناء العمل.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، إجراء مسح شاملة وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الاطفال في العراق، ومساهمة الدولة في توفير السكن والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة، ومتابعة التسرب الدراسي من خلال إدارات المدارس وبالتنسيق مع الاسرة، والاهتمام بالصحة النفسية للطفل من قبل الاسرة والمدرسة، وتعاون

المؤسسات كافة، إعلامية تربوية، اقتصادية، وزارة الداخلية والدفاع لمنع استغلال الاطفال من قبل الجماعات الارهابية والعصابات المنظمة.

6- دراسة الدويبي (2010) "عمالة الأطفال في المجتمع الليبي - الأسباب والخصائص والاتجاهات".

وتهدف الدراسة إلى التعرف على ما يبذله المجتمع الدولي من جهود من أجل القضاء على الأنماط السيئة لعمالة الأطفال، وتحديد أشكال وأنماط وأسباب وضعية عمالة الأطفال في المجتمع الليبي، والوصول إلى صياغة توصيات ومقترحات في مجال التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عمالة الأطفال في المجتمع الليبي لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار، وذلك لأن التشريعات النافذة تحرم تشغيل الأطفال واستغلالهم، ولأن التعليم إلزامي، وأغلبية الأطفال العاملين لا يرغبون في العمل، ويعد الفشل في التعليم أحد الأسباب المسؤولة عن عمالة الأطفال، خاصة عندما يتسرب الطفل من المدرسة، وأن غالبية الأطفال العاملين لا يفضلون مواصلة العمل، بل يرغبون في مواصلة التعليم، وغالبية الأطفال يعتبرون العمل عبئاً ثقیلاً، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين العمل ومستوى أداء الطفل في العمل وسلوكه ، ووجود علاقة سلبية بين العمل وقدرة الطفل على اكتساب الميول والاتجاهات الإيجابية والاستجابة للمؤثرات الخارجية من حوله.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين عمل الطفل وتوفر فرص وظائف في المستقبل حيث عبر الأطفال عن عدم رغبتهم في الاستمرار في العمل وعدم اعتباره نقطة الانطلاق في مستقبلهم المهني ولا يتيح لهم في المستقبل فرص وظائف أفضل ووضع اجتماعي جيد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها ، ضرورة تحسين نوعية التعليم في المدارس، ومتابعة الأطفال المتسربين من المدارس، كذلك ضرورة الاهتمام بمعالجة مشكلة عمالة الأطفال في ليبيا رغم كونها محدودة ، حتى لا تتحول مع الوقت إلى ظاهرة يصعب التعامل معها وإيجاد الحلول الجذرية لها.

7- دراسة الغول (2010) "ظاهرة أطفال الشوارع" دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر.

الهدف من هذه الدراسة إبراز البعد العالمي والإقليمي لهذه الظاهرة ، وتحليل الأسباب والمتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية لظاهرة أطفال الشوارع، وإجراء موازنة للظاهرة في الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية، من حيث الأسباب والأبعاد والحلول المطبقة لمعالجتها.

وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة والسكن وبين مشكلة أطفال الشوارع، ووجد علاقة ارتباطية بين بعض المتغيرات النفسية مثل نمو الشخصية ودجة التركيز والتوافق النفسي وبين مشكلة أطفال الشوارع، ووجود علاقة بين بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع، ووجود علاقة سلبية بين العمل وتعلم الطفل لمهنة مستقبلية، واطاحة الفرصة للتدريب والتعليم الجيدين على المهن المختلفة.

وتؤكد الدراسة على مجموعة من التوصيات كان من أهمها الاعتراف بظاهرة أطفال الشوارع، وجسر الهوة المعرفية والإحصائية المتعلقة بالظاهرة من خال دعم إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المرتبطة بها، وإنفاذ توصيات هذه الدراسة على الصعيد العملي، والمساهمة الفعالة للدولة في مجال تعليم ورعاية وتأهيل وإدماج أطفال الشوارع في الحياة المجتمعية، والعمل في إطار تنموي متكامل لعلاج هذه الظاهرة، وتبني الحل الثقافي الذي يقوم على تكافل وتضامن العائلات لاستقبال الطفل المتشرد، وهي قيمة أصيلة متجذرة في الثقافة العربية الإسلامية.

8- دراسة منصور (2009) "عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية - دراسة ميدانية في مدينة عدن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية، والأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، ومعرفة مجالات العمل التي يعمل فيها الأطفال والمخاطر التي يتعرضون لها، وأثر هذا العمل على الطفل والمجتمع.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الغالبية العظمى من الاطفال العاملين هم من الذكور، ومن الأطفال المهاجرين من الريف إلى مدينة عدن، وأن معظم الأطفال العاملين غير ملتحقين بالمدرسة، وتدني المستوى التعليمي للوالدين، ومعظم الأطفال يعملون في مهن متدنية تفتقد إلى المهارات التدريبية، وهذا أثر بشكل سلبي على خبرة الطفل المهنية وقدراته، الفقر والمستوى الاقتصادي المتدني أحد أهم أسباب عمل الأطفال، وأن معظم الأطفال توجهوا للعمل بقرار من الأسرة.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة إدخال نصوص جديدة على قانون التعليم الأساسي يقتضي أن تكون هناك مكافاة مالية لكل سنة دراسية يكملها الطفل ابتداءً من الصف الثالث ابتدائي الصف التاسع أساسي وتضاعف المكافاة لمن أكملوا الصف التاسع أساسي، وضرورة متابعة الأطفال المتسربين من التعليم وإعادةتهم إلى صفوف الدراسة يجب مراقبة الأطفال المهاجرين من

الريف إلى المدينة، وتنظيم حملات للتوعية العامة بهدف زيادة الوعي بشأن ظاهرة عمالة الأطفال وأثرها السلبي في الأطفال والمجتمع، ويجب على المجالس المحلية فتح مكاتب لتلقي الشكاوى حول عمالة الأطفال وإحالتها إلى وزارة العمل؛ كما يجب عليها العمل مع أصحاب الأعمال لإقناعهم باستبدال عمالة الأطفال بالعمال البالغين، ويجب على المجالس المحلية الاهتمام بالسياسات والأساليب التي تهتم بزيادة التمويل المرتبط بتأهيل الأطفال العاملين.

9- دراسة عبد الله (2008) "عمل الطفل وأثره على النمو المعرفي وإشباع الحاجات النفسية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عمل الأطفال في سن مبكرة وكان (9 - 12) على النمو المعرفي وإشباع الحاجات النفسية للأطفال العاملين، والتعرف على ما إذا كانت هناك فروق بين الأطفال العاملين تعزى إلى مكان العمل أو لطبيعة العمل أو لنوع العمل.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن عمالة الأطفال تؤثر سلباً على النمو المعرفي للأطفال العاملين وقدرتهم على تعلم القراءة والحساب، وكذلك القدرة على تعلم واكتساب المهارات اليومية والحياتية والعملية، وذلك قياساً بالأطفال غير العاملين، وتؤثر عمالة الأطفال سلباً في إشباع الحاجات النفسية للأطفال العاملين وذلك قياساً بغير العاملين، وتؤثر عمالة الأطفال سلباً في النمو المعرفي ويكون هذا التأثير أكبر لدى الأطفال العاملين في ولاية الجزيرة قياساً إلى ولاية الخرطوم، وتؤثر عمالة الأطفال سلباً في إشباع الحاجات النفسية، ويكون هذا التأثير أكبر لدى الأطفال العاملين في ولاية الخرطوم قياساً إلى ولاية الجزيرة، وتدل هذه النتائج على أن عمالة الأطفال تصبح سلبية عندما تحرم الطفل من مواصلة تعليمه، فتؤثر بذلك على نموه المعرفي والعقلي، وعلى إشباع حاجاته النفسية. ، كما أظهرت النتائج أن عمالة الأطفال تؤثر سلباً على القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.

ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة الدعوة للقيام بإعداد دراسات تتجه نحو تحقيق أهداف مدروسة، وذلك بوضع تصور ابتدائي للمشكلة وعمل مسح شامل عن جميع الدراسات والإحصاءات السابقة، والنظر للمشكلة نظرة واقعية غير ناقصة أو مبالغ، ودراسة متطلبات التنمية، ووسائل زيادة دخل الأسرة، وكذلك دراسة نظم التعليم والظروف البيئية المحيطة بها.

10- دراسة السيسي (2007) "دراسة ميدانية على محافظة الدقهلية بمصر - عمل الطفل في مرحلة الطفولة المتوسطة".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال ومحاولة الحد منها، وإلقاء الضوء على بعض القوانين والاتفاقيات التي أجريت حول حقوق الأطفال، وتهدف

الدراسة أيضاً إلى إلقاء نظرة على نظام التعليم والجهود التي بذلت لإصلاحه، وكيف يمكن القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال من خلال هذه الجهود، والتعرض لبعض الجهود التي بذلت لرعاية الأطفال العاملين، ومعرفة الآثار السلبية المترتبة على عمل الأطفال في المستقبل.

وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي، أن الجهود التي تبذلها الحكومة والجمعيات الخيرية غير كافية للحد من هذه الظاهرة، وأن العمالة بالنسبة للطفل تقتصر على طبقة معيشية معينة، وأن انخفاض الدخل ونظام التعليم له دور كبير في هذه الظاهرة، وأن الحالة الاقتصادية وتدني الوعي الثقافي أحد أهم أسباب عمالة الأطفال، وأن قوانين حماية الأطفال لا يتم تطبيقها بشكل جيد، وأن قدرات الطفل ومهاراته تتأثر بشكل سلبي بعمالة الأطفال، كما أظهرت النتائج أن عمل الطفل يؤثر بشكل سلبي على إتاحة الفرصة لتوفر وظائف في المستقبل لهؤلاء الأطفال.

أما بالنسبة للتوصيات فمن أهمها، تشديد العقوبات المفروضة على تسرب الأطفال، وتحسين ظروف التعليم الأساسي بالمدارس، وخاصة ما يتعلق بالأسباب التعليمية التي تؤدي إلى تسرب الأطفال، حتى يمكن الحد من ظاهرة التسرب التي تؤدي إلى زيادة عمالة الأطفال، ورعاية الأطفال وتنمية قدراتهم وإتاحة الفرصة لهم لاستكمال تعليمهم من خلال برامج كاملة لحماية الأطفال من الاستغلال، وأن يتم إنشاء جمعيات أهلية لخدمة ورعاية الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل، وضرورة الاستعانة بوسائل الإعلام في توعية أسر الأطفال من الأعمال التي قد يكون لها تأثير سلبي على صحة أطفالهم.

11- دراسة خضر (2006) "عمالة الأطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بإحدى قرى محافظة الفيوم بالقاهرة".

تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة عمل الطفل في مجتمع الدراسة، والوقوف على أهم دوافع عمل الطفل، والتعرف على العلاقة بين التوافق الاجتماعي للطفل ودرجة عمل الطفل، والوقوف على طبيعة العلاقة بين درجة عمل الطفل وبعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين في منطقة الدراسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه لا توجد علاقة معنوية بين درجة عمل الطفل ودرجة التوافق الاجتماعي له بمنطقة الدراسة (والمقصود بدرجة عمل الطفل هي لا يعمل وعماله بسيطة وعماله متوسطة وعماله عالية)، وأن أهم دوافع عمل الطفل كانت انخفاض دخل الأسرة، والرغبة في الاعتماد على النفس، والفشل في الدراسة، وعدم أهمية التعليم.

وقد أوصت الدراسة أنه في ضوء تبني الدولة لسياسات الاهتمام بالطفولة والنشء، لذا كان من الضروري الاهتمام بنشر الوعي اللازم بأضرار عمالة الأطفال من خلال مؤسسات الدولة المختلفة، كما أوصت الدراسة بتوجيه الجهود الحثيثة لإجراء دراسات مستقبلية تأخذ في اعتبارها تطبيق وضع الدراسة على مجتمعات ومناطق جغرافية أخرى.

12- دراسة الوحش (2003) "استراتيجية مقترحة لتأمين حاجات التعلم الأساسية للأطفال العاملين بإحدى قرى مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأسر التي تدفع هؤلاء الأطفال للعمل، والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تسرب هؤلاء الأطفال من المدارس، والتعرف على حاجات التعلم الأساسية الضرورية التي يجب تأمينها لهؤلاء الطلاب، وهذه الدراسة دراسة واقعية لظاهرة عمالة الأطفال بإحدى قرى مصر وهي قرية (كفر سنباط) حيث يعمل العديد من الأطفال بمصانع الطوب.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن حوالي نصف 52% من أفراد العينة يفضلون تعلم الصنعة عن الدراسة في المدرسة، وحوالي 70% من أفراد العينة يحبون أن يستمروا في عملهم ولا توجد لديهم الرغبة في البحث عن عمل آخر، وأن 56% من أفراد العينة يعد عملهم ضروري للأسرة نظراً للظروف الاقتصادية، وأن 72% من أفراد عينة البحث قد أكدوا عن رغبتهم في العودة للمدرسة لاعتقادهم بأن التعليم يحقق المكانة الاجتماعية المرموقة للإنسان، وأشارت النتائج أن عمل الطفل يؤثر على قدرته على التخيل والإبداع، كما ينعكس سلباً على ثقافة الطفل العامل وعلى مراحل النمو والتطور المعرفي.

وكان من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، تفعيل القوانين التي تمنع عمل الأطفال وحمايتهم من خلال المواثيق المختلفة والتي في حاجة إلى تنفيذ من خلال توعية أفراد المجتمع وإيقاظ الصمير الإنساني، والتشديد في تطبيق قوانين التعليم الإلزامي التي تعاقب آباء المتسربين من المدارس، وأن تقوم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بإنشاء مؤسسات تربوية وتأهيلية خاصة بهؤلاء الأطفال العاملين الذين تسربوا من الدراسة، والسعي إلى تنشيط القرارات الخاصة بتقديم كافة المساعدات المادية والتعليمية للأطفال في مدارس التعليم الابتدائي من خلال توفير الرعاية الاجتماعية، بمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في هذه المدارس الخاصة بالقرى.

13- دراسة مطاوع (2002) "مشكلات الطفولة العربية وسبل مواجهتها من المنظور الإسلامي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم القضايا والمشكلات التي يعاني منها الطفل العربي، وتحديد أهم الأسباب والعوامل الكامنة خلف تلك المشكلات التي يعاني منها الطفل العربي، واستخلاص الرؤى والتضمينات المقترحة لمواجهة تلك المشكلات من المنظور الإسلامي.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي لها علاقة بمشكلة عمل الطفل أن التحاق الأطفال بالتعليم يقلل بدرجة كبيرة من احتمالية التحاقهم بالعمل، و تدهور المستوى التعليمي للأسرة يزيد من احتمالية عمل الطفل، وعدم فعالية التشريعات والإجراءات التي تحظر عمالة الأطفال.

وأوصت الدراسة بضرورة حفز ودعم حركة مجتمعية ثلاثية الأبعاد تضم الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لمكافحة عمل الأطفال، في إطار جهد تنموي يحارب الفقر ويطور نسق التعليم.

الدراسات الأجنبية:

1-دراسة Sultn Bilge Kara (2014) "المستوى التعليمي والتوقعات المستقبلية للأطفال الذين يجمعون أوراق النفايات في تركيا".

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد المستويات التعليمية والتوقعات المستقبلية للأطفال الذين يعملون في الشوارع عن طريق التقاط أوراق النفايات، ولا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة، ويساهمون في ميزانية الأسرة، رغم أنهم في السن القانوني لمرحلة التعليم الإلزامي.

وكان من نتائج هذه الدراسة، أن الغالبية العظمى من الأطفال الذين يعملون في جمع أوراق النفايات من الشوارع هم من الذكور، وأن السبب الرئيسي في توجههم للعمل هو الفقر، وتتراوح أعمارهم ما بين 13 - 15 عام، وذكرت النتائج أن غالبية الأطفال يتسربون من المدارس بعد 5 سنوات من التعليم، بالرغم من أن غالبيتهم يريدون الذهاب للمدرسة والحصول على وظيفة شرطي أو ضابط في الجيش، وغالبيتهم يرون أن مستقبلهم المهني غامض ، كما أظهرت النتائج أن العمل يؤثر سلباً على مستوى النضج المهني للطفل العامل ، وتدني الفرصة في اختيار مهنة المستقبل.

من التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أن مشكلة الأطفال الذين يعملون في الشوارع من أجل مساعدة أسرهم هي واحدة من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان في مجال حقوق الإنسان والتعليم والصحة والاقتصاد، وللقضاء على الظروف الغير مقبولة والتي تدفع هؤلاء الأطفال للعمل، ينبغي أن يكون هناك خطوات أساسية وعملية وملموسة على أرض الواقع، يجب اتخاذها من قبل المؤسسات الحكومية، مروراً بمؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى المدارس، من أجل الحد من هذه المشكلة، وأن جميع الجهود يجب أن تنضاف معاً من أجل مستقبل غير مجهول لهؤلاء الأطفال.

2- دراسة **Holgado, Daniel (2014)** "تأثير عمل الأطفال على الأداء الأكاديمي: أدلة من برنامج Educame بريميرو - كولومبيا".

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من آثار المتغيرات المختلفة لعمل الأطفال على الأداء الأكاديمي، وتحقيقاً لهذه الغاية أجريت مقابلات مع 3302 طفل من الأطفال المشاركين في برنامج القضاء على عمل الأطفال - بريميرو كولومبيا، ومن خلال المقابلات مع الأطفال المشاركين تم تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومستوى الأداء الأكاديمي ، ومتغيرات عمالة الأطفال.

وأظهرت النتائج أن ظروف العمل ، وعدد ساعات العمل الصباحي أثرت بشكل سلبي على الأداء الأكاديمي للأطفال العاملين، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين عمل الأطفال والأداء الأكاديمي تقوم على الصراع بين هذين النشاطين، وان عمل الطفل يؤدي إلى تدني القدرة والرغبة في التعليم وينعكس كذلك سلباً على مستوى التحصيل الدراسي للطفل.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، صياغة السياسة والبرامج والتدخلات، لمنع أو على الأقل الحد من هذه الظاهرة، والتخفيف من الآثار السلبية لعمل الأطفال على التنمية الاجتماعية والتعليمية للأطفال.

3- دراسة **Gulsen Kiral (2013)** "عمل الأطفال في تركيا - دراسة تحليلية".

الهدف من هذه الدراسة هو تحقيق محددات عمالة الأطفال في المناطق الحضرية في تركيا، وبيان مدى تأثيرها على المستوى التعليمي للأطفال ، وكذلك اظهار أثر العمل على مستوى الوعي والإدراك عند الطفل العامل.

وكان من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الأطفال العاملين تتراوح أعمارهم ما بين 15 - 17 عام، المستوى التعليمي للوالدين له أثر على عمل الأطفال، كذلك الحال مستوى الدخل المتدني للأسرة يساهم في عمل الأطفال، الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن تساهم في

زيادة عمالة الأطفال في المناطق الحضرية، كذلك الحال التسرب من المدرسة كان من بين الأسباب التي تدفع بالأطفال للتوجه إلى سوق العمل.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أن الطريقة الوحيدة لمنع عمالة الأطفال هي فهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، ومحاولة فهمها وتحليلها، ومن ثم تقديم الحلول السياسية والاقتصادية والتعليمية لهذه الظاهرة.

4-دراسة Jennie Johansson (2009) "الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال دراسة تطبيقية في بلدة باباتي في تنزانيا".

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب الكامنة وراء عمالة الأطفال بين الأولاد في بلدة باباتي في تنزانيا، وتركز هذه الدراسة بشكل أساسي على تحليل أوضاع الأطفال العاملين من وجهة نظرهم، كذلك تبحث الدراسة في الأسباب الكامنة وراء عمل الأطفال من وجهة نظر الباحث، وكذلك الحال تبحث في الأسباب الكامنة وراء عمل الأطفال من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الغالبية العظمى من الأطفال قيد الدراسة اتخذوا قرار العمل بأنفسهم، وأنهم لجأوا للعمل لتوفير طعام يومهم واحتياجاتهم الأساسية الأخرى، وغالبية الأطفال العاملين يحتفظون بالمال لأنفسهم، وجميعهم لا يحبون العمل ويرغبون في تركه في حال استطاعوا ذلك، كما وأشارت النتائج أن غالبية الأطفال فخرون بأنفسهم لأنهم يعملون، كذلك الحال بالنسبة للآباء، كما أن الآباء لا يهتمون متى يخرج أطفالهم للعمل ومتى يعودون للبيت، وتدني المستوى التعليمي للآباء وكذلك المستوى الاقتصادي للأسرة، ومعظم الأطفال العاملين يعانون من الفقر ويتوجهون للعمل للحصول على المال للبقاء على قيد الحياة، وكان من بين النتائج أن العمل لا يؤدي إلى تدني مستوى الثقافة للطفل العامل، ولا يؤثر سلباً على قدرة الطفل على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أن هناك حاجة ماسة لإجراء المزيد من الدراسات عن عمالة الأطفال، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين وتطوير نظام التعليم في تنزانيا للحد من مشكلة عمالة الأطفال.

5-دراسة K Devi and Gautam Roy (2008) "عمالة الأطفال بين أطفال المدارس في المناطق الحضرية والريفية في بونداثشري في الهند".

الهدف من هذه الدراسة، هو تحديد مدى انتشار عمالة الأطفال بين أطفال المدارس في المناطق الحضرية والريفية في بونديشيري في الهند، ودراسة العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال، مثل أسباب العمل، والمشاكل التي يواجهها الطفل، وظروف العمل.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن معدل انتشار عمل الأطفال في الدراسة 32.5%، وأن المستوى التعليمي المنخفض للوالدين، والأسر كبيرة الحجم، والمستوى الاقتصادي المتدني، ووجود معاقين أو مدمنين في الأسرة، كل هذه العوامل لها دور كبير في عمالة الأطفال، وان عمالة الأطفال تزيد من نسبة التسرب المدرسي ، وكان من بين النتائج أن العمل يؤدي إلى تدني الخبرات الحياتية لدى الطفل العامل.

وكان من توصيات هذه الدراسة، إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع، توعية الأسر والأطفال بخطورة عمالة الأطفال على المجتمع والطفل من خلال حملات توعية على المستوى الحكومي والخاص.

6- دراسة Ranjan Ray and Geoffrey Lancast (2005) تأثير عمل الأطفال على الدراسة في السودان".

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير عمل الطفل في الفئة العمرية من 12 - 14 عام على الالتحاق بالمدرسة ومستوى التحصيل الدراسي لدى الطفل العامل، وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى معرفة تأثير عمل الطفل على قدراته ومهارته المدرسية والحياتية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ساعات عمل الطفل تؤثر بشكل سلبي على مستوى التحصيل الدراسي للطفل العامل، وتدفع في النهاية بالطفل إلى الخروج من المدرسة، توصلت الدراسة إلى أن عمل الطفل يؤثر بشكل سلبي على مهاراته وقدراته الدراسية والحياتية، وقدرته على التعبير عن نفسه، وقدرته على القراءة والكتابة والتواصل مع الآخرين، وكذلك على مستوى أداء الطفل العامل وثقافته وإدراكه ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر على عمالة الاطفال.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، ضرورة رسم السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال، وضرورة الاهتمام بالتعليم وتحسين مستوى جودة المادة التعليمية

المقدمة للطفل من أجل توفير مستقبل مشرق لأطفالنا وتعزيز قدراتهم الدراسية ومهاراتهم الحياتية من أجل مستقبل أفضل.

7-دراسة Christopher Heady (2005) "أثر عمالة الأطفال على التحصيل العلمي للأطفال" دراسة تطبيقية في غانا.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر عمالة الأطفال على تحصيلهم الدراسي، والمميز في هذه الدراسة أنها لا تكتفي بتحليل أثر عمل الطفل على الالتحاق بالمدرسة وعلى التحصيل الدراسي، ولكنها تحاول قياس مهارات القراءة والكتابة عند هؤلاء الأطفال.

وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين عمل الأطفال من جهة، وبين التحاقهم بالمدرسة، ومستوى التحصيل العلمي من جهة أخرى، وأشارت الدراسة أن معظم الأطفال العاملين هم غير ملتحقين بالمدارس، ولا يجيدون مهارات الكتابة والقراءة، في حين أن جزء منهم حاول التوفيق بين العمل والدراسة، ولكن كان مستوى التحصيل الدراسي منخفض، ولم يستطيعوا الاستمرار لفترة طويلة في الجمع بين العمل والدراسة، وأوضحت الدراسة أن معظم الأطفال العاملين يرغبون في العودة للدراسة وترك العمل.

وأوصت الدراسة بأنه على الجهات الحكومية الاهتمام بظاهرة عمل الأطفال، ومراقبة الأطفال المتسربين من المدارس، ووضع برامج تأهيل لمساعدة الأطفال المتسربين على العودة إلى المدارس، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني في التصدي لهذه الظاهرة.

8-دراسة F. Tabassum, L. A. Baig (2004) "عمالة الأطفال واقع - دراسة تطبيقية في كراتشي في باكستان".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء عمل الأطفال، وتحديد المشاكل المهنية والصحية والتعليمية والاجتماعية التي تواجه الأطفال العاملين.

وكان من نتائج الدراسة، أن الغالبية العظمى من الأطفال قيد الدراسة يرغبون في التعليم وترك العمل في حال أمكن ذلك، ويعمل الأطفال لساعات طويلة في اليوم، وهم في الغالب غير ملتحقين بالمدرسة، ويعانون ظروف اقتصادية صعبة، ويعانون من سوء معاملة أرباب العمل لهم، كما أفادت الدراسة أن عمالة الأطفال هي ظاهرة حقيقية في كراتشي ولها آثارها الخطيرة على المجتمع والطفل وأنه يجب التعامل معها بكل جدية وحزم، وأظهرت النتائج أن العمل لا يتيح

للطفل الفرصة لتعلم المهن المختلفة واكتساب خبرات جديدة عن المهن ، ولا يؤثر سلباً على مستوى الثقافة المهنية للطفل العامل وقدرته على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي.

بالنسبة للتوصيات، أوصت الدراسة بضرورة وجود خطط واستراتيجيات لدعم الأطفال ومساعدتهم في نيل حقوقهم وممارسة حياتهم الطبيعية كباقي أطفال العالم، ووجود خطط لتحسين نظام التعليم ووضع حد لظاهرة التسرب من المدارس التي تدفع الأطفال للتوجه للعمل.

9- دراسة H.A Dachi and R.M Garrett (2002) "عمالة الأطفال وأثرها على نجاح الأطفال ومشاركتهم في مرحلة التعليم الأساسي". دراسة تطبيقية من تنزانيا.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وفهم مدى حاجة الأسر لعمالة الأطفال، ومدى تأثير عمل الأطفال على نجاحهم في التعليم، وتحديد طبيعة عمل الأطفال في المناطق الجغرافية المختلفة، والتعرف على أثر عمالة الأطفال على الاقتصاد المحلي، وأسباب توجه الأطفال إلى سوق العمل.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن عمالة الأطفال في تنزانيا تعود لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، ثم أسباب ثقافية، ثم الأسباب التعليمية، وأهمها التسرب من المدارس للتوجه لسوق العمل.

وكان من بين التوصيات، ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للأسر الفقيرة التي يعمل أبنائها، وزيادة الجهود للحد من ظاهرة التسرب من المدارس للتوجه للعمل، وإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع، والمزيد من اهتمام المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بهذه الظاهرة.

الدراسات الخاصة بالمؤسسات والمراكز والجهات الحقوقية:

1-دراسة نشوان (2013) "محددات وعواقب عمل الأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاع غزة".

هدف الدراسة هو تعميق الفهم حول تطور ظاهرة عمالة الأطفال بين الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال التحقق والكشف عن مجالات عمل الأطفال، وتحديد الأسباب الرئيسية وراء هذه الظاهرة، واكتشاف أثرها على حق الأطفال في الصحة والمواظبة على الدراسة والتحصيل المدرسي، وموقفهم تجاه المدرسة، وتقييم دور المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في الحد من عمل الأطفال.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ظاهرة عمل الأطفال تنتشر في قطاع غزة في الفئة العمرية المحظور عملها قانونياً (الأطفال ما دون 15 سنة)، ولكن لا يوجد عدد محدد ودقيق لعدد الأطفال العاملين، وتتفاعل عدة أسباب في انتشار ظاهرة عمل الأطفال وما يرافقها من انتهاكات وهي أسباب سياسية، واقتصادية وأسرية وأكاديمية، وقانونية، وأسباب تتعلق بالطفل، وأخرى بالمجتمع المدني وبالمؤسسات الدولية المانحة، وكان من بين النتائج أن العمل يؤدي إلى تدني مهارات وقدرات الطفل العامل، ويؤثر سلباً على مراحل النمو العقلي للطفل، وأظهرت أيضاً أن وزارة التربية والتعليم لا تتابع تطبيق التعليم الإلزامي، وأن المدارس المهنية التابعة لها تعاني من قلة الموارد المتاحة لها، وعدم امتلاكها للأدوات اللازمة لأغراض التدريب، وكذلك الحال مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي تعاني أيضاً من مجموعة من الثغرات والنواقص التي تعيق توجه الأطفال لتدريب المهني، كما أظهرت النتائج أيضاً جهل أصحاب العمل وأولياء الأمور والأطفال أنفسهم بأحكام القانون، مما يترتب عليه الكثير من الانتهاكات لحقوق الطفل، وأشارت النتائج إلى أن العمل يؤدي إلى تدني الرغبة في التعليم والقدرة على القراءة والكتابة.

وأوصت الدراسة بضرورة متابعة ظاهرة تسول الأطفال، والتنسيق بين وزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل على توفير الحوافز للأطفال وأولياء أمورهم لإلحاق الأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدارس بالمدارس المهنية، من خلال توفير الخدمات المدرسية مجاناً، وتعديل قانون العمل الفلسطيني وخصوصاً فيما يتعلق بالأطفال، حماية الأسر الفقيرة من خلال توفير شبكة أمان حقيقية لحمايتهم من الفقر والبطالة، فرض التعليم الإلزامي من وزارة التربية والتعليم، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، كونه السبب المباشر في الفقر والبطالة واستمرار عمل الأطفال، كذلك على مؤسسات السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني اتخاذ التدابير الفورية للقضاء على عمالة الأطفال أو الحد منها.

2- دراسة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون (2009) "عمالة الأطفال في الأنفاق في قطاع غزة".

هدف هذه الدراسة هو قياس مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في قطاع غزة وأسبابها ودوافعها، وركزت الدراسة التي أجريت في محافظة رفح على عمل الأطفال داخل أنفاق التهريب، وهي المصدر الأبرز للعمل في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الأطفال يعملون في نقل البضائع التجارية داخل النفق في ظروف صعبة وخطيرة وتفتقر إلى أدنى مقومات السلامة، ويعمل الأطفال في الأنفاق بمعدل 12 ساعة يومياً، وهذا العمل المجهد والمرهق يدفع بعض الأطفال إلى تناول أقراص منشطة تساعدهم على نسيان الألم وتنشيط أجسامهم، وفي نفس الوقت تتطوي على مضاعفات جانبية خطيرة لهم مثل تدني مستوى القدرات والمهارات والقدرة على البحث والاستطلاع، كما يؤثر العمل سلباً على شخصية الطفل ونظراته لذاته وقدرته على التعبير عن نفسه، كما بينت الدراسة أن التحصيل العلمي لمعظم عمال الأنفاق هو المرحلة الإعدادية، وأن نسبة كبيرة منهم منقطع عن الدراسة، وأن العمل يزيد من نسبة التسرب المدرسي ويؤثر سلباً على الرغبة في التعليم وإدراك وتكوين المفاهيم لدى الطفل، وأن هناك نسبة قليلة جداً تستطيع التوفيق بين العمل والدراسة، وبلغ عدد ضحايا الأطفال الذين قتلوا في الأنفاق (وقت اعداد الدراسة) 32 طفل منذ بدء العمل في هذه الأنفاق قبل ثلاث سنوات.

وأوصت الدراسة بأن هناك استغلال سيء من قبل ملاك الأنفاق للأطفال، مستغلين صغر حجم أجسادهم وقلة الأجور التي يتقاضونها مقارنة بالبالغين، وأن هناك استهتار من قبل الأهالي الذين يدفعون أبنائهم للعمل في الأنفاق رغم معرفتهم المسبقة لمخاطر هذه المهنة، وهناك تقاعس واضح من قبل الجهات المعنية في منع مثل هذه الظاهرة التي يجرمها القانون الأساسي الفلسطيني، وهناك تقاعس من قبل منظمات حقوق الإنسان في التصدي لتلك الظاهرة الآخذة في الانتشار، وتطالب الجمعية المجتمع الدولي بالتدخل لرفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح كافة المعابر التجارية، وإدخال كافة السلع والبضائع، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق الأنفاق تلقائياً.

3- دراسة جامعة بيرزيت (2005) "أطفال فلسطين في سوق العمل".

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل نوعي متعمق، وذلك من خلال جمع معلومات وتحليلات من خلال أصحاب الشأن أنفسهم، من خلال إعطائهم الفرصة الكاملة للتعبير عن وجهة نظرهم وتقييمهم لهذه الظاهرة، وقد تم التعرف من خلال هذه الدراسة على الظروف الحياتية للطفل العامل، حيث تم التعرف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والسياسية التي تترافق مع هذه الظاهرة، خصوصاً على مستوى الأسرة والمجتمع، وضمن السياق الفلسطيني العام، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي تؤثر في ظاهرة عمل الأطفال، والعلاقة بين العمل

والمدرسة، والتعرف على طبيعة الظروف في مواقع العمل، والتعرف على أحلام وطموحات الأطفال وطبيعة أحلامهم ونظرتهم نحو مستقبلهم.

وكان من أهم النتائج أن معظم الأطفال العاملين هم غير ملتحقين بالتعليم، وأن هناك نقص واضح في الدراسات النوعية عن عمالة الأطفال، والمشكلات الحقيقية التي تواجههم، وأشكال الاستغلال التي تمارس ضدهم، وأظهرت النتائج أن العمل لا يضيف أي خبرة مهني جديدة للأطفال، ولا يساعدهم على التزود بالقدر الكافي من المعلومات عن المهن المختلفة، ولا يوفر لهم أي فرصة لتعلم المهن على أسس لعمية ومهنية.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي بنيت على التوصيات التي قدمها الأطفال أنفسهم، أنه لا يمكن حل مشكلة عمالة الأطفال أو التخفيف من انتشارها وحدثها وتأثيرها على حياتهم، إلا إذا تم النظر إلى جميع العوامل والجوانب التي تنتجها (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، سياسات الدولة وبرامجها، ومكان العمل، دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية، النظام التعليمي، والعوامل الأسرية.

4- دراسة بوليفيه (2000) "تشغيل الأطفال بين القانون والواقع".

هدفت الدراسة إلى رصد حجم وأسباب وآثار ظاهرة عمل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحاولت الدراسة تحديد معنى تشغيل الأطفال مع إلقاء الضوء على الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الأطفال العاملين والحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، وتطرقت الدراسة إلى القوانين التي تعالج هذا الموضوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك قانون العمل الفلسطيني لعام 2000، مع محاولة رصد حجم وأسباب وآثار هذه الظاهرة، حيث أن معرفة حجم المشكلة قد يساعد في إيجاد طرق حلها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ثلاثة عوامل تتسبب في إنتاج هذه الظاهرة وهي عوامل اقتصادية واجتماعية، والنظام التعليمي، عوامل قانونية، كما تناولت الدراسة أسباب عمل الأطفال وهم تأثيراتها السلبية على الأطفال، كما أظهرت النتائج أن العمل لا يوفر الفرصة أمام الأطفال لتعلم المهن بطريقة سليمة ومفيدة، ولا يوفر التدريب والتعليم الكافيين لتعلم مهنة مستقبلية، وليس هناك أي مجال لتطوير وتحسين العمل.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تعديل بعض نصوص قانون العمل، وتنظيم أحكام التدريب المهني، وتشديد العقوبات على أصحاب العمل حال مخالفتهم لأحكام القانون، والتأكيد على ممارسة رقابة حازمة من السلطة على المنشآت الصناعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة، والتي تناولت جوانب متعددة ومختلفة من الدراسة قيد البحث والمتمثلة بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، فإنه من خلال مراجعة أهم ما جاء فيها من نتائج وتوصيات، فإننا نخلص إلى أن الدراسات السابقة قد تنوعت في مجمل اهتماماتها ودراساتها والتي تناولت جوانب مختلفة من عمالة الأطفال وأسبابها والآثار المترتبة عليها، فعلى سبيل المثال فقد ركزت الدراسات المحلية كدراسة (نشوان، 2013) ودراسة (أبو زيد، 2010) ودراسة (عبد الهادي، 2009) ودراسة (نشوان، 2006) ودراسة (أبو هين، 2005) ودراسة (أبو مطر، 2005) ودراسة (جامعة بيرزيت، 2005) ودراسة (دراسة الشامي وأبو عيطه، 2003) ودراسة (أبو زيد، 2002) ودراسة (بوليفيه، 2000) على أسباب ظاهرة عمالة الأطفال وآثارها الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والتعليمية وتحديداً ظاهرة التسرب من المدارس.

أما الدراسات العربية فقد ركزت على تحليل ظاهرة عمالة الأطفال ومعرفة أسبابها وآثارها على المجتمع بشكل عام وعلى الطفل بشكل خاص، كدراسة (دندان، 2013)، ودراسة (مجيد 2012) ودراسة (محافظة، 2011) ودراسة (كاظم، 2011) ودراسة (الدويبي، 2010) ودراسة (الغول، 2010) ودراسة (منصور، 2009) ودراسة (عبد الله، 2008) ودراسة (السيسي، 2007) ودراسة (خضر، 2006) ، ودراسة (الوحش ، 2003) ودراسة (مطاوع، 2002).

في حين أن الدراسات الأجنبية في مجملها تناولت موضوع عمالة الأطفال من نفس الجوانب التي تناولتها الدراسات العربية والمحلية من حيث أسباب عمالة الأطفال، وآثارها التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وظهر ذلك واضحاً في دراسة كل من (Jennie Johansson، 2009) ودراسة (K Devi and Gautam Roy ، 2008) ودراسة (Christopher Heady ، 2005) ودراسة (F. Tabassum, L. A. Baig ، 2004) ودراسة (كوراليت بيبير إيمانويل، 2002) ودراسة (H.A Dachi and R.M Garret ، 2002) وآخرون.

ويمكننا القول أن الدراسات السابقة بمختلف أقسامها محلية كانت أو عربية أو أجنبية، تناولت ظاهرة عمالة الأطفال وأهم الأسباب الكامنة وراءها، والآثار المترتبة عليها سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو التعليمية أو النفسية، والعوامل المؤدية إليها ، ومعرفة العلاقة بين عمل

الطفل وتحسين الظروف المعيشية للأسرة ، والعلاقة بين الرسوب المدرسي وزيادة عدد الأطفال العاملين ، وتحدثت بعض تلك الدراسات عن أسباب تسرب الأطفال من التعليم وانخراطهم في سوق العمل، ومعرفة الآثار النفسية والصحية المترتبة على عملهم، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين والنتائج الناجمة عن عمل الأطفال ، ومعرفة حجم عمالة الأطفال في بعض البلدان ومدى تأثير الخصائص الديموغرافية للأطفال العاملين على دخولهم سوق العمل، ودراسة المستوى التعليمي للوالدين ومدى ارتباطه بحجم هذه الظاهرة ، كما تناولت بعض الدراسات النتائج السلبية لعمالة الأطفال وانعكاساتها الخطيرة على مستوى الفرد والمجتمع، ودراسة مدى تأثير العمل على اكتساب الطفل للقدرات والمهارات في بيئة العمل، وكذلك الحال تناولت بعض الدراسات الناحية القانونية لعمل الأطفال، وموقف القانون الدولي والقوانين المحلية لحماية الأطفال وتجرير عملهم، بعض الدراسات هدفت إلى معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم، واقتراح بعض الحلول للقضاء على هذه الظاهرة من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع، وهناك بعض الدراسات التي هدفت إلى التعرف على ما يبذلته المجتمع الدولي من جهود من أجل القضاء على عمالة الأطفال في العالم والوصول إلى صياغة وتوقعات ومقترحات في مجال التعامل معها، وإبراز البعد العالمي والإقليمي لهذه الظاهرة ، كما تحدثت بعض الدراسات عن مجالات العمل التي يعمل فيها الأطفال والمخاطر التي يتعرضون لها وأثر هذا العمل على الطفل والمجتمع، وتناولت كذلك هذه الدراسات أثر عمل الطفل على النمو المعرفي واشباع الحاجات النفسية للأطفال العاملين، وتحديد أهم القضايا والمشكلات التي يعاني منها الطفل العربي واستخلاص الرؤى والتوصيات المقترحة لمواجهة تلك المشكلات من المنظور الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، نجد أن العديد من الباحثين قد تناولوا الظاهرة بالدراسة كل من وجهة نظره، والتي تختلف باختلاف تكوينه ونشأته في مجتمع بعيد كل البعد عن المجتمع الذي تدرس فيه الظاهرة، حيث أن معظم الباحثون من دول متقدمة تابعين لهيئات بحثية يدرسون ويحللون الظاهرة في مجتمعات العالم الثالث والتي تشمل على خلفيات ثقافية قد تجهد الباحث في محاولته لتحليل الظاهرة والتوصل لأسبابها الحقيقية.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة حاولت الباحثة الاستفادة من وجهات النظر المختلفة بدراسة الظاهرة والتي ركزت في أغلبها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والثقافية، إلا أن الباحثة قد حاولت في دراستها الحالية الاهتمام ببعض الجوانب التي لم تأخذ حقها من الدراسة في العديد من الدراسات السابقة، حيث ركزت في دراستها على دراسة أثر عمالة

الأطفال على المستقبل المهني للأجيال القادمة، ومعرفة حجم هذه الظاهرة في قطاع غزة ، والآثار المترتبة على هذه الظاهرة، والأسباب التي دفعت بالأطفال إلى التوجه لسوق العمل، وأثر عمالة الأطفال على أضعاف قدرة الموارد البشرية المستقبلية وتنميتها، وهدر الطاقات الكامنة لجيل المستقبل، كما حاولت الاهتمام بالجانب النظري وإثرائه، وذلك من خلال المصادر النظرية المختلفة.

ما تضيفه الدراسة الحالية:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية هو أنها ركزت بشكل أساسي على أثر عمالة الأطفال على مستقبلهم المهني، وربطت عمالة الأطفال بالموارد البشرية، وتناولت علاقة عمالة الأطفال بالتطور المعرفي لدى الطفل العامل، وتأثير عمل الطفل على الخبرة المهنية والحياتية للطفل العامل، وكذلك مدى تأثير عمل الطفل على قدراته ومهاراته والجانب الإبداعي لديه، من خلال ربطها بتنمية الموارد البشرية، والوسائل الكفيلة بإعداد جيل المستقبل للغد، من خلال التدريب والتعليم والتأهيل المهني اللازم لإعداد كادر بشري فعال وكفوء، قادر على مواكبة التطور المهني من خلال تطوير قدراته ومهارته المهنية.

أيضاً هذه الدراسة تتميز بتركيزها على أن العمل يحرم الطفل من فرصة التعليم والتدريب على أسس علمية سليمة، واللذان هما الأساس لتعلم حرفة أو مهنة في المستقبل، مما يهدد المستقبل المهني لهؤلاء الأطفال، ويقلل من فرص الحصول على وظائف مستقبلية جيدة، تمنحهم مكانة اجتماعية جيدة تناسب مع طموحاتهم المستقبلية، بما يضمن لهم حياة كريمة، ليكونوا لبنة أساسية في بناء وتنمية الموارد البشرية المستقبلية لمؤسسات الوطن.

كما أن معظم هذه الدراسات تم إجراؤها في دول عربية أو أجنبية، أما هذه الدراسة فقد قامت بها الباحثة في البيئة الفلسطينية وبالتحديد في قطاع غزة.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

- المقدمة.
- منهج الدراسة.
- مصادر المعلومات.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- خطوات بناء الاستبانة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبانة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

بناءً على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات" (الحمداني:2006).

مصادر المعلومات:

وقد تم استخدام المصادر التالية:

1-المصادر الثانوية: حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2-المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في مجال حماية وتأهيل الاطفال تعليمياً وثقافياً واجتماعياً في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والبالغ عددهم 225 موظف، وهذه المؤسسات موزعة على جميع أرجاء قطاع غزة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المؤسسات:

- 1- منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف": وهي جزء من الحركة العالمية من أجل الأطفال، وهي تحالف واسع مكرس لتحسين حياة كل طفل، تأسست عام 1946م بقرار من الأمم المتحدة، ويعمل فيها حوالي 7 آلاف شخص في 155 بلد في سائر أنحاء العالم.
- 2- جمعية أرض الإنسان السويسرية: هي مؤسسة عالمية غير حكومية تأسست عام 1984م، تعمل في مجال الصحة المجتمعية بمنهج الرعاية الأولية، كما تعمل في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم وتقديم الخدمات المجتمعية لهم، وتعمل على بناء القدرات المؤسساتية لدى شركائها المحليين، وعمل الأبحاث في مجال حماية الطفولة.
- 3- جمعية الإغاثة الإسلامية: هي مؤسسة دولية غير حكومية، تأسست في بريطانيا عام 1984م، تركز جهدها للتخفيف من معاناة شعوب العالم الأكثر فقراً، تتركز برامجها في مجالات الإغاثة الطارئة والتنمية المستدامة ورعاية الطفولة، وبدأت العمل في فلسطين عام 1998م.
- 4- مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية: المنظمة العالمية الرائدة والمستقلة للأطفال، مهمتها الحث على إحراز تقدم هام في الطريقة التي يتعامل فيها العالم مع الأطفال، وتحقيق تغيير فوري ومستدام في حياتهم، تعمل في فلسطين منذ عام 1973م.
- 5- جمعية عايشه لحماية الطفل والمرأة: هي جمعية خدماتي تلعب دوراً قيادياً في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف والمعرضين للخطر في قطاع غزة، تأسست عام 2009م.
- 6- مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي: هي مؤسسة تربية تأسست في القدس عام 1989م استجابة لحاجة المجتمع الفلسطيني الماسة لاكتساب وسائل ناجحة تساعد في التعلم والانتاج في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة خلقها الاحتلال وتعمل في كافة محافظات الوطن.

7- مركز الطفل والأسرة للإرشاد والتدريب: مؤسسة أهلية تهدف إلى تقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي للطفل والأسرة وتدريب العاملين في مجال رعاية الطفل والأسرة، تأسست عام 2008م، وتعمل في كافة محافظات الوطن.

8- جمعية القطان: هي مؤسسة تنمية مستقلة، تعمل في حقل الثقافة والتربية مع فئات مجتمعية متنوعة لا سيما الأطفال والمعلمين والشباب، تهدف إلى تمكين الانسان المتفتح الآفاق والأفكار التغلب على تحديات الحرب والعدالة من أجل خلق مجتمع مزدهر وحيوي في فلسطين، تأسست عام 1993م.

9- جمعية بسمة للثقافة والفنون: مؤسسة أهلية تأسست في قطاع غزة عام 1994م، بهدف العمل على تفعيل الحركة الثقافية في المجتمع الفلسطيني وتعزيز الاهتمام بالمرح بأساليب غير تقليدية من خلال دمج الثقافة والتعليم بالترفيه لجذب المشاركين وزيادة اهتمامهم وتفاعلهم، وخاصة الأطفال في المناطق المهمشة وذات الكثافة السكانية في قطاع غزة.

10- جمعية طموح لتنمية المهارات: تأسست عام 2008م، وهي مؤسسة خيرية تنمية خدماتية واجتماعية، تعمل في قطاع غزة وتهتم بتوعية الأطفال والشباب ثقافياً وتعليمياً واجتماعياً.

11- جمعية دير البلح للتنمية المجتمعية والطفولة: مؤسسة غير ربحية تسعى إلى العناية بالطفل الفلسطيني وصقل قدراته من خلال تخصيص مركز خاص بالطفل، كما تعمل على تنمية قدرات الأطفال والشباب للمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، تأسست عام 2009م.

12- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين: منظمة أهلية غير حكومية تأسست في فلسطين عام 2003م، وتهتم بالعاملين وحقوقهم وتساعدهم في نيل حقوقهم وتدافع عنهم، وكما تدافع عن حقوق الأطفال وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية بحماية الطفولة.

13- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: يعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقره مدينة غزة، يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان، تأسس عام 1995م.

14- الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون: جمعية خيرية مستقلة، تأسست عام 2003م، بمبادرة من الشباب الفلسطيني المهتمين والمتقنين، تعمل الجمعية على الوقوف إلى جانب الشباب ومساعدتهم على تخفيف الأعباء الاقتصادية والعمل على حماية حقوق المواطنين والأطفال خاصة، واحترام مبدأ حكم وسيادة القانون وتقع في محافظة رفح.

15- مركز الديمقراطية وحل النزاعات: مؤسسة غير حكومية، نشأ من خلال جهد مجموعة من الشباب الفلسطيني الساعي لتكوين نموذج فلسطيني عربي لتطبيق أفكار الديمقراطية وحل النزاعات، تأسس عام 1998، مهمته خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز دور المجتمع المدني.

16- مؤسسة الثقافة والفكر الحر: مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، تهدف إلى تنمية مجتمع مدني مبني على تعزيز حقوق الأطفال والفتيان والنساء والشباب، من خلال برامج المعلومات والبحوث التطبيقية وتطوير الطفل وتمكين النساء والدمج المجتمعي للشباب.

17- جمعية بنیان للتدريب والدراسات المجتمعية: جمعية متخصصة في برامج التدريب والتثقيف المجتمعي، تستهدف قطاعات الأطفال والنساء والخريجين الجامعيين والمرشدين التربويين، تأسست عام 2001م، تقع في مدينة خانينونس، وتقوم الجمعية بعمل الدراسات والبحوث المجتمعية لتحديد الأولويات اللازمة لتطوير القدرات المؤسساتية وتلبية الاحتياجات المجتمعية لكافة القطاعات.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بناءً على الشروط التالية:

1- عدد الموظفين يزيد عن عشرة موظفين.

2- المصروفات تزيد عن 100 ألف دولار.

3- سنوات الخبرة تزيد عن خمس سنوات.

وقد تم تحديد هذه الشروط لكي تكون المؤسسة واقعية من حيث نوع وطبيعة الموظفين، بالإضافة إلى حجم ميزانيتها الذي يعطي مؤشراً ملموساً عن قدرة المؤسسة وحجم عملها، وبالتالي حصلت الباحثة على معلومات حقيقية تصف هذا المجتمع، ومن ثم خلص لاستنتاجات وتوصيات تفيده وتفيد المؤسسات والمجتمع.

استهدفت الدراسة مدير عام المؤسسة، ونائب الفرع، ونائب المدير، ومدير دائرة، ورئيس قسم، ورئيس شعبة، وموظف، وكان عدد مجتمع الدراسة 225 موظف، حيث تم توزيع 161 استبانة، وقد تم استردادها جميعاً وموضح طريقة توزيعها على المؤسسات في الملحق رقم (1: ص129)، ولم يتم استبعاد أي استبانة، نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة" حيث تكونت استبانة الدارسة من قسمين رئيسيين:

1-القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية).

2-القسم الثاني: وهو عبارة عمالة الأطفال في فلسطين وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، ويتكون من 59 فقرة، موزع على 5 مجالات :

أ- المجال الأول: التطور المعرفي عند الأطفال العاملين، ويتكون من (12) فقرة.
ب- المجال الثاني: القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل، ويتكون من (10) فقرات.

ح- المجال الثالث: الخبرة المهنية للطفل العامل، ويتكون من (14) فقرة.

د- المجال الرابع: الخبرة الحياتية للطفل العامل، ويتكون من (12) فقرة.

هـ- المجال الخامس: فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل، ويتكون من (11) فقرة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب

جدول (4.1):

جدول (4.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

حيث اختارت الباحثة الدرجة (1) للاستجابة " قليلة جداً " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

خطوات بناء الاستبانة:

- 1- قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة لمعرفة " عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة "، واتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الاستبانة :
 - 1- الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
 - 2- استشارت الباحثة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
 - 3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة بناء على متغيرات الدراسة.
 - 4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
 - 5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من خمسة مجالات و 63 فقرة.
 - 6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة مع المشرف.
 - 7- تم عرض الاستبانة على ثمانية من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر ، وجامعة الأقصى ، والعاملين في مجالات حقوق العاملين والملحق رقم (3) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
 - 8- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على 59 فقرة، ملحق (4 : ص132).

صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي،2010)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون،2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

- 1- **صدق المحكمين** "الصدق الظاهري": يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) اعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى، ملحق رقم (3:ص131)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

2- صدق المقياس:

تم اختبار صدق المقياس بالطرق التالية:

أ-الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وقد تم ذلك لجميع المجالات وذلك على النحو التالي:

i - مجال التطور المعرفي عند الأطفال العاملين:

جدول (4.2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التطور المعرفي عند الأطفال العاملين " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط بيرسون	الفقرة
1	*0.000	.574	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على القراءة والكتابة.
2	*0.000	.590	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على التعليم.
3	*0.000	.578	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي.
4	*0.000	.818	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التفكير.
5	*0.000	.638	يؤثر عمل الطفل سلباً على التكيف مع التطور التكنولوجي.
6	*0.000	.611	يؤدي عمل الطفل إلى تدني الرغبة في التعليم.
7	*0.000	.501	تزيد عمالة الأطفال من التسرب المدرسي.
8	*0.000	.828	يؤثر عمل الطفل سلباً على مستوى الذكاء.
9	*0.000	.625	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الاطلاع والثقافة.
10	*0.000	.683	يؤثر عمل الطفل سلباً على إدراك وتكوين المفاهيم المجردة مثل العدالة والصدق ، والتمييز بين الصواب والخطأ.
11	*0.000	.748	يؤثر عمل الطفل سلباً على مراحل النمو العقلي للطفل (الوظيفة العقلية للإنسان).
12	*0.000	.526	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مهارات التعبير والتواصل.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التطور المعرفي عند الأطفال العاملين " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ii- مجال القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل:

جدول (4.3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل
" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تدني قدرة الطفل العامل على الاستكشاف والبحث وحب الاستطلاع والميل للتساؤل.	.659	*0.000
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية القدرات الإبداعية.	.723	*0.000
3	يؤدي عمل الطفل إلى تدني تطوير مهارات المشاركة الاجتماعية.	.710	*0.000
4	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية الشخصية وتعزيزها من خلال العمل ، وتكوين صورة إيجابية عن نفسه.	.634	*0.000
5	يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرات والمهارات واكتساب مهارات وخبرات جديدة من خلال العمل.	.698	*0.000
6	يؤدي عمل الطفل إلى خفض القدرة على التعامل مع المشكلات وحلها.	.733	*0.000
7	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الابتكار والتعبير عن النفس.	.746	*0.000
8	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.	.772	*0.000
9	يؤدي عمل الطفل إلى تدني روح الانتماء والتعاون.	.720	*0.000
10	يؤثر عمل الطفل سلباً على التطوير الذاتي ، وإدراك الطفل لذاته وتطويرها.	.668	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

iii- مجال الخبرة المهنية للطفل العامل:

جدول (4.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة المهنية للطفل العامل " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1	*0.000	.686	يؤثر عمل الطفل سلباً على التزود بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة.
2	*0.000	.680	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على تقديم إضافات جديدة للعمل.
3	*0.000	.744	تدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد.
4	*0.000	.768	تدني فرص الطفل العامل لتطوير العمل وتحسينه.
5	*0.000	.800	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الثقافة المهنية.
6	*0.000	.821	يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرة على القيام بعمله بدقة واتقان وكفاءة وفعالية.
7	*0.000	.796	تدني خبرة ومهارة الطفل العامل في التعامل مع القضايا المهنية.
8	*0.000	.655	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تقدير الذات واحترام العمل والعمال .
9	*0.000	.646	يؤثر عمل الطفل على القدرة على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي.
10	*0.000	.701	تدني قدرة الطفل العامل على التركيز والاعتماد على النفس في عمله.
11	*0.000	.549	مستوى أداء الطفل العامل يتأثر سلباً بطبيعة العمل الذي يقوم به.
12	*0.000	.708	يؤثر عمل الطفل سلباً على فرصة التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية وتوفير الفرصة لتعلم مهنة المستقبل.
13	*0.000	.684	يؤثر العمل سلباً على اكتشاف الأطفال العاملين لقدراتهم وميولهم المهنية عن طريق العمل الفعلي.
14	*0.000	.742	يؤثر العمل سلباً على إثراء مدركات الطفل عن المحيط المهني من حوله.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة المهنية للطفل العامل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

V- مجال الخبرة الحياتية للطفل العامل:

جدول (4.5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة الحياتية للطفل العامل " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1	*0.000	.667	تدني مستوى الوعي الكافي للطفل العامل لأداء عمله وممارسة حياته.
2	*0.000	.679	يؤثر عمل الطفل سلباً على الإدراك والتخيل والتفكير الكافي للتعامل مع الأمور الحياتية من حوله.
3	*0.000	.735	يؤثر العمل سلباً في تكوين السلوك الشخصي السوي لدى الطفل العامل.
4	*0.000	.695	تدني قدرة الطفل العامل على الاستجابة للمؤثرات المختلفة من حوله.
5	*0.000	.735	تدني القدرة على اكتساب الطفل العامل الميول والاتجاهات وطرق التعبير عن الانفعالات، واكتساب القيم والعادات من بيئة العمل المحيط به.
6	*0.000	.621	النمط الثقافي السائد في بيئة العمل يؤثر سلباً على تشكيل شخصية الطفل العامل من جوانبها العقلية والمهارية.
7	*0.000	.753	يؤثر عمل الطفل سلباً على إضافة معنى إيجابي على مختلف المهارات والمعارف المكتسبة.
8	*0.000	.685	يؤثر عمل الطفل سلباً على تحقيق وتنمية القدرات العقلية.
9	*0.000	.703	تدني قدرة الطفل العامل على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم.
10	*0.000	.706	تدني خبرة الاتصال والتواصل لدى الطفل مع المجتمع حوله .
11	*0.000	.659	يؤثر عمل الطفل سلباً على تحسين الفرص الحياتية.
12	*0.000	.724	يؤثر عمل الطفل سلباً على إحساس الطفل العامل بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع ، وتجاه ثقة الطفل بنفسه وتقديره لذاته.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة الحياتية للطفل العامل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

iv- مجال فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل:

جدول رقم (4.6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1	*0.000	.698	تدني توفر الفرصة للطفل العامل للحصول على وظيفة في المستقبل.
2	*0.000	.759	تدني توفر فرص للطفل العامل للتعلم والتدريب والاستعداد لمهنة المستقبل.
3	*0.000	.788	يؤثر عمل الطفل سلباً على اكتساب المهارات والخبرات التي تؤهله لوظيفة المستقبل.
4	*0.000	.646	لا يعتبر عمل الطفل مدخلاً لحرفة أو مهنة قد يزاولها الطفل مستقبلاً بمهارة وانفان.
5	*0.000	.798	تدني فرصة الطفل العامل في اختيار مهنة المستقبل.
6	*0.000	.711	تؤثر الخبرة المهنية للأهل سلباً في تحديد مهنة المستقبل.
7	*0.000	.771	يؤثر عمل الطفل سلباً على فرصة الطفل في تحقيق مكانه اجتماعية جيدة تتناسب مع طموحاته.
8	*0.000	.618	لا يساعد أصحاب العمل الطفل في الاستعداد والتوجيه نحو مهنة المستقبل.
9	*0.000	.691	يؤثر عمل الطفل سلباً في تحديد الخيارات المهنية المستقبلية للطفل العامل.
10	*0.000	.674	يؤثر عمل الطفل سلباً على صقل الخبرات والمهارات العملية على أسس علمية مهنية متينة.
11	*0.000	.695	تدني مستوى النضج المهني للطفل العامل (التكيف مع متطلبات البيئة في كل المراحل المهنية).

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ب-الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (4.7)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.	.657	*0.000
2	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.	.825	*0.000
3	الخبرة المهنية للطفل العامل.	.855	*0.000
4	الخبرة الحياتية للطفل العامل.	.869	*0.000
5	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.	.777	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (4.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي، 2010)، ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002).

واستخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة

في جدول (4.8).

جدول (4.8)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي *
1	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.	12	0.887	0.942
2	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.	10	0.892	0.945
3	الخبرة المهنية للطفل العامل.	14	0.927	0.963
4	الخبرة الحياتية للطفل العامل.	12	0.905	0.951
5	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.	11	0.906	0.952
	جميع المجالات معا	59	0.962	0.981

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4.8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.887،0.927) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.962). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.942،0.963) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.981) وهذا يعنى أن معامل الصدق الذاتي مرتفع.

وبذلك وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها..

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في

جدول (4.9)

جدول (4.9)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.	0.286
2	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.	0.491
3	الخبرة المهنية للطفل العامل.	0.701
4	الخبرة الحياتية للطفل العامل.	0.952
5	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.	0.331
	جميع مجالات الاستبانة معا	0.824

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وقد تم استخدام الاختبارات والأساليب الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار T في حالة عينتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها

- المقدمة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية.
- تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات.

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (الجنس، العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية:

1- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (5.1):

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية %	العدد	الجنس
41.0	66	ذكر
59.0	95	أنثى
100.0	161	المجموع

يتضح من جدول (5.1) أن ما نسبته 41.0% من عينة الدراسة ذكور، بينما 59.0% إناث، وهذا يبين ارتفاع نسبة عمل الإناث عن نسبة عمل الذكور في هذه المؤسسات وهذا لا يتفق مع احصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2013 (مركز الإحصاء الفلسطيني: 2013) التي تنص على ان نسبة عمل المرأة لا تتجاوز 17,3%، وبالتالي تفوقنا هذه النسب إلى أن هناك توجه واضح لهذه المؤسسات إلى محاولة تشجيع عمل المرأة وزيادة نسبة النساء العاملات مقارنة بالذكور، وتعتبر هذه خطوة من خطوات تشجيع عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع، هذا إضافة إلى ملائمة وقدرة الإناث للتعامل مع الأطفال والتعرف على مشكلاتهم.

2-توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول (5.2):

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية %	العدد	العمر
41.6	67	أقل من 30 سنة
28.0	45	من 30 إلى أقل من 40 سنة
21.7	35	من 40 إلى أقل من 50 سنة
8.7	14	50 سنة فأكثر
100.0	161	المجموع

يتضح من جدول (5.2) أن ما نسبته 69.6% من عينة الدراسة أعمارهم 40 سنة فأقل، بينما 30.4% أعمارهم 40 سنة فأكثر، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في هذه المؤسسات ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة، ويشير ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب فتي، وهذا يتفق مع إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2013، والتي تنص على أن نسبة الشباب (15-29) سنة في فلسطين بلغت 30.0% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع 38.1% في الفئة العمرية (15-19) سنة، و61.9% في الفئة العمرية (19-29) سنة، ويعزى ذلك إلى سياسة هذه المؤسسات التي تهدف إلى الاهتمام بتوظيف الشباب واعطائهم الفرصة للعمل والبحث والعطاء وكما ونلاحظ انخفاض نسبة العاملين في هذه المؤسسات ممن تزيد أعمارهم عن 50 عاماً.

3-توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول (5.3):

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
32.9	53	أقل من 5 سنوات
28.6	46	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
19.9	32	من 10 إلى أقل من 15 سنة
18.6	30	15 سنة فأكثر
100.0	161	المجموع

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 61.5% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم أقل من 10 سنوات، بينما 38.5% سنوات الخبرة لديهم 10 سنوات فأكثر، حيث نجد ارتفاع نسبة الموظفين العاملين في هذه المؤسسات ممن لديهم خبرة 5 سنوات، وهذا يعزى إلى أن هذه

المؤسسات تقوم بالتركيز على قطاع الشباب واطاحة الفرصة أمامهم للعمل والاستفادة مما لديهم من مؤهلات ومعلومات حديثة ومنحهم الفرصة لتطبيق ما تعلموه في الجامعات بشكل عملي لمنحهم الخبرات الكافية التي تدعم مؤهلاتهم العلمية، ويمثل قطاع الشباب قرابة ثلث سكان قطاع غزة (مركز الاحصاء الفلسطيني:2013).

4- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5.4):

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
4.3	7	ثانوية عامة
11.2	18	دبلوم متوسط
71.4	115	بكالوريوس
13.0	21	دراسات عليا
100.0	161	المجموع

يتضح من جدول (5.4) أن ما نسبته 15.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط فأقل، بينما 84.5% مؤهلهم بكالوريوس فأكثر، وتعزو الباحثة ذلك إلى تركيز هذه المؤسسات على عامل درجة التعليم في التوظيف، وان متطلبات العمل الرئيسية في تلك المؤسسات هي حصول العاملين فيها على شهادة البكالوريوس وذلك بسبب طبيعة الأعمال والمهام الموكلة إليهم، كذلك نلاحظ انخفاض نسبة العاملين من حملة الثانوية العامة.

5- توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية:

جدول (5.5):

توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية

النسبة المئوية %	العدد	الدرجة الوظيفية
1.9	3	مدير عام
6.2	10	مدير فرع
3.1	5	نائب مدير
14.9	24	مدير دائرة (إدارة)
27.3	44	رئيس قسم
9.3	15	رئيس شعبة
37.3	60	موظف
100.0	161	المجموع

يتضح من جدول (5.5) أن ما نسبته 1.9% من عينة الدراسة درجتهم الوظيفية مدير عام، 6.2% نائب مدير، 3.1% مدير فرع، 14.9% مدير دائرة (إدارة)، 27.3% رئيس قسم، 9.3% رئيس شعبة، بينما 37.3% درجتهم الوظيفية موظف، حيث نجد أن هذه الدراسة بنيت على إفادة عدة مستويات وظيفية تدرجت من مدير عام إلى موظف وينسب مختلفة، وتم اعتماد الأغلبية على شاغلي الوظائف الأقل درجة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على الموظفين بشكل كبير وذلك بسبب طبيعة الهيكل التنظيمي في المؤسسة.

تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات:

لتحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح. هذا وفيما يلي استعراض:

1- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني مستوى التطور المعرفي للأطفال.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

النتائج موضحة في جدول (5.6).

جدول (5.6)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " التطور المعرفي عند الأطفال العاملين "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على القراءة والكتابة.	4.27	85.34	19.43	*0.000	4
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على التعليم.	4.37	87.33	22.94	*0.000	3
3	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي.	4.42	88.48	23.83	*0.000	1
4	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التفكير.	3.63	72.67	7.81	*0.000	8
5	يؤثر عمل الطفل سلباً على التكيف مع التطور التكنولوجي.	3.81	76.25	11.35	*0.000	7
6	يؤدي عمل الطفل إلى تدني الرغبة في التعليم.	4.18	83.52	20.21	*0.000	5
7	تزيد عمالة الأطفال من التسرب المدرسي.	4.41	88.13	23.06	*0.000	2
8	يؤثر عمل الطفل سلباً على مستوى الذكاء.	3.44	68.79	5.26	*0.000	12
9	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الاطلاع والثقافة.	4.09	81.76	14.64	*0.000	6
10	يؤثر عمل الطفل سلباً على إدراك وتكوين المفاهيم المجردة مثل العدالة والصدق ، والتمييز بين الصواب والخطأ.	3.61	72.30	7.08	*0.000	9
11	يؤثر عمل الطفل سلباً على مراحل النمو العقلي للطفل (الوظيفة العقلية للإنسان).	3.54	70.81	6.39	*0.000	10
12	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مهارات التعبير والتواصل.	3.50	69.93	5.75	*0.000	11
	جميع فقرات المجال معاً	3.95	78.91	20.05	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي " يساوي 4.42 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.48%، قيمة الاختبار 23.83 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى

دلالة $0.05 \leq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يؤثر عمل الطفل سلباً على مستوى الذكاء العقلي " يساوي 3.44 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.79%، قيمة الاختبار 5.26، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.95، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.91%، قيمة الاختبار 20.05، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " التطور المعرفي عند الأطفال العاملين " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يشير إلى أن عمل الطفل في هذه المرحلة العمرية من حياة الإنسان، والتي هي من المفروض مرحلة نمو وتطور وتعلم وبناء للإنسان، يؤدي إلى ضعف وتدني مستوى التحصيل الدراسي لدى الطفل الذي يذهب للعمل بدلاً من أن يتوجه للمدرسة ويواصل تعليمه، وبالطبع سيكون تركيزه منصباً على العمل ومجبراً على ترك مقاعد الدراسة لصالح سوق العمل، مما يترتب عليه انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وضياح مستقبل هؤلاء الأطفال، كما يؤثر العمل في هذه المرحلة على مستوى الذكاء العقلي لدى الطفل بالشكل الطبيعي، مما يؤدي إلى خلق طفل دون مستوى الذكاء المطلوب في هذه المرحلة مقارنة بالأطفال الآخرين الملتحقين بالمدارس والذين ينالون فرصة للتعليم بشكل أفضل من أقرانهم الموجودين في سوق العمل، كما يؤدي العمل إلى انخفاض قدرة الطفل على التفكير بشكل سليم مما يعيق مراحل النمو العقلي للطفل ويؤثر عليها بشكل كبير، ولا تتاح للطفل الفرصة لأن يمر بمراحل النمو العقلي الطبيعية المناسبة لعمره في هذه المرحلة

وعليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني مستوى التطور المعرفي للأطفال، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عمل الطفل له أثر كبير على تدني مستوى التطور المعرفي عند الطفل العامل، حيث أن هذه

المرحلة من حياة الطفل مرنة ويكون فيها الطفل في حالة من التشكيل والتكوين القابلة للتغيير والتعديل أكثر من أي مرحلة نمائية أخرى، ويكون الطفل أكثر استجابة للمواقف والتدخلات الإرشادية التي تقدم له، وبالعامل يفقد الطفل كل هذه الأمور، وبالتالي فإن العمل يخلق طفلاً أُمياً جاهلاً غير مثقف محدود الاطلاع والمدارك، منغمس ومنهك في سوق العمل الذي لا يرحم ، ولا يمارس أبسط حقوقه في التعليم، والذي بدوره سوف يساهم في هدم أساس ولبنة مهمة في بناء الموارد البشرية التي يقيم عليها أي مجتمع ناجح وتبنى عليها مؤسسات الوطن، وبدلاً من أن نعد جيلاً قادراً على البناء والتعمير ولديه من القدرات المعرفية ما يكفي لأن يكون صاحب مهنة أو وظيفة تحفظ له مكانة جيدة ومهمة في مؤسسات متينة وقوية، نجد طفلاً معدماً وضائعاً بين الجهل والامية.

كما أن الطفل في سوق العمل لا يمتلك الوقت الكافي ليطور تفكيره ومستوى اطلاعه وثقافته ولا يستطيع مواكبة التطور التكنولوجي في المجتمع من حوله لانشغاله في أمور العمل اليومية، أما بالنسبة للقدرة على القراءة والكتابة ، فإنها تتأثر بشكل كبير، حيث أن الطفل بعيد عن مقاعد الدراسة وفي معظم الأحيان لا يتوجه الطفل العامل للمدرسة، ولا تتوفر له الفرصة الكافية لتعلم القراءة والكتابة بشكل جيد، وبمرور الوقت يصبح لا يعرف القراءة والكتابة ويفقد حتى الرغبة في التعليم والتوجه للمدرسة.

كما ان تكوين المفاهيم وإدراكها بالنسبة للطفل العامل يتأثر كثيراً بسبب لعمل حيث يفقد القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب وتختلط عنده القدرة على تكوين مفاهيم جيدة وصحيحة عن العدل والصدق في المجتمع مما يؤدي بالتأكيد إلى الضياع والانحراف.

واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة أبو زايد (2010)، ودراسة أبو مطر (2005)، ودراسة Daniel (2014) فيما يتعلق بتدني قدرة الطفل العامل على القراءة والكتابة والقدرة على التعلم وتدني مستوى التحصيل الدراسي ، وهذا يعزى إلى تقارب الفترة الزمنية التي طبقت فيها هذه الدراسات، كما اتفقت مع دراسة أبوهين (2005) فيما يتعلق بتدني رغبة الطفل العامل في التعليم، واتفقت مع دراسة أبو زيد (2002)، ودراسة دندان (2013) ودراسة Gulsen Kiral (2013)، فيما يتعلق بأن عمالة الأطفال تزيد من التسرب المدرسي، وهذا يعزى إلى أهمية موضوع التسرب المدرسي وما له من أثر سلبي على الأطفال بالنسبة لهذه الدراسات.

واتفقت نتائج هذه الدراسة كذلك مع دراسة الوحش (2003)، ودراسة نشوان (2012)، ودراسة K.Devi and Gautam Ray (2008)، ودراسة Ranjan and

Geoffrey (2014) فيما يتعلق بتدني مستوى الاطلاع والثقافة لدى الطفل العامل، والتأثير السلبي للعمل على مراحل النمو العقلي والتطور المعرفي للطفل، وذلك يعزى إلى ان مجتمع هذه الدراسة هو مجتمع عام وأشمل من مجتمع هذه الدراسات التي اقتصرت على الأطفال العاملين فقط، وفئات عمرية محددة، واتفقت مع دراسة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون (2009) فيما يتعلق بتأثير العمل السلبي على إدراك وتكوين المفاهيم المجردة لدى الأطفال العاملين وتدني مهارات التعبير والتواصل لديهم، وذلك يعود إلى تشابه طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد التي طبقت فيها الدراسات وهي قطاع غزة.

2-الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على ضعف تنمية القدرات والمهارات للأطفال.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.7).

جدول (5.7)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار (Sig.)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تدني قدرة الطفل العامل على الاستكشاف والبحث وحب الاستطلاع والميل للتساؤل.	3.54	70.75	6.70	*0.000	4
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية القدرات الإبداعية.	3.75	75.00	10.11	*0.000	1
3	يؤدي عمل الطفل إلى تدني تطوير مهارات المشاركة الاجتماعية.	3.51	70.26	6.29	*0.000	6
4	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية الشخصية وتعزيزها من خلال العمل ، وتكوين صورة إيجابية عن نفسه.	3.66	73.16	8.84	*0.000	2
5	يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرات والمهارات واكتساب مهارات وخبرات جديدة من خلال العمل.	3.46	69.13	5.69	*0.000	7
6	يؤدي عمل الطفل إلى خفض القدرة على التعامل مع المشكلات وحلها.	3.31	66.29	3.80	*0.000	8
7	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الابتكار والتعبير عن النفس.	3.54	70.75	6.66	*0.000	4
8	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.	2.88	57.50	-1.30	0.196	10
9	يؤدي عمل الطفل إلى تدني روح الانتماء والتعاون.	2.97	59.49	-0.30	0.768	9
10	يؤثر عمل الطفل سلباً على التطوير الذاتي ، وإدراك الطفل لذاته وتطويرها.	3.55	71.07	6.70	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	3.42	68.33	7.22	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.7) يمكن استخلاص ما يلي:

المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية القدرات الإبداعية " يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.00%، قيمة الاختبار 10.11، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية " يساوي 2.88 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 57.50%، قيمة الاختبار -1.30، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.196 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.42، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.33%، قيمة الاختبار 7.22، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يشير إلى أن العمل لا يتيح الفرصة للطفل لان ينمي قدراته على الإبداع، ويعمل على هدم وتشويه التفكير والشخصية الإبداعية عن طريق هدم ما يمتلكه الطفل من قدرات من الممكن أن يوظفها مستقبلاً في أعمال وأفكار إبداعية تخلق منه قائداً ناجحاً يساهم في بناء مؤسسات وطنه.

كما أن العمل يساهم في تكوين صورة سلبية للطفل عن ذاته وتطويرها، ويخلق لدى الطفل شعوراً بأنه أقل من غيره من الأطفال في مثل عمره، ويحرم العمل الطفل من القدرة على تطوير ذاته بحيث لا تتاح له الفرصة لأن يستكشف ذاته من خلال البحث والاطلاع، ويقضي العمل على قدرة الطفل على البحث وحب الاستطلاع والتساؤل، ولا يتيح له الفرصة لممارسة استكشاف الأشياء

من حوله، حيث يكون مثقل بهموم وأمور العمل، ويدفع العمل الطفل لأن يكون مفهوماً وصورة سلبية عن نفسه بأنه أقل من غيره، هذا يؤدي إلى انعزال الطفل عن المشاركة الفعالة في المجتمع، وأن يكون له علاقات اجتماعية مع الناس من حوله وأقرانه في مثل عمره.

وبناءً عليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على ضعف تنمية القدرات والمهارات للأطفال، وهذا يشير إلى أن عمل الطفل يؤثر وبدرجة كبيرة على القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل، وتعزو الباحثة ذلك إلى أننا لكي نحصل على طفل سليم قادراً على أن يكون رجلاً قائداً في المستقبل، يجب أن نوفر له كل الإمكانيات المتاحة ، وان لا نثقل كاهله بأعباء العمل التي تقضي على قدراته ومواهبه وتقتل حتى روح الابداع لديه، كما أنه من خلال العمل لا تتوفر للطفل أي فرص للتوجيه والإرشاد التعليمي والمهني ذات الارتباط بمتطلبات الطفل والمجتمع التي عن طريقها يستطيع الطفل أن يتعرف على ما يمتلكه من طاقات وقدرات ومواهبها بطموحاته ورغباته لتحقيق أهداف سليمة وواقعية واختيار مستقبله المهني بما يتناسب مع ميوله ورغباته.

كما أن العمل لا يتيح للطفل الفرصة لاكتساب خبرات جديدة من خلال العمل الذي يمارسه، حيث أن معظم الأعمال التي يقوم بها الأطفال هي أعمال روتينية ومرهقة ولا تضيف أي شيء جديد على خبرة وقدرة الطفل العامل.

ومن جهة أخرى ربما يتيح العمل للطفل الفرصة للتعامل مع المشكلات التي تواجهه أثناء يومه، وتعطيه القدرة على حلها بمفرده ، مما يتيح له فرصة الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته، وربما يكون العمل سبباً في تحمل الطفل للمسئولية منذ صغره ، ويزيد من قدرته على الاستقلال بنفسه ويخلق روح التعاون والانتماء لدى الطفل ، ولكن ترى الباحثة أن كل هذه الأمور لا تأتي في وقتها المناسب ، حيث أن هذه المرحلة هي من أهم مراحل البناء في حياة الطفل ولا يجوز تحميل الطفل أعباء ومسؤوليات لا تتناسب مع عمره ويكون مجبراً على تحملها والقيام بها ، لأنها سوف تنعكس سلباً على شخصية الطفل ومداركه وآرائه وتكوين قدراته ومفاهيمه تجاه الحياة والآخرين ، وربما تدفع به في الاتجاه المعاكس وتكوين صورة سلبية عن الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية وروح التعاون.

واتفقت نتائج الدراسة في هذا الإطار مع نتائج دراسة محافظة (2011) فيما يتعلق بتأثير العمل السلبي على قدرات ومهارات وإبداع الطفل ، ويعزى ذلك إلى تقارب الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسات، وفي نفس الوقت اختلفت معها فيما يتعلق بتأثير العمل على قدرة الطفل على

الاستقلال وتحمل المسؤولية ، ويعزى ذلك إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة، كما اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة على وآطوز (2011)، فيما يتعلق بتأثير العمل السلبي على تكوين شخصية الطفل وتنمية قدراته الإبداعية، ويعزى ذلك إلى تقارب الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسات.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة كاظم (2011)، فيما يتعلق بقدرة الطفل العامل على التعامل مع المشكلات التي يواجهها أثناء العمل، ويعزى ذلك إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة.

3-الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة المهنية للأطفال.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (5.8)

جدول (5.8)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الخبرة المهنية للطفل العامل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	يؤثر عمل الطفل سلباً على التزود بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة.	3.41	68.25	4.76	*0.000	9	
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على تقديم إضافات جديدة للعمل.	3.46	69.25	5.95	*0.000	7	
3	تدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد.	3.24	64.75	2.67	*0.008	14	
4	تدني فرص الطفل العامل لتطوير العمل وتحسينه.	3.36	67.13	4.43	*0.000	12	
5	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الثقافة المهنية.	3.34	66.88	3.94	*0.000	13	
6	يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرة على القيام بعمله بدقه واتقان وكفاءة وفعالية.	3.37	67.38	4.19	*0.000	11	
7	تدني خبرة ومهارة الطفل العامل في التعامل مع القضايا المهنية.	3.69	73.88	8.44	*0.000	4	
8	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تقدير الذات واحترام العمل والعمال .	3.60	72.00	6.97	*0.000	5	
9	يؤثر عمل الطفل على القدرة على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي.	3.45	69.00	5.45	*0.000	8	
10	تدني قدرة الطفل العامل على التركيز والاعتماد على النفس في عمله.	3.40	68.05	4.83	*0.000	10	
11	مستوى أداء الطفل العامل يتأثر سلباً بطبيعة العمل الذي يقوم به.	3.80	75.95	10.07	*0.000	1	
12	يؤثر عمل الطفل سلباً على فرصة التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية وتوفير الفرصة لتعلم مهنة المستقبل.	3.74	74.84	8.96	*0.000	2	
13	يؤثر العمل سلباً على اكتشاف الأطفال العاملين لقدراتهم وميولهم المهنية عن طريق العمل الفعلي.	3.71	74.13	8.87	*0.000	3	
14	يؤثر العمل سلباً على إثراء مدركات الطفل عن المحيط المهني من حوله.	3.60	72.00	7.46	*0.000	5	
	جميع فقرات المجال معاً	3.51	70.24	8.62	*0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " مستوى أداء الطفل العامل يتأثر سلباً بطبيعة العمل الذي يقوم به " يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.95%، قيمة الاختبار 10.07، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد " يساوي 3.24 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.75%، قيمة الاختبار 2.67، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.51، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.24%، قيمة الاختبار 8.62، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الخبرة المهنية للطفل العامل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

إن طبيعة العمل الذي يقوم به الطفل تؤدي إلى تدني مستوى أداء الطفل وتعزو الباحثة ذلك، إلى أن معظم الأعمال التي يقوم بها الأطفال هي أعمال روتينية، وفي كثير من الأحيان هي أعمال شاقة لا تتناسب حتى مع القدرة الجسدية للطفل وهذا بالتالي سوف ينعكس سلباً على تحسين أدائه، ويفقده حتى الرغبة في تحسين هذا الأداء.

كما أن الأعمال التي يقوم بها الأطفال لا تزودهم بقدر كافي من المعلومات عن سوق العمل، وليس هناك أي مجال لتحسين وتطوير هذا العمل، ويعود ذلك إلى أن العمل الذي يقوم به الطفل لا يقوم على أسس علمية ومهنية سليمة، إضافة إلى أن أصحاب العمل لا يعطون الطفل العامل الفرصة لكي يتعلم المهنة جيداً ويطور من نفسه، ويقتصر عمله على الأعمال المرهقة الروتينية التي لا تتيح له فرصة للتفكير والاستكشاف، ولا بمنح الأطفال معلومات مفيدة تزيد من

معرفة سوق العمل وتخلق لديهم ثقافة مهنية ربما تساعدهم في تحسين أوضاعهم ، وهذا يحرمهم من التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية لتوفير فرصة لتعلم مهنة في المستقبل.

وعليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة المهنية للأطفال، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن البيئة التي يعمل فيها الطفل والتي تفنقر إلى أدنى المقومات المهنية والحياتية لا تساعد الطفل على إثراء ثقافته المهنية والتعرف على أنواع المهن المختلفة في سوق العمل وممارستها بشكل مفيد، ولا تضيف إلى معرفة الطفل خبرة جديدة في العمل وممارسة فعالة يستفيد منها على الصعيد المهني ، وبالتالي لا يوجد هناك أي فرصة للطفل لتحسين وتطوير وضعه المهني، ولا يتم تقديم أي إضافة إيجابية إلى خبراته في العمل، وبالطبع سوف ينعكس كل هذا بالسلب على مستوى أداء وتركيز الطفل ودرجة اتقانه للأعمال التي يقوم بها، كما أن غياب الدور الفاعل لوزارة العمل حول حماية الطفل من العمل وحفظ حقوقه في الحياة العيش بكرامة يساهم في زيادة الوضع المهني سوء بالنسبة للطفل.

إن الطفل مرغم ومجبر على العمل، قيامه بأعمال لا يحبها ولا تتناسب مع رغباته وقدراته وميوله المهنية ينعكس بالسلب على هذه القدرات والميول، كما أن عدم توفير بيئة مناسبة للعمل، والضغوط اليومية التي يتعرض لها أثناء عمله والأعمال المرهقة والروتينية التي يقوم بها، والعنف الذي يستخدم ضد الطفل العامل، كل ذلك يؤدي إلى عدم قيامه بعمله بدقة وفعالية، ويقلل من تركيزه وأدائه في العمل، ويفقده الخبرة والمهارات في التعامل مع القضايا المهنية اليومية، ويفقده احترامه للعمل والعمال، ويحد من قدرته على اتخاذ قرار مناسب يتعلق بعمله اليومي.

ولقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة الشامي وأبو عيطة (2003)، ودراسة جامعة بيرزيت (2005) ودراسة بوليفيه (2000)، فيما يتعلق بأن العمل يؤثر سلباً على توفير الفرصة المناسبة للتدريب والتزود بالقدر الكافي من المعلومات عن المهن السابقة، ويعزى ذلك إلى اختلاف مجتمع الدراسة والفارق الزمني في تطبيق هذه الدراسات، واتفقت مع دراسة مجيد (2012)، ودراسة كاظم (2011)، ودراسة الغول (2010)، فيما يتعلق بتدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد، ويعزى ذلك إلى تقارب الفترة الزمنية التي طبقت فيها هذه الدراسات، كما واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة Jennie Johansson (2009)، ودراسة F.Tabassum, L.A.Baig (2004)، فيما يتعلق بتدني مستوى الثقافة المهنية للطفل العامل وقدرته على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي ويعزى ذلك إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة.

4-الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة الحياتية للأطفال.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.9).

جدول (5.9)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الخبرة الحياتية للطفل العامل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1	تدني مستوى الوعي الكافي للطفل العامل لأداء عمله وممارسة حياته.	3.87	77.38	11.09	*0.000	2	
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على الإدراك والتخيل والتفكير الكافي للتعامل مع الأمور الحياتية من حوله.	3.81	76.13	10.61	*0.000	4	
3	يؤثر العمل سلباً في تكوين السلوك الشخصي السوي لدى الطفل العامل.	3.86	77.22	11.03	*0.000	3	
4	تدني قدرة الطفل العامل على الاستجابة للمؤثرات المختلفة من حوله.	3.59	71.88	7.62	*0.000	11	
5	تدني القدرة على اكتساب الطفل العامل الميول والاتجاهات وطرق التعبير عن الانفعالات ، واكتساب القيم والعادات من بيئة العمل المحيط به.	3.68	73.50	8.70	*0.000	7	
6	النمط الثقافي السائد في بيئة العمل يؤثر سلباً على تشكيل شخصية الطفل العامل من جوانبها العقلية والمهارية.	3.98	79.50	14.70	*0.000	1	
7	يؤثر عمل الطفل سلباً على إضافة معنى إيجابي على مختلف المهارات والمعارف المكتسبة.	3.74	74.75	9.91	*0.000	5	
8	يؤثر عمل الطفل سلباً على تحقيق وتنمية القدرات العقلية.	3.73	74.63	9.61	*0.000	6	
9	تدني قدرة الطفل العامل على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم.	3.63	72.58	7.76	*0.000	8	
10	تدني خبرة الاتصال والتواصل لدى الطفل مع المجتمع حوله.	3.62	72.41	7.69	*0.000	9	
11	يؤثر عمل الطفل سلباً على تحسين الفرص الحياتية.	3.62	72.36	8.14	*0.000	10	
12	يؤثر عمل الطفل سلباً على إحساس الطفل العامل بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع ، وتجاه ثقة الطفل بنفسه وتقديره لذاته.	3.58	71.70	7.23	*0.000	12	
	جميع فقرات المجال معاً	3.72	74.45	13.46	*0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " النمط الثقافي السائد في بيئة العمل يؤثر سلباً على تشكيل شخصية الطفل العامل من جوانبها العقلية والمهارية " يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.50%، قيمة الاختبار 14.70 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر " يؤثر عمل الطفل سلباً على إحساس الطفل العامل بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع ، وتجاه ثقة الطفل بنفسه وتقديره لذاته " يساوي 3.58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.70%، قيمة الاختبار 7.23 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.72، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.45%، قيمة الاختبار 13.46 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الخبرة الحياتية للطفل العامل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يشير إلى أن هذه المرحلة العمرية من حياة الطفل هي مرحلة اكتساب وتكوين خبرات ومعارف جديدة بالنسبة لعالم الطفل، هذا في الوضع الطبيعي، دون معوقات تعمل على تشويه هذه المرحلة، والعمل يؤدي إلى هدم وليس فقط تشويه خبرات الطفل وإدراكه، وذلك يعود إلى سهولة تأثير الطفل بمؤثرات وضغوطات العمل التي تحرمه من ممارسة حياه بشكل طبيعي.

كما أن الطفل العامل لا يمر بمراحل نمو طبيعية نتيجة لضغوط ومؤثرات العمل السلبية التي تنعكس سلباً على إدراك الطفل وتفكيره وطرق تعامله مع الأمور الحياتية من حوله، وتتأثر قدرة الطفل على الاستجابة للمؤثرات المختلفة من حوله بسبب العمل، كما أن إرهاق كاهل الطفل بعمل متواصل طوال اليوم دون رعاية أو توجيه أو احترام ينعكس سلباً على تكوين السلوك الشخصي للطفل ، وذلك يؤدي إلى الانحراف، إضافة إلى أن مستوى الوعي لدى الطفل وكيفية

أدائه لعمله وقدرته على اكتساب الميول والاتجاهات، وطرق التعبير والانفعالات تتأثر بشكل كبير بسبب العمل، وذلك يعود إلى أن بيئة العمل التي يعيش فيها الطفل لا تساعده على التطور والتقدم، وفي الغالب بيئة العمل هي الشارع، وماذا سوف يتعلم الطفل من الشارع، حيث يتواجد فيه معظم الوقت في ظل غياب رقابة الأهل والمسؤولين، وهذا بالطبع ينعكس سلباً على تشكيل شخصية الطفل من كل النواحي، سواء الجانب المهاري أو العقلي.

وعليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على نقص الخبرة الحياتية للأطفال العاملين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عمل الطفل يؤثر وبشكل كبير على الخبرة الحياتية للطفل العامل، حيث أن الخبرة الحياتية هي أفضل معلم، فهي تعين الإنسان على تحديد المعوقات المحتملة، وتعمق معرفة المرء بأمور الحياة المختلفة، والأطفال بحاجة إلى العون والمساعدة في حياتهم لأنهم يفتقرون إلى الخبرة في الحياة ويتعلمونها شيئاً فشيئاً من خلال الوسط الذي يعيشون فيه، والعمل في المرحلة التي يبدأ الطفل فيها في تعلم خبراته وتجاربه في الحياة، يقضى على فرصة تعلم هذه الخبرات والمهارات الحياتية بشكل كبير، وتنشأ وتتكون لدى الطفل مفاهيم وخبرات سلبية تجاه حياته وأموره اليومية، تؤدي إلى خلق جيل يحمل فكراً وخبرات تدفع باتجاه خطير وسلبى يؤثر بالسلب على المجتمع ككل.

إن الطفل أثناء العمل يعيش في دائرة مغلقة ليس فيها أي إضافة لا تجديد ولا اهتمام من أي جهة كانت، وبالتالي فإن عمل الطفل لا يضيف أي معنى إيجابي على مختلف المهارات والمعارف المكتسبة للطفل هذا في حال وجدت، ويعيش الطفل في هذه الدائرة التي لا تتيح له أي فرصة لتعلم ما هو مفيد وجديد على المستوى التعليمي والثقافي، وهذا يفقد الطفل القدرة على الاتصال والتواصل مع المجتمع حوله بطريقة سليمة، ويؤثر سلباً على تنمية القدرات والعقلية لدى الطفل لعدم وجود أي جديد في بيئة العمل يؤدي إلى تطوير وتحقيق هذه القدرات.

العمل في حد ذاته يولد شعور لدى الطفل بأنه أقل من الآخرين في نفس عمره، وهذا يخلق لديه شعور بالنقص وينعكس ذلك سلباً على احساس الطفل بالمسؤولية تجاه بيئته ومجتمعه وتجاه ذاته ونفسه، كما أنه ليس هناك أي فرصة للطفل لتحسين الفرص في الحياة، حيث يتعاطى أجراً بالكاد يغطي نفقاته اليومية، وليس هناك أي فرصة لتطوير أو تحسين عمله أو العمل في مجال أفضل مما يعمل فيه يوفر له على الأقل عائداً مادياً أو مهنيّاً يتناسب مع ما يبذله من جهد أثناء يومه الشاق في العمل.

ومن المفروض أن الخبرة في الحياة في العادة تنقل الإنسان من حال إلى حال أفضل، والعمل لا يساعد الطفل على الانتقال إلى حال أفضل، وعادة ما يتعلم الطفل أمور حياته من خلال المشاركة الفعالة في مجتمعه، وفي بيئة العمل لا تتاح للطفل فرصة المشاركة الفعالة التي تساعد على تعلم واكتساب خبرة في الحياة، وتنمي قدراته العقلية وتضيف معنى إيجابي على مختلف الخبرات والمعارف الحياتية.

كما أن غياب الدور الفاعل والبناء للجهات المسؤولة سواء في القطاع الحكومي أو المدني، يقلل من فرص مساعدة الطفل في تعلم خبراته في الحياة بشكل مناسب ويحرم الطفل من فرص تحسين سلوكه والاستجابة للمؤثرات من حوله بشكل إيجابي والتواصل مع المجتمع بشكل فعال.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عبد الهادي (2009)، ودراسة أبو مطر (2005)، فيما يتعلق بتأثير العمل سلباً على تحقيق وتنمية القدرات العقلية ، وتحسين الفرص الحياتية وتكوين السلوك الشخصي لدى الطفل العامل، ويعزى ذلك إلى طبيعة المرحلة التي تمر به بلاد مجتمع الدراسة، واتفقت مع دراسة مجيد (2012)، ودراسة على وأطوز (2011)، فيما يتعلق بالتأثير السلبي للنمط الثقافي السائد في بيئة العمل على تشكيل شخصية الطفل، وذلك بسبب تقارب الفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسات.

5-الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني فرص توفّر وظائف مستقبلية أفضل للأطفال.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.10).

جدول (5.10)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " فرص توفّر وظائف مستقبلية أفضل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	تدني توفّر الفرصة للطفل العامل للحصول على وظيفة في المستقبل.	3.92	78.36	10.79	10.79	*0.000	1
2	تدني توفّر فرص للطفل العامل للتعليم والتدريب والاستعداد لمهنة المستقبل.	3.87	77.36	11.38	11.38	*0.000	4
3	يؤثر عمل الطفل سلباً على اكتساب المهارات والخبرات التي تؤهله لوظيفة المستقبل.	3.82	76.46	9.85	9.85	*0.000	8
4	لا يعتبر عمل الطفل مدخلاً لحرفة أو مهنة قد يزاولها الطفل مستقبلاً بمهارة واثقان.	3.48	69.62	5.75	5.75	*0.000	11
5	تدني فرصة الطفل العامل في اختيار مهنة المستقبل.	3.78	75.70	9.87	9.87	*0.000	9
6	تؤثر الخبرة المهنية للأهل سلباً في تحديد مهنة المستقبل.	3.68	73.50	7.95	7.95	*0.000	10
7	يؤثر عمل الطفل سلباً على الفرصة للطفل في تحقيق مكانه الاجتماعية جيدة تتناسب مع طموحاته.	3.84	76.86	10.87	10.87	*0.000	6
8	لا يساعد أصحاب العمل الطفل في الاستعداد والتوجيه نحو مهنة المستقبل.	3.88	77.61	11.08	11.08	*0.000	2
9	يؤثر عمل الطفل سلباً في تحديد الخيارات المهنية المستقبلية للطفل العامل.	3.87	77.47	11.57	11.57	*0.000	3
10	يؤثر عمل الطفل سلباً على صقل الخبرات والمهارات العملية على أسس علمية مهنية متينة.	3.85	76.96	10.82	10.82	*0.000	5
11	تدني مستوى النضج المهني للطفل العامل (التكيف مع متطلبات البيئة في كل المراحل المهنية).	3.82	76.48	11.77	11.77	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	3.80	76.04	14.20	14.20	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تدني توفر الفرصة للطفل العامل للحصول على وظيفة في المستقبل " يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.36%، قيمة الاختبار 10.79 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " لا يعتبر عمل الطفل مدخلاً لحرفة أو مهنة قد يزاولها الطفل مستقبلاً بمهارة وإتقان " يساوي 3.48 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.62%، قيمة الاختبار 5.75 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.80، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.04%، قيمة الاختبار 14.20 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويشير ذلك إلى أن أي مهنة بحاجة إلى إعداد جيد وتدريب وتعليم واستعداد وخبرة، وليس هناك في البيئة التي يعمل فيها الطفل ما يقدم له شيء مما سبق، حيث أن الأعمال التي يقوم بها الأطفال هي أعمال روتينية ومرهقة للطفل وليس فيها أي فرصة لتعلم مهنة جيدة على أسس مهنية سليمة تصلح لأن تكون مدخلاً لمهنة في المستقبل.

كما أن معظم الأطفال يعملون في مهنة واحدة ولا يتيح لهم أرباب العمل فرصة لتعلم المهنة بشكل جيد، لا يتلقون أي تدريب يساعدهم على اكتساب خبرات ومهارات على أسس علمية ومهنية جيدة، وبالتالي فإن الخيارات محدودة جداً إن لم تكن معدومة أمام هؤلاء الأطفال.

حيث أن الطفل مرغم على أداء عمل معين سواء أحبه أم لا، سواء لديه الرغبة والميول للعمل في هذا المجال أم لا، إضافة لعدم تلقيه التعليم والتدريب الجيدين، وافتقاره للخبرة الحياتية والمهنية، وهذه الأشياء تعتبر أساساً مهماً لتعلم أي مهنة.

كل هذه الأسباب مجتمعة تقلل من فرص حصول هذا الطفل على وظيفة مستقبلية وتحرمه فرصة التدريب والتعلم الجيد لهذه المهنة، ولا يكون أمام الطفل خيار آخر في اختيار مهنة المستقبل، وتتعدم فرصة وجود خيارات مهنية مستقبلية لهذا الطفل نظراً لافتقاره إلى أسس تعلم هذه المهن.

وبناءً عليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعمالة الأطفال في قطاع غزة على تدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للأطفال، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الطفل الذي يعمل في سن مبكرة وفي مرحلة مهمة للبناء المعرفي والتطور العقلي، لا تتاح له الفرصة الجيدة في نيل حقه في التعليم المدرسي، وينعكس ذلك على قدرته على توسيع مفاهيمه وإدراكه للمتغيرات المختلفة من حوله، ويؤثر على مراحل نموه العقلي والمعرفي، ولا تتاح له فرصة التعليم والتدريب الجيدين باعتبار أنهما الأساس لتعلم أي مهنة.

إن العمل بحد ذاته يحمل الطفل أعباء كثيرة تفوق قدراته النفسية والجسدية والعقلية، وهذا ينعكس بالسلب على مستوى النضج المهني للطفل وقدرته على التكيف مع متطلبات العمل في كل مرحلة المهنة التي يعمل بها، وهذا يحرم الطفل من فرصة تحقيق مكانة اجتماعية جيدة في المستقبل تتناسب مع قدراته وطموحه، حيث أن العمل في هذه المرحلة العمرية من مراحل النمو والتطور العقلي والجسمي والفكري يحبط من قدرات الطفل ورغباته ومهاراته، ويقلل من فرص التعليم والتدريب والخبرات التي هي أساس لتعلم أي مهنة مستقبلية.

فما الذي سيكون عليه هذا الطفل مستقبلاً، الذي لا يمتلك من المؤهلات العلمية والمهنية وحتى النفسية والاجتماعية التي من الممكن أن تتيح له فرصة عمل مستقبلاً في وظيفة محترمة تضمن له موقع اجتماعي جيد يتناسب مع طموحاته وقدراته.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Sultn Bilge Kara, 2014) فيما يتعلق بأن العمل يؤثر سلباً على مستوى النضج المهني للطفل العامل، وتدني الفرص في اختيار مهنة المستقبل، ويعزى ذلك إلى التقارب في الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسات، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة الدويبي (2010)، ودراسة السيسي (2007) فيما يتعلق بوجود علاقة سلبية بين عمل الطفل وفرص توفر وظائف في المستقبل، وعدم اعتبار العمل نقطة الانطلاق نحو المستقبل المهني، وأن العمل لا يوفر لهم في المستقبل وضع اجتماعي جيد.

وبناءً على ما سبق سيتم تحليل جميع المجالات (عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة):

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.11).

جدول (5.11)

تحليل مجالات الدراسة

(عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع مجالات الدراسة

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	عنوان المجال	المجال
1	*0.000	20.05	78.91	3.95	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين	الأول
5	*0.000	7.22	68.33	3.42	القدرات والمهارات والإبداع لدى الأطفال العاملين	الثاني
4	*0.000	8.62	70.24	3.51	الخبرة المهنية للأطفال العاملين	الثالث
3	*0.000	13.46	74.45	3.72	الخبرة الحياتية للأطفال العاملين	الرابع
2	*0.000	14.20	76.04	3.80	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للأطفال العاملين	الخامس
	*0.000	15.48	73.64	3.68	جميع المحاور	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (5.11) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.64%، قيمة الاختبار 15.48 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على الفقرات بشكل عام.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن جميع العاملين في مجال حماية الطفل يدركون أهمية وخطورة موضوع عمل الطفل بالنسبة للطفل وللمجتمع، ويعرفون جيداً الآثار الخطيرة المترتبة عليه والتي يجب التعاون بين الجميع من أجل القضاء على هذه الظاهرة من أجل توفير مستقبل مهني زاهر لهؤلاء الأطفال ومحاولة الاستثمار الجيد والفعال لهذا المورد البشري المهم في مستقبل أي أمة تحترم نفسها وتسعى جاهدة لرفي ورخاء أبنائها.

6-الفرضية السادسة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية).

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

أ-توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى إلى الجنس.

جدول (5.12):

نتائج اختبار " T لعينتين مستقلتين " - الجنس

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		أنثى	ذكر	
*0.03	-2.192	4.03	3.82	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.
0.801	0.253	3.40	3.43	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.
0.723	-0.356	3.53	3.49	الخبرة المهنية للطفل العامل.
0.917	0.104	3.72	3.73	الخبرة الحياتية للطفل العامل.
0.879	-0.153	3.81	3.79	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.
0.572	-0.566	3.70	3.65	جميع المجالات معا

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من النتائج الموضحة في جدول (5.12) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال " التطور المعرفي عند الأطفال العاملين " وبذلك يمكن استنتاج

أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى الجنس وذلك لصالح الإناث وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام الإناث أكثر من الذكور العاملين في المؤسسات التي تعمل في مجال حماية الطفولة بمحور التطور المعرفي عند الأطفال العاملين وملائمة الإناث وقدرتهم على التعامل مع الاطفال والتواصل معهم بشكل أفضل.

أما بالنسبة لباقي المجالات مجتمعة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الجنس، وتعزو الباحثة ذلك إلى اتفاق كلا الجنسين من أفراد العينة العاملين في المؤسسات التي تعمل في مجال حماية الطفولة حول باقي المجالات المتعلقة بعمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.

ب- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى إلى العمر.

جدول (5.13):

نتائج اختبار " التباين الأحادي " - العمر

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		50 سنة فأكثر	من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 30 إلى أقل من 40 سنة	30 سنة فأقل	
0.803	0.330	3.99	3.90	4.01	3.92	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.
0.522	0.754	3.51	3.52	3.29	3.43	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.
0.443	0.899	3.29	3.60	3.42	3.57	الخبرة المهنية للطفل العامل.
0.860	0.252	3.59	3.76	3.70	3.75	الخبرة الحياتية للطفل العامل.
0.219	1.493	3.71	3.89	3.63	3.89	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.
0.771	0.375	3.61	3.73	3.63	3.71	جميع المجالات معا

من النتائج الموضحة في جدول (5.13) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات

مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى العمر، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم تأثير العمر على آراء العاملين واتفاقهم بجميع فئاتهم العمرية فيما يتعلق بعمالة الأطفال في فلسطين وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة ، وجميعهم يعرفون طبيعة عملهم وما هو المطلوب منهم انجازه، وأنهم اكتسبوا المهارات اللازمة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم على أكمل وجه ويعرفون مسؤولياتهم وواجباتهم بدرجة كافية.

ج-توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى إلى سنوات الخبرة.

جدول (5.14):

نتائج اختبار " التباين الأحادي " - سنوات الخبرة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		15 سنة فأكثر	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	5 سنوات فأقل	
0.964	0.093	3.97	3.98	3.92	3.93	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.
0.907	0.184	3.43	3.49	3.40	3.38	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.
0.736	0.424	3.38	3.53	3.53	3.57	الخبرة المهنية للطفل العامل.
0.380	1.033	3.59	3.87	3.67	3.75	الخبرة الحياتية للطفل العامل.
0.881	0.222	3.72	3.77	3.85	3.82	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.
0.870	0.238	3.61	3.73	3.68	3.69	جميع المجالات معا

من النتائج الموضحة في جدول (5.14) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات

عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى سنوات الخبرة، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم تأثير سنوات الخبرة على آراء العاملين في المؤسسات التي تعمل في مجال حماية الطفل فيما يتعلق بعمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، وأن كل موظف قد اكتسب المعرفة في وظيفته وأصبح على دراية كاملة بمهامه وواجباته وطبيعة عمله ومسؤولياته

د-توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (5.15):

نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم متوسط فأقل	
0.433	0.842	3.86	3.93	4.08	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.
*0.012	4.541	3.32	3.35	3.82	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.
0.148	1.934	3.42	3.47	3.79	الخبرة المهنية للطفل العامل.
0.579	0.549	3.73	3.69	3.85	الخبرة الحياتية للطفل العامل.
0.365	1.014	3.65	3.80	3.96	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.
0.082	2.543	3.60	3.65	3.91	جميع المجالات معا

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من النتائج الموضحة في جدول (5.15) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال " القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى المؤهل العلمي وذلك لصالح الذين مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط فأقل، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن

حملة الدبلوم المتوسط يتوفر لديهم المعرفة الجيدة والاهتمام بمجال القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل، كما أنهم في أغلبهم من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى المؤهل العلمي، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم وجود تأثير مباشر للمؤهل العلمي للعاملين في المؤسسات التي تعنى في مجال حماية الطفل في آرائهم حول عمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.

هـ- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول عمالة الأطفال في وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة تعزى إلى الدرجة الوظيفية.

جدول (5.16):

نتائج اختبار "التباين الأحادي" - الدرجة الوظيفية

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات					المجال
		موظف	رئيس شعبة	رئيس قسم	مدير دائرة (إدارة)	مدير عام/نائب مدير/ مدير فرع	
0.452	0.924	3.98	4.11	3.84	4.04	3.83	التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.
0.970	0.134	3.42	3.50	3.39	3.36	3.48	القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.
0.555	0.757	3.51	3.81	3.44	3.53	3.42	الخبرة المهنية للطفل العامل.
0.841	0.354	3.75	3.73	3.68	3.63	3.86	الخبرة الحياتية للطفل العامل.
0.796	0.417	3.83	3.93	3.77	3.67	3.87	فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.
0.830	0.370	3.71	3.81	3.62	3.65	3.69	جميع المجالات معاً

من النتائج الموضحة في جدول (5.16) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى الدرجة الوظيفية، وتعزو الباحثة ذلك إلى اتفاق جميع العاملين في المؤسسات التي تعمل في مجال حماية الطفل بمختلف مسمياتهم الوظيفية فيما يتعلق بعمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- ❖ المقدمة.
- ❖ النتائج.
- ❖ التوصيات.
- ❖ الدراسات المقترحة.

المقدمة:

بناءً على الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة حول (عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة)، يستعرض هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبناءً على النتائج النهائية قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات،

النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي اتضحت من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة وهي كما يلي:

1- يؤثر عمل الطفل سلباً على تدني مستوى التطور المعرفي عند الطفل العامل، حيث أن هذه المرحلة من حياة الطفل مرنة، ويكون فيها الطفل في حالة من التشكيل والتكوين القابلة للتغيير والتعديل أكثر من أي مرحلة نمائية أخرى، ويكون الطفل أكثر استجابة للمواقف والتدخلات الإرشادية التي تقدم له، وبالعامل يفقد الطفل كل هذه الأمور، حيث أنه:

أ- يؤدي العمل إلى تدني قدرة الطفل على القراءة والكتابة والتعليم، وتدني مستوى التحصيل الدراسي والرغبة في التعليم، ويزيد من نسبة التسرب المدرسي.

ب- يؤدي العمل أيضاً إلى تدني مستوى التفكير والذكاء لدى الطفل العامل وتدني مستوى الاطلاع والثقافة، ويؤثر سلباً على مراحل النمو العقلي لدى الطفل.

ج- مهارات التعبير والتواصل لدى الاطفال العاملين تتأثر بشكل سلبي نتيجة العمل، كما يؤثر العمل سلباً على إدراك وتكوين المفاهيم المجردة لدى الطفل، ويؤدي إلى تدني قدرتهم على التكيف مع التطور التكنولوجي في المجتمع من حولهم.

2- يؤثر عمل الأطفال سلباً على تدني المهارات والقدرات والإبداع عند الطفل العامل، حيث يحرم العمل الطفل من أن يمارس حياته بشكل طبيعي، ويتعلم الأسس السليمة التي تجنبه الفشل في التعامل والتصرف السليم، من خلال اكتساب المهارات الحياتية والقدرات المختلفة التي تحقق للطفل القدرة على التعامل والتكيف مع المتغيرات من حوله وتجسد طبيعة التعلم وتجعل للتعلم معنى وتحرم الطفل من إعطائه الفرصة لأن يعيش حياته بشكل أفضل حيث أن:

أ- العمل يؤدي إلى تدني قدرة الطفل على الاستكشاف والبحث وحب الاستطلاع والميل للتساؤل، يؤثر سلباً على القدرة على الابتكار والتعبير عن النفس وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية.

ب- يؤدي العمل إلى تدني تطوير مهارات المشاركة الاجتماعية لدى الطفل والقدرات والمهارات واكتساب خبرات جديدة من خلال العمل، وخفض قدرة الطفل على التعامل مع المشكلات وحلها ، وتدني روح الانتماء والتعاون.

ج- يؤثر العمل سلباً على تنمية شخصية الطفل وتعزيزها وتكوين صورة إيجابية عن نفسه، والقدرة على الاستقلال وتحمل المسؤولية، والتطوير الذاتي وإدراك الطفل لذاته بشكل سليم.

3-يؤثر عمل الأطفال سلباً على تدني الخبرة المهنية للطفل العامل، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- يؤدي العمل إلى تدني مستوى الثقافة المهنية للطفل وإثراء مدركات الطفل عن المحيط المهني من حوله، وفتح مجال الإبداع في المهن التي يمارسها، كما يؤدي إلى تدني خبرة ومهارة الطفل في التعامل مع أمور العمل اليومية.

ب-يؤثر العمل سلباً على تزويد الطفل بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة، ويؤدي إلى تدني فرص تطوير العمل وتحسينه، وقدرة الطفل على التركيز والاعتماد على النفس في عمله .

ج-مستوى أداء الطفل يتأثر سلباً بطبيعة العمل الذي يقوم به، وكذلك يؤدي إلى تدني فرص التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية وتوفير الفرصة لتعلم مهنة المستقبل.

4-يؤثر عمل الأطفال سلباً على الخبرة الحياتية للطفل العامل، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أ- يؤثر العمل سلباً على ثقافة ومستوى وعي وإدراك الطفل، والاستجابة للمؤثرات الخارجية من حوله، والقدرة على اكتساب الميول والاتجاهات وطرق التعبير عن الانفعالات، واكتساب القيم والعادات من بيئة العمل المحيطة به.

ب- يؤثر النمط الثقافي السائد في بيئة العمل سلباً على تشكيل شخصية الطفل العامل من جوانبها المهارية والعقلية، وعلى تكوين السلوك الشخصي السوي لدى الطفل وبناء شخصيته، ويدفعه إلى تكوين صورة سلبية عن ذاته ويقلل من ثقته بنفسه واحساسه بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع.

ج- يؤثر العمل سلباً على تحسين الفرص الحياتية المستقبلية، وإضافة معنى إيجابي على مختلف المهارات والمعارف المكتسبة، والقدرة على اتخاذ القرارات في العمل وحل المشكلات اليومية التي تواجههم.

5- يؤثر عمل الأطفال على تدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للطفل، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أ- الطفل يكون مجبراً على العمل في أعمال ومهن لا يوجد له بديل عنها ولا تتناسب في معظم الأحيان مع قدراته الذاتية والجسدية، وميوله ورغباته المهنية، وبالتالي ممنوع عليه أن يختار المهنة التي تناسبه، وهو مضطر للقبول بما هو موجود، وهذا يساعد على عدم تكوين توجه مهني على نحو سليم نحو مهنة المستقبل، وبالتالي يقلل من فرص حصول الطفل مستقبلاً على مكانته الوظيفية المناسبة، ليصل إلى أفضل كفاءة مهنية ونتاجيه ممكنة.

ب- يؤدي العمل إلى ندني فرص التعليم والتدريب والاستعداد لمهنة المستقبل، واكتساب الخبرات والمهارات التي تؤهله لتلك المهنة، ويقلل من فرص الطفل في اختيار مهنة المستقبل.

ج- يؤثر العمل سلباً على تحديد الخيارات المستقبلية للطفل وصقل الخبرات والمهارات على أسس علمية ومهنية سليمة، ويؤدي إلى تدني مستوى النضج المهني للطفل ولا يعتبر مدخلاً لحرفه أو مهنة قد يزاولها الطفل مستقبلاً بمهارة واثقان.

6- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجال "التطور المعرفي" تعزى إلى الجنس وذلك لصالح الإناث، وهذا يعزى إلى ملائمة وقدرة النساء على العمل في مجال الطفولة واهتمامهم بالتطور المعرفي عند الأطفال أكثر من الذكور.

7- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة في المجالات (القدرات والمهارات، الخبرة المهنية، الخبرة الحياتية، وفرص توفر وظائف مستقبلية أفضل) تعزى إلى متغير الجنس، وذلك لاتفاق كلا الجنسين من أفراد العينة حول هذه المجالات المتعلقة بعمالة الأطفال في فلسطين وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.

8- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجال "القدرات والمهارات والإبداع" تعزى إلى المؤهل العلمي، وذلك لصالح الذين مؤهلهم العلم دبلوم متوسط فأقل، وذلك بسبب وجود تأثير مباشر للمؤهل العلمي للعاملين في مؤسسات حماية الطفولة حول هذا المجال.

9- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول جميع مجالات الدراسة تعزى إلى العمر وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية، وذلك يعود إلى اتفاق جميع العاملين في

مؤسسات حماية الطفولة بجميع فئاتهم العمرة وبمختلف مسمياتهم الوظيفية فيما يتعلق بعمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، وعدم وجود تأثير مباشر لسنوات الخبرة على آراء العاملين في هذه المؤسسات فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

10- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات (التطور المعرفي، الخبرة المهنية، الخبرة الحياتية، فرص توفر وظائف مستقبلية افضل) تعزى إلى المؤهل العلمي، وذلك بسبب عدم وجود تأثير للمؤهل العلمي للعاملين في هذه المؤسسات التي تعنى بحماية الطفولة يتعلق بأرائهم حول عمالة الأطفال وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن عمالة الأطفال هي مشكلة في طريقها لأن تصبح ظاهرة لها وجود حقيقي في المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب عدم وجود جهود جدية وفعالة من قبل جميع المؤسسات العاملة في مجال حماية الطفل للقضاء عليها أو على الأقل الحد منها لما لها من أبعاد خطيرة على المجتمع والتنمية كونها تضعف الامكانيات والقدرات والطاقات لجيل المستقبل وتؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1-المحاولة الجادة للقضاء على الجهل وبناء القدرة المعرفية للطفل وإثراء عقله بالقدرات والمعارف الحديثة التي من شأنها أن تقي الطفل من الاستغلال الذي يتعرض له، وتفتح له أبواب المستقبل الذي أصبح يرتكز على المعلومات والمعارف، ويقع هذا الدور في الأساس على عاتق وزارة التربية والتعليم من خلال تدريب المعلمين وتأهيلهم للتعامل مع الأطفال وحل مشكلاتهم، وتفعيل دور الوزارة في مكافحة التسرب من المدارس ومتابعة الأطفال المتسربين.

2- سن قانون التعليم الإلزامي، وتطبيق أحكام إلزامية التعليم، لأهمية هذا القانون والدور الفاعل الذي يلعبه في منع الأطفال من التسرب من المدارس وإلزام جميع الأسر بعدم حرمان الأطفال من التوجه للمدارس وممارسة حقهم في حياة طبيعية وتلقي العلم لإعداد جيل واعي ومثقف قادر على العمل والبناء.

3-التركيز على الدور الأساسي والمهم للأسرة في تربيته لأبنائها، ومشاركتها في تنشئتهم الاجتماعية والعلمية والنفسية مشاركة فعالة في مرحلة الطفولة ، وأن تبعد الطفل من الانخراط في سوق العمل.

4-اتخاذ منهاج التعاون وروح التشاور بين الأسرة والمدرسة والمجتمع في تربية الأطفال من أجل خلق مناخ إيجابي يمكن الأطفال من النجاح في دراستهم وبيتعد بهم عن العمالة المبكرة، في سبيل بناء انسان صالح قادر على الانتاج، ويطاير من أجل مصلحته ومصلحة مجتمعه وبلده.

5-باعتبار أن عمالة الأطفال تسبب في إضعاف مستوى أداء العنصر البشري وتقلل من قدرات ومهارات وإبداع الطفل العامل، فعلى كل الجهات المسؤولة، كل في موقع عمله، ضرورة تسريع التحرك الوطني الجاد الذي تتكاتف فيه كل الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بغية زيادة وعي الأطفال والأهالي بضرورة إكمال الأطفال تعليمهم ومنعهم من التسرب من المدارس وتوعيتهم وإرشادهم إلى أمثل الطرق التي تبصرهم بواقعهم ومستقبلهم وحقوقهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وإبداعاتهم.

6-تطوير المؤسسات التي تقوم على رعاية الطفل وحماية حقوقه المدنية والإنسانية.

7-تفعيل دور وزارة العمل والتي هي الجهة الرسمية الوحيدة المختصة بمراقبة تطبيق أحكام قانون العمل، ومعاقبة كل من يخالف هذا القانون، وهذا يبرز مدى أهمية دور هذه الوزارة في مكافحة هذه

الظاهرة من خلال مضاعفة الإمكانيات البشرية لدى هيئة التفتيش والعمل، وإيجاد البرامج التدريبية التي تعزز من قدراتهم في التعامل مع الأطفال العاملين ومخالف أحكام قانون العمل، حيث لا يوجد اهتمام كافي من قبل الوزارة بهذا الجانب، ومتابعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل المفتشين بحق المخالفين للقانون، ومراقبة جميع مواقع العمل حيث المؤسسات والأسواق والتأكد من عدم تشغيلها العاملين في سن الطفولة.

7- تفعيل دور وزارة الشؤون الاجتماعية في متابعة الأطفال وحمايتهم، وزيادة عدد مرشدي حماية الطفولة ومراقبي السلوك لدى الوزارة، والعمل على إيجاد البرامج التدريبية الكافية للمرشدين بحيث يكون عملهم مبنى على الخبرة والتجربة بجانب الأسس العلمية الصحيحة في التعامل مع الأطفال العاملين، وزيادة عدد مراكز التدريب والتأهيل والميزانيات المخصصة لبرامج التأهيل والحماية والعمل على تطويرها بشكل دائم.

8- تفعيل دور المؤسسات الأهلية في محاربة عمالة الأطفال لأنها تعتبر الأكثر قرباً من الطفل من غيرها، وأكثر قدرة على الوصول إليهم، وأكثر فعالية في التأثير على سلوكهم بالوسائل غير الرسمية.

9- تبني استراتيجيات وطنية بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى لمواجهة هذه المشكلة، بحيث تتضمن الاستراتيجيات بعيدة المدى التركيز على عملية التنمية نفسها بهدف التخلص من عمالة الأطفال ومعالجة جذورها، وفي المدى المتوسط الاهتمام بالعملية التعليمية لتحسينها وتطويرها بما يخفض من تسرب الاطفال من المدارس، والاهتمام بتأهيل الأطفال وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم الحياتية والمهنية، والاهتمام بالتوجيه المهني السليم لهؤلاء الأطفال بما يضمن لهذا الجيل القادم مستقبل مهني زاهر ، الأمر الذي يؤدي على الحد من توسع هذه الظاهرة وانتشارها ،وفي المدى القصير يجب التركيز على عملية الرعاية الاجتماعية والانسانية للأطفال العاملين بما يحسن من معيشتهم وظروف عملهم يعوضهم جزئياً عن الحرمان من التعليم، بحيث تستهدف هذه الاستراتيجية تنظيم عمل الأطفال وإزالة أية آثار سلبية على صحة الطفل أو نموه الجسدي والاجتماعي والعقلي والمهني، على أن تترجم هذه الاستراتيجية إلى أنظمة ملحقه بقانون العمل للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال ومكافحة الآثار السلبية المدمرة لهذه الظاهرة على مستقبل الطفل والمجتمع معاً.

10- القيام بمسح شامل لظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين كل 3 سنوات، لمتابعة تطورات هذه المشكلة بشكل مستمر والحصول على معلومات دقيقة ومستمرة، وتقييم الجهود المبذولة للحد منها والقضاء عليها.

وتبقى مسألة التحرر من الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وشروط تحسين الظروف المعيشية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتنمية المستدامة الأساس في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال ووضع الضوابط القانونية للحد منها.

الدراسات المقترحة:

بعد أن انتهت الباحثة من هذه الرسالة فإنها تقترح عمل الدراسات التالية:

- 1- دراسة عمالة الأطفال وأثرها على الخبرة المهنية للأجيال القادمة في فلسطين.
- 2- دراسة عمالة الأطفال وأثرها على فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل للأجيال القادمة في فلسطين.
- 3- دراسة عمالة الأطفال وأثرها على مستقبل تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية في فلسطين.
- 4- دراسة عمالة الأطفال وأثرها على مستوى أداء العنصر البشري في فلسطين.

المصادر والمراجع:

- * القرآن الكريم.
- * الأحاديث النبوية.
- أولاً- المراجع العربية:
- أ-الكتب:
- *الأحمد ، خالد، وجورج مطانيوس قسيس (2004). التربية المهنية، منشورات جامعة دمشق ، كلية التربية، مطبعة دمشق.
- *أبو سل، محمد (2005). مدخل إلى التربية المهنية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- *أبوزيد، إبراهيم (2001). سيكولوجية الذات والتوافق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- *تركمان، بدير (2001). التعليم المستقبلي للأطفال - دراسات وبحوث، القاهرة، عالم الكتاب.
- *ثيودوري، جورج (2004). تخطيط التلميذ اللبناني لمستقبله المهني، بيروت، مكتب البحوث التربوية.
- *الجرجاوي، زياد (2010). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- *الجمادي، علي (1999). شرارة الإبداع، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، القاهرة.
- *الجرواني، هالة إبراهيم (2009). التنشئة الاجتماعية ومشكلات الطفولة، جامعة الإسكندرية، كلية التربية.
- * جابر، عبد الحميد (2007). قراءات تعليم التفكير والمنهج، دار النهضة، القاهرة.
- *الحمداني، موفق (2006). مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
- *الحريري، محمد (2002). عمالة الأطفال في الوطن العربي، (رقم الطبعة غير مذكور)، القاهرة
- *حجازي، يحيى (2002). الصعوبات في اتخاذ القرار المهني، المركز الفلسطيني للإرشاد، القدس، مطبعة CMS .

- *حجازي، جولتان (2010). الاغتراب النفسي وعلاقته بالدافعية للإنجاز والتوجه المستقبلي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، جامعة الأقصى، غزة.
- *حجازي، أحمد مجدي (2008). اشكاليات الثقافة والمتقف في عصر العولمة، القاهرة، دار قباء الحديثة.
- *حسني، محمود (2004). إدارة أنشطة الابتكار والتغيير دليل النقادي للمظمات، دار المريخ للنشر، السعودية.
- *حمزة، أحمد (2010). كيف نربي أبناءنا، ط1، الأردن، دار الثقافة.
- *خمش، مجد الدين (2004). الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- *خضير، بهاء الدين، وسميرة نور محمد (2008). المنزلة الاجتماعية للمهن من وجهة نظر طلبة جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد.
- *الخليفي، أمل (2005). تنمية قدرات الابتكار لدى الأطفال، ط1، مكتبة دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- *ذبابنة، ميشيل ونبيل محفوظ (2000). سيكولوجية الطفل، عمان، دار المستقبل للنشر.
- *روشكا، الكسندر (2000). الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان عبد الحي أبو عز، عدد (144)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- *زهران، حامد (2000). علم النفس الاجتماعي، عالم الكتاب، القاهرة.
- *الزهراني، علي (2009). الاتجاهات العامة لمفهوم الذات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- *الزيات، كمال (2007). علم النفس المهني والصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- *الزيات، كمال (2001). العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- *السويدان، طارق (2007). صناعة الثقافة، ط1، الكويت، شركة الإبداع الفكري.
- *سمر، روجي (2002). ثقافة الطفل العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

- *الشيباني، عمر (2002). الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، الطبعة الثالثة.
- *عمران، تغريد والشناوي، ورجاء، وصبحي، وعفاف(2001). المهارات الحياتية، ط1، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق.
- *عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمان، وعبد الحق، كايد (2001). البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- *عيسوى، عبد الرحمن (2004). علم النفس المهني والصناعي، دار أسامة للنشر، الإسكندرية.
- *عبد الله، مجدي (2004). علم النفس الصناعي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- *عبد الهادي، جودت والعزة، سعيد (1999). التوجيه المهني ونظرياته، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- *عبد الرازق، محمود (2006). المهارات الحياتية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- *عبد المعطي، أحمد (2007). المهارات الحياتية، القاهرة، دار السحاب.
- *عبد الرحمن، عدس(2005). المدخل إلى علم النفس، الطبعة السادسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- *عبد العزيز، سعيد (2006). المدخل إلى الإبداع، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- *عبد المعطي، عبد الله (2005). كيف تصنع طفلاً مبدعاً في عام، دار التوزيع والنشر الاسلامية، ط1، القاهرة، مصر.
- *غانم، محمد (2004). احتياجات النمو في مرحلة الطفولة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- *القاسم ، أحمد(2001). انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل.
- *القيم، علي (2010). وتبقى الثقافة ، رحلة في محراب المعرفة ، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة.
- *القطان، محمد (2008). علاقة مفهوم الذات بمستوى الطموح، ط1. مكتبة العبيكات، الرياض.

*الكندري، لطيفة (2005).أضواء تربية على الطفولة المبكرة في دولة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، المركز شبة الإقليمي للطفولة والأمومة.

*الكندري، لطيفة، ومك، وبدر محمد (2008). تعليقة أصول التربية، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح.

*محمود، إبراهيم (2007). ثقافة الطفل واقع وآفاق، ط1، دمشق، دار الفكر.

*مهدي، حسام (2000). ثقافة الطفل، الكويت، الصندوق الوقفي للثقافة والفكر.

*النيال، مايسه (2002). التنشئة الاجتماعية، مبحث في علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

*نجار، نزار (2003). ثقافة الأطفال تحديات وآفاق، ط1، بيروت، دار الوراق.

*الناشف، هدى (2001). استراتيجيات التعليم والتعلم في الطفولة المبكرة، القاهرة، دار الفكر العربي.

ب- الأبحاث والدوريات والمجلات:

*إمام، جمال(2000). من يحمي الأطفال في سوق العمل، اليسار، العدد (21).

*دكاك، أمل، وأحمد الأصفر (1999). خصائص الأسرة واختيار مهنة المستقبل بين الأطفال، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الصفري، تشرين الثاني.

*الحرواني، عبد الله (2002). الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر، رؤية، عدد15 ، كانون الثاني.

*الحشوة، مازن (2000). التعليم والتدريب في فلسطين، وزارة العمل ، رام الله.

*الحجالي، محمد (1999). تربية الإنسان الجديد، تونس، العدد (53).

*الحلواني، بسيوني (2000). 12 مليون عربي في سوق العمل يواجهون الانحراف، الاقتصاد الإسلامي، العدد (222).

*حامد، جاد (2001). عمالة صغيرة أم تسول مقنع، اليوم الثامن، العدد (1301).

*سمودي، علي (2001). جيل المستقبل يواجه خطر الضياع والانحراف في مستوطنات وكيبوتسات الاحتلال، مجلة صوت الجماهير، العدد (26).

- *سعود، عبدالرازق، والعمري ، أحمد (2003). الاتجاهات المستقبلية وعلاقتها بالضغط الخارجي والداخلي لدى طلبة الحديدة، مجلة تهامه، جامعة الحديدة، العدد السادس.
- *السلطة الوطنية الفلسطينية (1998). قانون العمل، القراءة الثانية، رام الله.
- *الشافعي، ميرفت (2000). عمالة الأطفال في فلسطين، صوت العامل، العدد (47).
- *الصويغ، سهام والتقنيط (2003). اضطهاد الطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد السابع.
- *عبد الهادي، عبد العزيز (1999). حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- *عزام، حمد (2007). حكم عمالة الأطفال في الفقه الإسلامي ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد (3).
- *عمر، سلوى(2005). دليل التوجه المهني، وزارة العمل الفلسطينية، التعليم والتدريب المهني والتقني، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، (GTZ)، فلسطين.
- *عميرة، سمر (2000). عمل الأطفال مشكلة معقدة تتأصل جذورها في الفقر، العودة، العدد (445).
- *عياد، فؤاد ، وسعد الدين، وهدى (2010). فاعلية تصور مقترح يتضمن بعض المهارات الحياتية في مقرر التكنولوجيا للصف العاشر الأساسي بفلسطين، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.
- *فاشه، فيوليت وعدوان (2001). التسرب: حملة التوعية المجتمعية، وزارة الشؤون الاجتماعية.
- *فورنر، يان، وجان غويشار (1999). نظريات في الإرشاد التربوي والتوجيه المهني، ترجمة ثائرة مهدي محمد، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية.
- *القواسمي، جهاد (2009). صحافيون وإعلاميون يناقشون عمالة الأطفال في فلسطين، مركز المصادر للطفولة المبكرة، الخليل، فلسطين.
- *المجالي، قبلان (1999). المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 18، عدد (1).

- *مطر ، خوله (2001). دوافع عمل الأطفال في الدول العربية، دراسة مقدمة إلى ندوة حول المخاطر الاجتماعية والتربوية لظاهرة عمل الأطفال في الوطن العربي، دمشق.
- *المصري، سهاد (2003). مفهوم العمالة ومدى تأثيرها النفسي والاجتماعي على الطفل، نابلس، جمعية المرأة العاملة.
- *المركز الفلسطيني للاتصالات والسياسات التنموية، (2009). مشروع حماية الأطفال من العبودية ، عمالة الأطفال في القوانين والأنظمة الدولية.
- *منظمة العمل الدولية (2013). معلومات حول عمالة الأطفال، هيئة العمل الوطنية، وحدة البحوث وقاعدة المعلومات.
- *النبريص، خالد، وخلف، ونسرين (1999). دراسة ميدانية حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين.
- *النجار، باقر (1997). وجهة نظر في دراسة عمل الأطفال في البلدان العربية، ورقة عمل مقدمة لندوة عمل الأطفال، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- *النصير، رافع، وراتب السعود (2000). العوامل التي تسهم في اختيار الطالب الأردني في الجامعات لمهنة المستقبل ومدى الرضا عنها، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 8 ، عدد (3).
- *وزارة العمل الفلسطينية (2000). التدريب المهني الوضع الحالي والرؤية المستقبلية، رام الله.
- *وزارة التربية والتعليم (2011). تقييم الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني_ قطاع التعليم- للفترة 2006-2010 ، رام الله.
- *وزارة العمل الفلسطينية (2012). آليات العمل التي تقوم بها الوزارة للحد من عمل الأطفال في فلسطين، نابلس.
- *وزارة التربية والتعليم (2005). مجلة المسيرة التعليمية، العدد (50) ، أيلول/سبتمبر.
- *اليوسف، عبد الله (2001). الوعي بالمستقبل، مجلة النبأ الإلكترونية، العدد (67)، تشرين أول.
- *اليوسفي، محبوب (2011). جريدة الدستور، العدد (2075).

ج-الرسائل العلمية:

- *أبو زايد ، أحمد (2002). الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي للأطفال العاملين في المحافظة الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
- *أبو زايد، أحمد عبد الله (2002). التوافق النفسي وعلاقته بمفهوم الذات لأبناء الشهداء وأسرى الانتفاضة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، البرنامج المشترك، جامعة عين شمس، القاهرة.
- *أبو مشايخ، يحيى (2008). النسق القيمي وعلاقته بالعنف المدرسي لدى طلبة الثانوية بمحافظة غزة، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- *أيمن، دحلان (2000). عمالة الأطفال في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.
- *الجديبي، رافت (2005). تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الثانوية في ضوء التحديات والاتجاهات المعاصرة، رؤية تربوية إسلامية، دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- *الحميدي، ناجي (2010). الميول المهنية وعلاقتها بسمات الشخصية الموهوبة للطلبة المتفوقين دراسياً بمدينة تعز، رسالة ماجستير، جامعة تعز، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.
- *خليل، هيام (2002). العلاقة بين توجهات الأهداف والطموح المهني لدى عينة من طلاب الجامعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- *الدويبي، عبد السلام (2013). عمالة الأطفال في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، ليبيا.
- *زيد، رائد (2002). ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- *شافعي، رجب (2000). التفكير الابتكاري وعلاقته بمفهوم الذات لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة.
- *عبد الوهاب، أحمد (2008). العلاقة بين الميول المهنية وبعض المتغيرات النفسية لدى طلبة كلية مجتمع تدريب غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، البرنامج المشترك، غزة، فلسطين.

*القحطاني ،محمد (2002). أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

*محمود، ميسر (1999). الميول المهنية وعلاقته بالجنس والتخصص والنضج المهني لدى طلبة الصف الثاني الثانوي الأكاديمي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

د- التقارير:

* تقرير الأمين العام لمنظمة العلم الدولية (2006). وضع حد لعمالة الأطفال هدف في متناول اليد، مؤتمر العمل الدولي، دورة (95).

*تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد السابع.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). التقرير السنوي، سلسلة احصاءات الطفل رقم (15)، أطفال فلسطين، قضايا وأرقام، رام الله، دائرة الاحصاء المركزية.

*رمزي، ناهد (1999). ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية واستراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، المجلد الثاني، تقرير المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

* المجلس العربي للطفولة والتنمية (1994). مكافحة عمل الأطفال في الوطن العربي، التقرير النهائي للندوة المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

*منظمة العمل الدولية (2013). تقرير خاص عن عمالة الأطفال.

*اليونيسيف (2000). تقرير عن تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، صندوق الأمم المتحدة للأطفال، رام الله.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

A-The books:

* Deci, E . L . , & Ryan , R.M. (2008) , Facilitating Optimal Motivation and Psychological Well-Being, across life's domains, Canadian Psychology, VOL. 49

* Hegner, (2002), Life skills, The curriculum combined teacher student, basic book, New york , VOL.25.

* Hemmeter , Mary Louise, (2002), Social and emotional Foundations for early learning, a conceptual mode for intervention, school psychology review, VOL.35.

* Jones , R , (2004) , Life Skills , London, Cassel Educational Limited ,VOL. 25.

- * Kim , Y . , & Kasser , T . , & Lee , H . , (2003), Self-concept, Aspirations, and Well-Being, in South Korea and United States, *The Journal of Social Psychology*, VOL .3.
- * Mehata,M.(1985), *Child labor, Child abuse and neglect*, Vol.1,pp.107-111.
- * Mitesh Badiwala, *Child labor in India*, Geneva: ILO, 1998,p.5.
- * Oberg , C . S , (2008) , *Personal Cleanliness Activities in Preschool Classrooms*, In *Early Childhood Education Journal* , VOL 36, number 1, Springer Netherland.
- * Solso , R (1999) , *Cognitive Psychology*, New York, Allyn & Bacon, 26.
- * Werts , C, E , (1999), *Parental Influence on Career Choice*, *J. of counseling psychology*, V.15, pp.48.

B– The reports

- * Barak. Alivrowsky, I. & Shiloh, S. (2001),*Cognitive Determinations of interests*, An extension of a theoretical model and initial empirical examination. *Journal of vocational Behavior*,34:318.
- * Bolanle M F, Fidelis ON, Adebisi O. Prevalence, types and demographic features of child labour among school children in Nigeria. *BMC International Health and Human Rights*. 2005.
- * Boyden, Jo, Birgitta Ling and William Myers (2008) *What Works for Working Children*
Smedjebacken: UNICEF and Save the Children Sweden.
- * Decie, E .& Rayan, R. Gange, M . Leone, D. Kornazheva, B (2001), *Need Satisfaction, motivation , and well-being*, in the work organization of a former eastern bloc country, *Across Cultural of Self-determination*, U.S.A *Journal of personality and social psychology*.
- * Gillbert, E. & Kshl, J (2002), *American in Social structure: A new Synthesis*, Homweod, IL, Dorsey press.
- * International Labour Organization (ILO) *International Program on the Elimination of Child Labour (IPEC) Child Labour Statistics*, SIMPOC. 2000.
- * Kasser, T ., (2002) , *Sketches for a self-determination theory of values*, In .E.L. Deci & R.M.Rayan, Ed.5 , *Handbook of self-determination research*, pp.123, Rochester , N y : University of Rochester press.
- * Super,D.E, and Jordaan,J.P, 2002, *Carers in the making: Floundering, trail, and stabilization press*, Columbia University, (in press).

C– The studies:

- * Ahmed,M.A., *Child labour in Pakistan, a study of the labour area*, *Journal of the child welfare league of America*, Washington, INC. 1991.
- * Bernes, K. & Magnusson, K, (2004), *Building Future Development Programs for Adolescents*, University of Lehbridge, Alberta, Canada.

- * Bernes, K. & Magnusson, K, (2004), Building Future Development Programs for Adolescents, University of Lehbridge, Alberta, Canada.
- * Boyd, G . , & Shiraey , E . , (2001) , The accent of success, A practical guide to international studies, Prentice-Hall INC.
- * Deci , E . L . , & Rayan, R.M , (2000), The “what” and “why” of goal pursuits, Human needs and the self-determination of behavior, psychological Inquiry.
- * Guichard , J , Huteau .M , (2001), Psychologie de orientation, D.U.N.O.D, Paris, France.
- * Nivedita T, Roy G. A study of child labour among school children and related factors in Pondicherry. Indian J Commun Med. 2005.
- * Osipow, S , (2000). Theories of Career Development, 2nd Ed. Englewood , N,J, Prentice Hall.
- * Postma , Leonre , Getkate , Renate and Van wijk, Christine (2004) , Life skills Based.
- * Said , Edward . (2010) , Encyclopedia Britannica, Encyclopedia Britannica, Student and Home Edition, Chicago, Encyclopedia Britannica.

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

الرقم	اسم الموقع باللغة العربية	اسم الموقع باللغة الإنجليزية
1-	موقع وزارة العمل الفلسطينية.	www.mol.pna.ps
2-	موقع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.	www.mohe.gov.ps
3-	موقع مركز المعلومات الفلسطيني وفا.	www.wafainfo.ps
4-	موقع شبكة الألوكة.	www.aluka.net
5-	موقع اسلام أون لاين.	www.islamonline.net
6-	موقع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرغ فلسطين.	www.dci-pal.gov
7-	موقع المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية.	www.pcabc.gov
8-	موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	www.pccds.com
9-	موقع منظمة العمل الدولية.	www.ilo.org
10-	موقع المجلس العربي للطفولة والتنمية.	www.aravbcc.org
11-	موقع اليونيسيف	www.unicief.org/arabic/

الملاحق

ملحق رقم (1)
المؤسسات عينة الدراسة

عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الموزعة	اسم المؤسسة	الرقم
8	8	منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف "	-1
9	9	جمعية أرض الانسان - سويسرا.	-2
7	7	الإغاثة الإسلامية.	-3
6	6	مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية.	-4
7	7	جمعية عايشه.	-5
4	4	مؤسسة تامر.	-6
7	7	مركز الطفل والأسرة للإرشاد.	-7
10	10	جمعية القطان.	-8
7	7	جمعية بسمة للثقافة والفنون.	-9
3	3	جمعية طموح.	-10
8	8	جمعية دير البلح للتنمية المجتمعية والطفولة.	-11
10	10	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.	-12
9	9	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون.	-13
7	7	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.	-14
5	5	مركز الديمقراطية وحل النزاعات.	-15
5	5	جمعية بنان للتدريب والدراسات المجتمعية.	-16
4	4	مؤسسة الثقافة والفكر الحر.	-17
15	15	وزارة العمل.	-18
20	20	وزارة الشؤون الاجتماعية.	-19
17	17	وزارة التربية والتعليم.	-20

ملحق رقم (2)
طلب تحكيم الاستبانة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

طلب تحكيم استبانة

السيد الدكتور حفظه الله ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد ،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وقد أعدت الباحثة الاستبانة المرفقة والمكونة من خمسة مجالات وهي:

التطور المعرفي، والخبرة المهنية، والخبرة الحياتية، والقدرات والإبداع والمهارات، وفرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.

فأرجو التكرم منكم بإبداء رأيكم في فقرات الاستبانة، ومدى ملاءمتها للمجالات المذكورة، وذلك بوضع إشارة (√) للفقرة المناسبة، وإجراء التعديلات على الفقرة غير المناسبة، أو اقتراح الصيغة التي ترونها مناسبة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،

الباحثة

وسام علي الطواشي

ملحق رقم (3)

قائمة بأعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
-1	أ.د.سمير صافي	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
-2	د.يوسف بحر	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
-3	د.أكرم سمور	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
-4	د.ختام السحار	تربية	الجامعة الإسلامية
-5	د.محمد فارس	إدارة أعمال	جامعة الأزهر
-6	د.فضل أبو هين	تربية	جامعة الأقصى
-7	د.درداح الشاعر	تربية	جامعة الأقصى
-8	د.كارم نشوان	حقوق	ناشط حقوقي

ملحق رقم (4)

الاستبانة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

الأخوة/ الأخوات ...، حفظكم الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد ،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وقد أعدت الباحثة الاستبانة المرفقة والمكونة من خمسة مجالات وهي:

- التطور المعرفي .
- الخبرة المهنية.
- الخبرة الحياتية.
- القدرات والإبداع والمهارات.
- فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.

لذا ترحو الباحثة من سيادتكم التكرم بقراءة كل فقرة من فقرات الاستبانة، و تحديد درجة موافقتك أو تأييدك لكل فقرة بوضع إشارة (×) في العمود المناسب أمامها.

كلي أمل في إجاباتكم عن جميع فقرات الاستبانة بصراحة ودقة وموضوعية، وذلك للوصول إلى نتائج صحيحة وصادقة. مع العلم أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم.

الباحثة

وسام علي الطواشي

أولاً: البيانات الشخصية: أرجو وضع (×) في الخانة المناسبة.			
1	الجنس	() ذكر	() أنثى
2	العمر	() أقل من 30 سنة	() من 30 إلى أقل من 40 سنة
		() من 40 إلى أقل من 50 سنة	() 50 سنة فأكثر
3	سنوات الخبرة	() 5 سنوات فأقل	() من 5 إلى أقل من 10 سنوات
		() من 10 إلى أقل من 15 سنة	() 15 سنة فأكثر
4	المؤهل العلمي	() ثانوية عامة	() دبلوم متوسط
		() بكالوريوس	() دبلوم عالي
		() دراسات عليا	
5	الدرجة الوظيفية	() مدير عام	() نائب مدير
		() مدير فرع	() مدير دائرة (إدارة)
		() رئيس قسم	() رئيس شعبة
		() موظف	
6	المنطقة	() غزة	

ثانياً: عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة.					
المجال الأول: التطور المعرفي عند الأطفال العاملين.					
رقم	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على القراءة والكتابة.				
2	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على التعليم.				
3	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي.				
4	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى التفكير.				
5	يؤثر عمل الطفل سلباً على التكيف مع التطور التكنولوجي.				
6	يؤدي عمل الطفل إلى تدني الرغبة في التعليم.				
7	تزيد عمالة الأطفال من التسرب المدرسي.				

					8	يؤثر عمل الطفل سلباً على مستوى الذكاء.
					9	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الاطلاع والثقافة.
					10	يؤثر عمل الطفل سلباً على إدراك وتكوين المفاهيم المجردة مثل العدالة والصدق ، والتمييز بين الصواب والخطأ.
					11	يؤثر عمل الطفل سلباً على مراحل النمو العقلي للطفل (الوظيفة العقلية للإنسان).
					12	يؤدي عمل الطفل إلى تدني مهارات التعبير والتواصل.
المجال الثاني: القدرات والمهارات والإبداع لدى الطفل العامل.						
درجة الموافقة						الفقرات
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					1	تدني قدرة الطفل العامل على الاستكشاف والبحث وحب الاستطلاع والميل للتساؤل.
					2	يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية القدرات الابداعية.
					3	يؤدي عمل الطفل إلى تدني تطوير مهارات المشاركة الاجتماعية.
					4	يؤثر عمل الطفل على تنمية الشخصية وتعزيزها من خلال العمل ، وتكوين صورة إيجابية عن نفسه.
					5	يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرات والمهارات واكتساب مهارات وخبرات جديدة من خلال العمل.
					6	يؤدي عمل الطفل إلى خفض القدرة على التعامل مع المشكلات وحلها.
					7	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الابتكار والتعبير عن النفس.
					8	يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على الاستقلال والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.
					9	يؤدي عمل الطفل إلى تدني روح الانتماء والتعاون.
					10	يؤثر عمل الطفل سلباً على التطوير الذاتي ، وإدراك الطفل لذاته وتطويرها.
المجال الثالث: الخبرة المهنية للطفل العامل.						
درجة الموافقة						الفقرات
كبيرة	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		

جدا				جدا	
					1 يؤثر عمل الطفل سلباً على التزود بالقدر الكافي من المعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة.
					2 يؤثر عمل الطفل سلباً على القدرة على تقديم إضافات جديدة للعمل.
					3 تدني قدرة الطفل العامل على اتقان عمله والتدريب عليه بشكل جيد.
					4 تدني فرص الطفل العامل لتطوير العمل وتحسينه.
					5 يؤدي عمل الطفل إلى تدني مستوى الثقافة المهنية.
					6 يؤدي عمل الطفل إلى تدني القدرة على القيام بعمله بدقة واثقان وكفاءة وفعالية.
					7 تدني خبرة ومهارة الطفل العامل في التعامل مع القضايا المهنية
					8 يؤثر عمل الطفل سلباً على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تقدير الذات واحترام العمل والعمال .
					9 يؤثر عمل الطفل على القدرة على اتخاذ قرارات مناسبة في عمله اليومي.
					10 تدني قدرة الطفل العامل على التركيز والاعتماد على النفس في عمله.
					11 مستوى أداء الطفل العامل يتأثر سلباً بطبيعة العمل الذي يقوم به.
					12 يؤثر عمل الطفل سلباً على فرصة التزود بالمعلومات والخبرات المهنية الكافية وتوفير الفرصة لتعلم مهنة المستقبل.
					13 يؤثر العمل سلباً على اكتشاف الأطفال العاملين لقدراتهم وميولهم المهنية عن طريق العمل الفعلي.
					14 يؤثر العمل سلباً على إثراء مدركات الطفل عن المحيط المهني من حوله.

المجال الرابع: الخبرة الحياتية للطفل العامل					الدرجة
درجة الموافقة					
كبيرة	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة	
الفقرات					

جدا					جدا						
										1	تدني مستوى الوعي الكافي للطفل العامل لأداء عمله وممارسة حياته.
										2	يؤثر عمل الطفل سلباً على الإدراك والتخيل والتفكير الكافي للتعامل مع الأمور الحياتية من حوله.
										3	يؤثر العمل سلباً في تكوين السلوك الشخصي السوي لدى الطفل العامل.
										4	تدني قدرة الطفل العامل على الاستجابة للمؤثرات المختلفة من حوله.
										5	تدني القدرة على اكتساب الطفل العامل الميول والاتجاهات وطرق التعبير عن الانفعالات ، واكتساب القيم والعادات من بيئة العمل المحيط به.
										6	النمط الثقافي السائد في بيئة العمل يؤثر سلباً على تشكيل شخصية الطفل العامل من جوانبها العقلية والمهارية.
										7	يؤثر عمل الطفل سلباً على إضافة معنى إيجابي على مختلف المهارات والمعارف المكتسبة.
										8	يؤثر عمل الطفل سلباً على تحقيق وتنمية القدرات العقلية.
										9	تدني قدرة الطفل العامل على تقبل الآخرين والاستفادة من خبراتهم.
										10	تدني خبرة الاتصال والتواصل لدى الطفل مع المجتمع حوله .
										11	يؤثر عمل الطفل سلباً تحسين الفرص الحياتية.
										12	يؤثر عمل الطفل سلباً على إحساس الطفل العامل بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع ، وتجاه ثقة الطفل بنفسه وتقديره لذاته.
المجال الخامس: فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل.											
درجة الموافقة					الفقرات					رقم	
قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا							
										1	تدني توفر الفرصة للطفل العامل للحصول على وظيفة

					في المستقبل.
					2 تدني توفر فرص للطفل العامل للتعلم والتدريب والاستعداد لمهنة المستقبل.
					3 يؤثر عمل الطفل سلباً على اكتساب المهارات والخبرات التي تؤهله لوظيفة المستقبل.
					4 لا يعتبر عمل الطفل مدخلاً حرفة أو مهنة قد يزاولها الطفل مستقبلاً بمهارة وإتقان.
					5 تدني فرصة الطفل العامل في اختيار مهنة المستقبل.
					6 تؤثر الخبرة المهنية للأهل سلباً في تحديد مهنة المستقبل.
					7 يؤثر عمل الطفل سلباً على الفرصة للطفل في تحقيق مكانه اجتماعية جيدة تتناسب مع طموحاته.
					8 لا يساعد أصحاب العمل الطفل في الاستعداد والتوجيه نحو مهنة المستقبل.
					9 يؤثر العمل سلباً في تحديد الخيارات المهنية المستقبلية للطفل العامل.
					10 يؤثر عمل الطفل سلباً على صقل الخبرات والمهارات على أسس علمية مهنية متينة.
					11 تدني مستوى النضج المهني للطفل العامل (التكيف مع متطلبات البيئة في كل المراحل المهنية).